البحث
١

جيتو الفقراء
وهدر حقوق الانسان
دراسة تحليلية
لنوعية الحياة فى المجتمعات العشوائية
بمدينة الاسكندرية

اعـــداد

د / محروس محمود خليفة

استاذ الرعاية الاجتماعية المساعد

معهد العلوم الاجتماعية – كلية الآداب

جامعة الاسكندرية

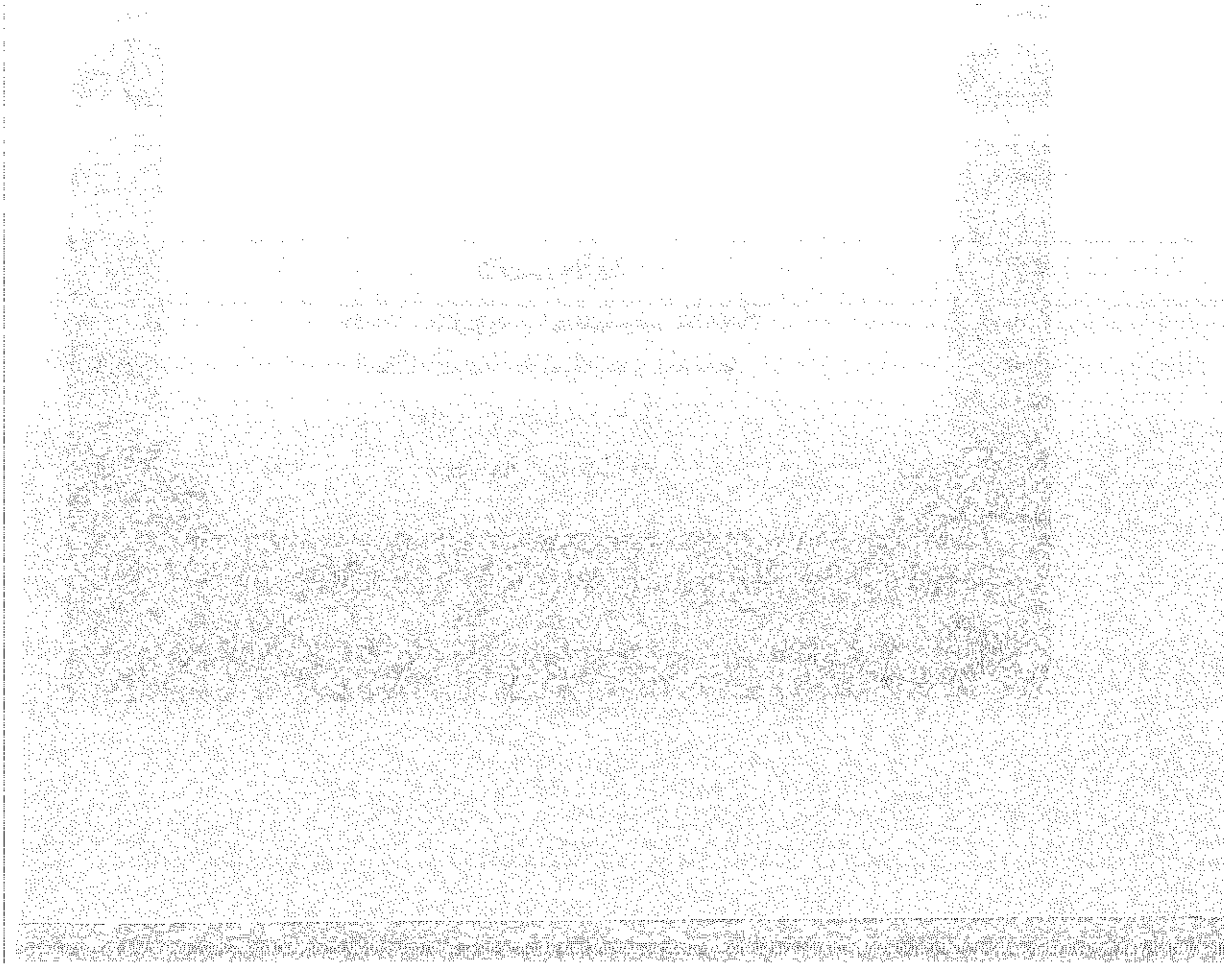

مقدمة الدراسة :

يتعين على الباحث الموضوعى الذى يعالج قضايا التنمية وسياساتها ومدى تحقيقها لأهدافها ، أن ينطلق فى حكمه من دراسة التحولات الناتجة عن الجهود التى بذلت فى ظل هذه السياسات التنموية لإنجاز التقدم الاجتماعي ، والمدى الذى حققته برامج التنمية لتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة .

مايهم فى خاتمة المطاف هو الناس ، وما إذا كانوا يعيشون على نحو أفضل مما كانوا عليه من قبل ، فى المسكن والتغذية والصحة والتعليم والعمل وتناقص حدة الفقر ومصاحباته الاجتماعية والنفسية ، ومدى الحفاظ على رأس المال البشرى ، ومدى توفر الأمن والاستقرار الاجتماعي ، ومدى توفر العدالة الاجتماعية والاستقرار السياسى ، هذه فى نظرنا معايير الحكم على تقدم سياسات التنمية نحو هدف تحسين نوعية الحياة فى المجتمع ، بصرف النظر عن كون التحليل ينصرف إلى نوعية الحياة فى المجتمعات المحلية ، أو مجتمع قومي أكبر فالعبرة دائماً بما تعنيه التنمية للمواطنين ومدى ما قدمته لهم من رفاهية أثرت على دخولهم وثرواتهم وأمنهم الاقتصادي والاجتماعي والسياسى ، ومدى توافر فرص الوصول إلى السلع والخدمات الاجتماعية المطلوبة .

ولقد لفت اهتمام الباحث ، أن الفجوة بين مستويات المعيشة تزداد اتساعاً ، سواء كان ذلك بين الأفراد ، أو على مستوى المجتمعات المحلية داخل البلد الواحد ، أو حتى بين الدول بعضها وبعض آخر . ويؤكد على وجود هذه الفجوة بل وزيادتها أتساعاً ، أنه وعلى الرغم من أننا نعيش فى العقد الأخير من القرن العشرين، ومع كل التقدم الهائل فى الجوانب المادية والتكنولوجية ونظم التعليم والصحة والاقتصاد، ما يزال هناك ملايين من الفقراء يعيشون فى غابات الأمازون وصحراء أفريقيا وشمال شرق أسيا ، فى ظل ظروف متدنية يعجز الفرد معها فى الوصول إلى أدنى فرص للحياة . يعيش سكان هذه المجتمعات على حافة الموت فى بيئات فقيرة سواء فى المناطق الريفية أو الحضرية ، فى مدن تزدحم أحياؤها المتخلفة بالسكان فى مساكن لا تناسب الحياة الآدمية ، تنقصها مصادر وإمدادات الحياة الضرورية كالطاقة الكهربائية ومياه الشرب الصالحة ودورات المياه والصرف والتهوية . ويضاف إلى ذلك كله زيادة حدة أمراض سوء التغذية وانتشار حالات وفيات الأطفال وقصور شامل فى التسهيلات والخدمات والمرافق الصحية والتعليمية ووسائل النقل والمواصلات .

وقد ظهر فى أدبيات أجهزة الأعلام والإدارة والسياسة والأمن منذ منتصف الثمانينات فى مجتمعنا مصطلح المناطق العشوائية . وبات النظر إليها كوصمة عار تدين كل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتؤكد على فشل برامج التنمية المحلية والقومية منذ أن أسقطت من حساباتها مواجهة مشكلات الفقر ومصاحباته الاجتماعية ، وتبرر ظهورها بالهجرة الواسعة النطاق من المناطق الريفية والصحراوية إلى هوامش المدن الكبرى وحدودها ، فظهرت بيئات جديدة تحمل كل خصائص وسمات الفقر والتخلف وتدنى مستويات المعيشة للسكان ، ويعيش هؤلاء فى ظل ظروف بيئية تفتقد أى مقومات للحياة الكريمة . وأصبحت مع الوقت مكاناً مناسباً لاحتضان الجريمة والخارجين على القانون والمهددين للأمن . ولها قواعدها ونظمها الخاصة فى التعامل مع مطالب الحياة . الغريب فى أمر هذه التكوينات الاجتماعية المعروفة " بالمناطق العشوائية " ، أنها كانت وما تزال قائمة على تخوم المدن الكبرى ويرتبط سكانها فى معيشتهم وحاجاتهم ومناشطهم وأعمالهم بهذه المدن، وهم فى النهاية جزء منها ، إلا أنها لم تستحوذ على الاهتمام إلا بعد أن ظهرت فيها تنظيمات إجرامية تهدد الأمن السياسى أولاً ... وطالت فيها اختراقات الأمن الجنائى ثانياً بصورة لم يعد من الممكن إغفال النظر عنها .

ولقد وجد الباحث وبحكم اهتمامه الأكاديمى بقضايا التخطيط والسياسة الاجتماعية والتنمية ، أن دراسة نوعية الحياة فى المجتمعات المحلية " العشوائية " يعد مسألة ضرورة علمية ـ وأخلاقية ، تتطلبها أي محاولة جادة لرسم سياسة للتعامل مع مشكلات الناس وظروف معيشتهم فى هذه المجتمعات . وعليه فقد تأتى هذه الدراسة لتعبر عن ضرورة إعادة النظر فى السياسات الاجتماعية والتنموية المحلية والقومية فى الإدارة والتنمية ، وذلك لمواجهة مشكلات الحاضر وآفاق المستقبل فيما يتعلق بالتغيرات التى تطرأ على البنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصرى وخصوصاً ما يتصل بظهور المجتمعات المحلية الجديدة وتطورها.

إن ما يلفت الانتباه ويثير تساؤلات مشروعة ، هو ذلك التناقض الحاد فى السياسات التنموية المصرية المعاصرة ..

* فالمجتمع المصرى يضم أجهزة للتنمية المحلية والقومية ـ أغلبها تتحدث بلغة التنمية ومفاهيمها عن المجتمعات المستحدثة والمناطق العمرانية الجديدة ، وفى الوقت نفسه ، يهدر النظام السياسى والإداري حقوق المواطنين الذين يعيشون

على أطراف المدن الكبرى فيما عرف بالمناطق العشوائية وكأنهم مواطنوا عالم آخر، إن لم يكن كوكب آخر ولا يعترف بوجودهم فيحرمهم من أبسط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

* والمجتمع المصرى هو الذى تنفق فيه استثمارات ضخمة بمليارات الجنيهات على مشروعات المناطق المستحدثة وتعمير المدن الجديدة ، وهو نفس المجتمع الذى أهدر الحكام المحليون فيه حق توجيه أي استثمار للمناطق المحرومة ، فى المدن اكتفاءً بحجة أنها مناطق عشوائية غير معترف بوجودها من أجهزة الحكم المحلى، وكان ذلك لفترة طويلة غابت فيها مطالب سكان تلك المجتمعات عن اهتمام السلطة الأدراية التنفيذية فى المحليات .

* وأخيراً ، فإن هذه المناطق ذاتها هى التى هرعت إليها أجهزة المحليات (مرافق وخدمات وأمن جنائى ....) عندما تحولت إلى مناطق خطر تهدد المجتمع ، ورصدت لها ميزانيات جديدة لإعادة أعمارها ، وإحتلت أخبارها اهتمام الصحافة المحلية والعالمية والقيادات الإدراية والحزبية والسياسية لتطويرها !!! (وكأن ذلك بمثابة اعتذار حكومي عن ذلك الإهمال المتعمد لسنوات طويلة) .

إزاء كل هذه التحديات ـ القضايا يتبنى الباحث هذه الدراسة فى محاولة منهجية متواضعة لدراستها وتحليل أبعادها والخروج باطار السياسات موجهة للتعامل مع نتائجها.

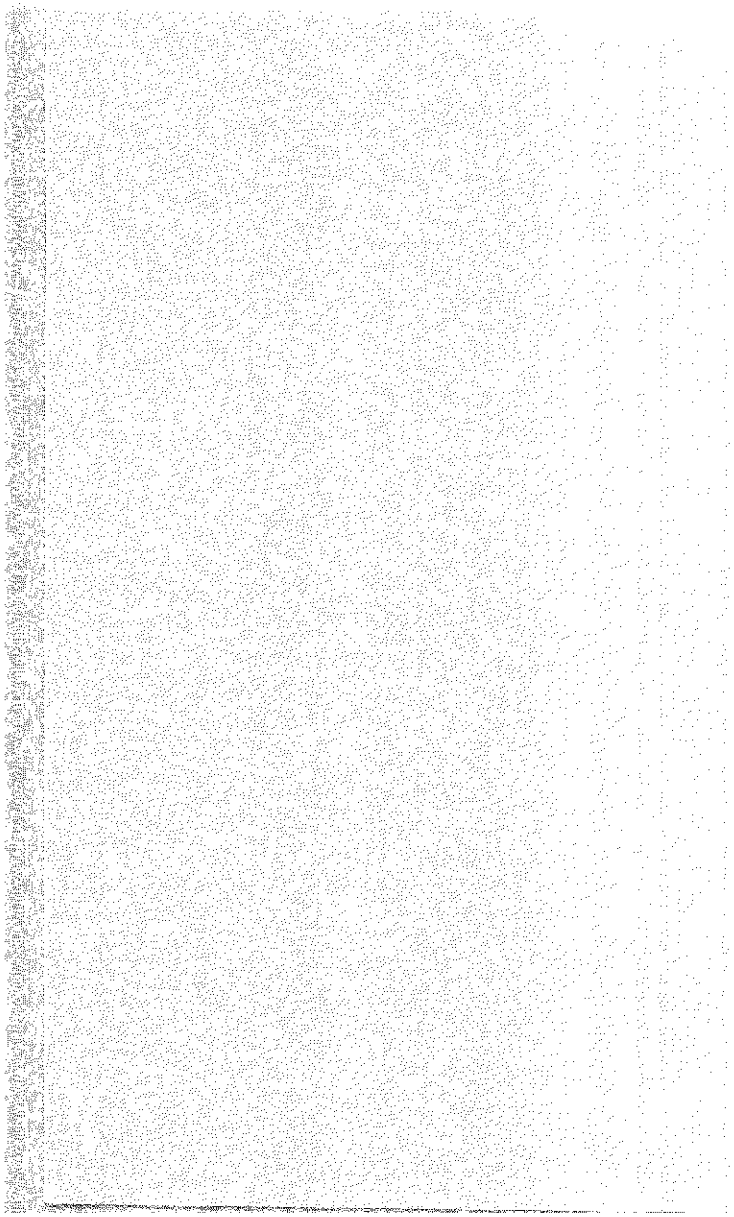

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وإجراءاتها المنهجية

- مدخل .
- مشكلة الدراسة .
- أهداف الدراسة .
- الإجراءات المنهجية .
- أهم المصطلحات المستخدمة .

مدخـــل :

تنطلق هذه الدراسة من مقدمة منطقيـة مؤداهـا أن نوعيـة الحياة فـي اى مجتمـع ، تعتبر انعكاساً تطبيقياً للسياسات التـي تنتباها الدولـة تجاه مواطنيها وحقهم فـي الرعاية ، ومدى توفر حقوقهـم الأقتصاديـة والأجتماعيـة والسياسية والمدنيـة ، كمـا أن نوعيـة الحياة تعكس مدى جدية كل خطط وبرامج التنمية وإنجازها نحو هدف تحقيق التقدم ، وعليـه فـإن تدنى نوعية الحياة تعبر فى التحليل الأخير عن فشـل سياسـات التنميـة وخططهـا وبرامجهـا فـي الوصـول إلـى المستهدفين ، وتعنـى أيضـاً أن تفـاقم المشكلات ،وعجـز المجتمـع عـن التعامل معها وفق آليات التدخل المخطط بأجهزة الدولة ووسائلها وأدواتها سوف يحمل فـى المدى القريب مخاطر تهديد الأمن والأستقرار الإجتماعى ، وحينئذ يدفع المواطن ثمـن هـذا الفشل معبراً عنه فى تفاقم ظواهر البطالة والمرض وتفشى الجريمة وانحراف السلوك بين الأحداث والكبار ، وانتشار الأمية وسيادة الفوضى والفساد، وعندما تنخفض نوعيـة الحياة فى قطاعات من المجتمع ، مع نمو وتحديث قطاعات أخرى ، فإن ذلـك يـؤدى إلـى نمـو لا متكافئ يكرس التفاوت الطبقى ويكون مصدراً دائماً لتهديد كل جهـود التنميـة ومشـروعاتها ويعوق تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي .

إن حق الأنسان فى الحياة الكريمة المناسبة وفق معايير العدالة التوزيعية والمساواة حق لايتجزأ ولا يتغير بين ساكن القرية أو المدينة ، وهو مكون من مجموعـة من الحقوق التـى لا تقبـل التجزئـة ، ولا نستطيع التعامل مع هذه الحقوق فـى غياب الفهم الصحيح لحاجات الإنسان ، ذلك لأنها حاجات ترتبط أساساً بوجـوده ، والوفـاء بهـا لا يكـون إلا مـن خـلال تحـول حقوقـه إلـى واقـع يعيشـه الانسـان بحيث تعكس مناشـط المجتمـع ومجالاتهـا المختلفة توفر هذه الحقوق ـ لاكنصوص معبر عنها فى الدستور والمواثيق السياسية الدولية والمحلية ، بل كمستويات فعلية للدخل والتعليم والغـذاء والمسكن وفرصـة العمـل والرعاية والترويح والمشاركة والأستقرار والأمن ، يتمتع فيها كل فرد من أفـراد المجتمـع بوصولها إليه . من هنا يصبح حرمان أفراد المجتمع من هذه الحقوق بداية واضحة المعالم ، ومؤشر موضوعى لفشل خطط التنمية يستدعى التدخل الواعـى المخطـط مـن قبـل أجهزة الدولـة وسلطاتها الأدارية وأدواتها . وإذا كان العالم فى الوقت الراهن يسير فـى إتجـاه الحـد مـن التدخل الحكومى الموجه ، والاعتماد علـى آليـات السـوق الحـر ورأس المـال الخـاص فـى تحقيق التقدم ، فإن هذه الدراسة تنطلق من مدخل مختلف مؤداه أن هذا الاتجاه ورغم كل ما

يتمتع به من شيوع وتأييد ودعم عالمى ومحلى يتناقض مع ظروف البلدان النامية ـ والحالة المصرية تطبيقاً ، فحيث يكون التوزيع العام للدخل والثروة غير عادل ، وحيث تنتشر المشكلات الاجتماعية ويبرز بحدة تفاوت بين الظروف الاقتصادية للغالبية من السكان عن مواجهة الحاجات الإنسانية ، يفترض أن تظل مساحة الهامش المسموح به لتدخل الدولة أكثر أتساعاً لتضمن بذلك تحسن نوعية الحياة التى تعد مناخاً ملائماً ـ ومطلباً أساسياً لأي استهداف لإحداث التنمية الشاملة اقتصادية واجتماعية .

من هنا ، تنطلق هذه الدراسة من حقيقة أن ظاهرة المجتمعات العشوائية التى شملت مناطق متعددة فى المجتمع المصرى ، وبكل ماكشفت عنه من متناقضات تحمل فى مضمونها ملامح هدر حقوق المواطن ، إنها تجسيد واقع لعدم تدخل الدولة وغياب دورها فى مواجهة حاجات وحقوق الانسان ، يكشف عن ذلك تحليل مستوى نوعية الحياة فى هذة المجتمعات العشوائية من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية معاً ، كما أن الجهود التى بذلت وما تزال حتى الآن ـ قد لا تعطى نتائج تتفق مع ما عقد عليها من آمال لإزاحة وصمة التخلف التى أصابت المجتمع المصرى بتفاقم ظاهرة "المناطق والمجتمعات العشوائية ،وذلك بعد مرور أكثر من أربعة عقود تبنت السلطة الحاكمة خلالها مبادئ التنمية المخططة والعدالة التوزيعية والمساواة فى توزيع فرص الحياة . الأمر الذى يعنى ضرورة تحليل ظاهرة المجتمعات العشوائية للوصول إلى سياسات واقعية محددة للتعامل مع مسبباتها ، واتخاذ خطوات إجرائية وسياسات وقائية ومستقبلية لمواجهة الظاهرة .

مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة الحالية فى تحليل ظاهرة المجتمعات العشوائية فى أحد المراكز الحضرية الكبرى (محافظة الإسكندرية) للكشف عن سمات وخصائص هذه المجتمعات وقياس نوعية الحياة فيها وارتباط ذلك بالحاجات والحقوق الإنسانية الاقتصادية والاجتماعية للمواطن ، وصولاً إلى رسم سياسات للتعامل مع ظاهره المجتمعات العشوائية فى المناطق الحضرية ، والسؤال الرئيسى هنا ـ ماهى أهم خصائص وسمات المجتمع العشوائى وماهى أثار ذلك على نوعية الحياة فيه ؟.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى صياغة سياسات مواجهة ظاهرة نشوء المجتمعات العشوائية على أطراف المراكز الحضرية فى المجتمع المصرى . ويتم ذلك من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية :

☆ دراسة نوعية الحياة فى المجتمعات العشوائية المحلية بالإسكندرية للكشف عن الظروف التى يعيشها سكان تلك المجتمعات بالاعتماد على مجموعة من المحاور الأساسية التى تتناول :

- البعد المكانى ـ الديموجرافى .
- التعليم .
- الصحة .
- المرافق العامة .
- توفر السلع الاستهلاكية .
- الأمن .

☆ دراسة حالة متعمقه لواحد من هذه المجتمعات العشوائية بحى غرب الإسكندرية من خلال دراسة ميدانية للمجتمعات العشوائية المحلية بهذا الحى للكشف عن رأى السكان فى نوعية الحياة فى مجتمع عشوائى .

☆ الوصول إلى سياسات التعامل مع الظاهرة استناداً إلى نتائج البحث الميدانى للمجتمعات المحلية العشوائية بحى غرب الإسكندرية .

الإجراءات المنهجية للدراسة :

نمط الدراسة

تصنف تلك الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية التى تقوم على دراسة خصائص المجتمعات العشوائية ، مع التعمق من خلال دراسة حالة للظاهرة فى أحد أقدم أحياء محافظة الإسكندرية وهو حى غرب الإسكندرية ، وذلك للكشف عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تحيط بالمعيشة فى هذه المجتمعات والكشف عن نوعية الحياة فيها .

منهج الدراسة وأساليبها :

إعتمدت الدراسة على إستخدام المسح الإجتماعى ودراسة الحالة المتعمقة فى معالجة مشكلة البحث عن إضافة للتحليل المكتبى المقارن لبيانات ومعلومات ثم توفيرها من خلال أجهزة أخرى أعدت دراسات سابقة عن المنطقة .

وقد إعتمدت الدراسة فى الجزء الخاص بدراسة الحالة على المسح الإجتماعى لعينة من أرباب الأسر من سكان المناطق العشوائية الواقعة فى النطاق الادارى لحى غرب الاسكندرية .

أما الدراسة المكتبية فقد إعتمدت فى تحليل المعلومات الواردة بها على ما أصدرته أجهزة ودراسات متعدده صادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وعن ديوان محافظة الاسكندرية وجهاز مركز المعلومات ودعم القرار بمحافظة الاسكندرية .

أدوات الدراسة :

إعتمدت الدراسة على مجموعة من الأدوات التى تلائم موضوع البحث وتلائم تحقيق أهدافها وهى :

١ ـ إستخدام الملاحظة والرجوع إلى إخباريين من أهالى المنطقة موضوع البحث الميدانى من كبار السن من السكان الذين وفدوا للاقامة فى المنطقة عند بداية ظهورها .

٢ ـ إستخدام الاستمارة كأداه بحث رئيسة لإستيفاء مجموعة من المعلومات وإستطلاع أراء عينة من السكان ميدانياً . وقد تم تصميم الأستمارة التى أعدت لهذا الغرض وتم إجراء إختبارات الصدق الظاهرى والصياغة عليها بتطبيقها على عينة أولية من سكان المجتمع وجرى تعديلها فى صياغتها الأخيرة طبقاً لنتائج هذه الإختبارات .

٣ ـ الأعتماد على التحليل المكتبى للدراسات والبيانات والمعلومات (التى وفرت بإعتبارها بيانات ثانوية) مرتبطة بموضوع الدراسة وذلك فى وصف وتحليل المجتمعات العشوائية بالإسكندرية مع مقارنتها بمجتمع المحافظة والمجتمع المصرى ككل .

مجالات الدراسة

المجال الجغرافي :

المجال الذى تحدد لهذه الدراسة هو محافظة الأسكندرية بصفة عامة ، مع تحليل أبعاد الظاهرة من حيث المحاور المختلفة التى أشرنا إليها فى أهداف الدراسة ـ على مستوى أحياء المدينة والمناطق العشوائية بها . وتشمل السكان والصحة والتعليم والمرافق العامة والسلع الاستهلاكية والأمن فى المناطق العشوائية بالأحياء.

وقد شملت الدراسة الميدانية المناطق العشوائية المحددة إدارياً بمعرفة محافظة الأسكندرية بحى غرب الأسكندرية وهى :

المنطقة	عدد الحالات
١ ـ نجع العرب	٣٩
٢ ـ مأوى الصيادين.....	٢٥
٣ ـ وابور الجاز.....	٢٥
٤ ـ كوم الملح.....	٢٥
٥ ـ الكرنتينا.....	٤٦
٦ ـ الطوبجية.....	١٠
٧ ـ حرم السكة الحديد.....	١٧
٨ ـ المجزر القديم.....	١٧
	٢٠٠

المجال البشرى

إعتمدت الدراسة على عينة من الأهالى من سكان المناطق العشوائية (المجتمعات المحلية العشوائية بحى غرب الأسكندرية) . وقد تم إختيار عينة عشوائية "عن طريق المعاينة العشوائية" (عينة الصدفة) حيث تم إختيار مفردات العينة من بين سكان الحى ممن قبلوا التعاون مع باحثى الميدان الذين إستعان الباحث بهم . وكان الاختيار يتم وفقاً للشروط التى حددها الباحث عند إختيار مفردات البحث . وقد بلغ حجم العينة (٢٠٠) مبحوثاً .

١ ـ أن يكون المبحوث من الرجال من أرباب الأسر المقيمين بالمنطقة إقامة دائمة .

٢ ـ ألا تقل مدة إقامته فى المنطقة عن ثلاث سنوات وأن يقبل التعاون الطوعى مع الباحثين (باحثى الميدان) .

٣ ـ يراعى فى إختيار أفراد العينة أن يكون مجموع الأفراد المختارين فى حدود ٢٪ من مجموع عدد السكان فى كل منطقة من مناطق البحث .

المجال الزمنى

تم جمع البيانات الميدانية لهذه الدراسة فى الفترة مابين ـ أول أبريل ١٩٩٤ وحتى نهاية يونيو ١٩٩٤ .

وقد استغرق إعداد الدراسة منذ بدايتها وحتى الإنتهاء منها خمسة عشر شهراً حيث بدءت فى أول يناير ١٩٩٤ وإنتهت فى مارس ١٩٩٥م .

ملحوظة :

إستعان الباحث بمجموعة من جامعى البيانات الذين قاموا باستيفاء بيانات الاستمارة ميدانياً من أفراد العينة . بينما قام الباحث بنفسه بإجراء المقابلات الميدانية فى جلسات متعددة مع عدد ٢٠ فرداً من الأهالى من سكان المناطق العشوائية المذكورة فى الدراسة خلال لقاءات حرة ومناقشات مفتوحة بين الباحث والاخباريين من السكان الذين تطوعوا إختيارياً فى الادلاء بالمعلومات التى طلبها الباحث منهم .

أهم المصطلحات المستخدمة فى الدراسة :

تم تحديد مجموعة من المفاهيم والمصطلحات الأساسية المستخدمة فى هذه الدراسة تحديداً إجرائياً . وقد عولجت بالتفصيل فى المدخل النظرى ، على أننا سنشير إليها بايجاز فيما يلى :

١ ـ **نوعية الحياة :**

ويقصد بهذا المصطلح مستوى المعيشة معبراً عنه فى مجالات محددة كتوزيع الدخل والثروة ومدى توافر الخدمات والمرافق كالتعليم والصحة والاسكان وحجم السكان وتوفر التسهيلات الاخرى كالمياه الصالحة للشرب والتيار الكهربائى والصرف الصحى . ويخضع قياس نوعية الحياة فى أى مجتمع بالاحتكام إلى مؤشرات توزيع نصيب الفرد فى المجالات السابقة للوقوف على مدى توفرها مع مقارنتها بمستويات التوزيع الآخرى سواء فى المستوى المحلى أو القومى أو بين مجموعات أخرى عالمية ، ويرتبط بالمصطلح السابق، مصطلح مشابه وهو فرص الحياة . ويقصد به مدى مايتاح للفرد من سلع وخدمات

أساسية مطلوبة لمواجهة الحاجات الانسانية فى المستوى المقبول مع التركيز على الحاجات الأساسية [مسكن ـ تغذية ـ ملبس ـ تعليم ـ صحة ـ فرص العمل] .

٢ ـ المناطق العشوائية :

وهى بيئات محلية تقع على أطراف المدن الكبرى أو المراكز الحضرية فى المجتمع المصرى ، وهى مجتمعات محلية حديثة الظهور نشأت بدون تخطيط أو تنظيم ولم تكن تضمها خرائط المساحة أو توزيع السكان فى أى بيانات صادرة عن الأجهزة المعنية وخصوصاً أجهزة المرافق والخدمات . وكان ظهورها نتيجة لهجرة وافدين من سكان المجتمعات المحيطة بها من المناطق الزراعية أو الحضرية أو الصحراوية .

٣ ـ حقوق الأنسان الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والمدنية :

ويقصد بها مجموعات الحقوق التى صدرت فى الاعلان العالمى لحقوق الأنسان الذى صدر فى ديسمبر ١٩٤٨ وماتلاه من وثائق صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظماتها فى أعوام ١٩٦٦ ، ١٩٧٧ ، ويشمل ذلك :

* حق الحياة .
* حق العمل ومستوى المعيشه والأجر المتساوى والضمان الإجتماعى .
* حق الحرية والمساواة وحرية التعبير والاعتقاد والاجتماع . (الحقوق المدنية والسياسية).
* النمو الكامل للشخصية الانسانية .

وتضم إعلانات حقوق الأنسان عدداً كبيراً من البنود والمواد التى تحتوى على حقوق متعددة ترتبط بالحاجات الانسانية والوجود الانسانى ، إلا أننا نركز فى هذه الدراسة على ما أشير إليه من مجموعه الحقوق السابقة .

مفهوم الفقر وصعوبات قياسه :

على الرغم من كثرة تداول "مفهوم" الفقر فى الدراسات الاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً فى تحديد مستويات المعيشة ونوعية الحياة ، وفى الدراسات التنموية وما يصدر فى المؤسسات الدولية (كتقرير التنمية الصادر عن البنك الدولى للتنمية) ، على الرغم من ذلك فإن مفهوم الفقر تعريفاً وقياساً يعد من الأمور التى يصعب تعريفها ، ويرجع السبب الأول فى ذلك إلى أن قياس الفقر يحتوى على أحكام ومقاييس كيفية نوعية وأحكام تقييمية إجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر ومن بلد إلى آخر طبقاً للظروف الأقتصادية ، بل

وفى داخل البلد الواحد خلال الفترات المتتالية ، وقد يستخدم باحث تعريفاً للفقر المطلق بمقارنة الدخل أو الانفاق الشخصى أو الأسرى كتكلفة شراء كمية معينة من السلع والخدمات ، ويتم قياس الفقر النسبى بمقارنه هذا الدخل بدخول الأخرين . وليس هناك من الثابت تعريف علمى لالبس فيه يمن من هو فقير ومن هو ليس فقيراً أو أشد فقراً ، إن كان تعريف الفقر على أسس إقتصادية قد حظى بقبول الدراسيين على آية حال عند تحديد مفهومهم للفقر باعتبار أنها مما يمكن الركون إليها بموضوعية فى قياس الفقر .

وطبقاً للتعريفات الأقتصادية التى يستخدمها البنك الدولى للإنشاء والتعمير ـ حول التنمية الدولية ، فإنه يصنف الاقتصاديات وفق نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى . وعليه فينظر إلى الاقتصاديات منخفضة الدخل بأعتبارها تلك التى بلغ نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فيها (٧٢٥ دولاً أو أقل فى عام ١٩٩٤) . أما مايزيد عن ذلك فهى إقتصادات متوسطه الدخل حيث يزيد نصيب الفرد فيها عن ٧٢٥ دولاراً من الناتج القومى ويصل إلى ٨٩٥٦ دورلاراً فى العام ، وتضم هذه الفئة شريحة دنيا يبلغ فيها نصيب الفرد ٢٨٩٥ دولاراً فى العام (لعام ١٩٩٤). أما الأقتصادات مرتفعة الدخل فهى التى يزيد نصيب الفرد فيها من الناتج القومى الإجمالى عن ٨٩٥٦ دولاراً أو أكثر . وعلى ذلك تصنف مصر ضمن بلدان الإقتصاد ضعيف (منخفض الدخل) حيث بلغ نصيب الفرد فيها ٧٢٠ دولاراً من الناتج القومى الإجمالى لعام ١٩٩٤ . وهى قيمة تعادل القوة الشرائية الدولية بنسبة تصل إلى ١٤,٤٪ منظوراً إلى قيمة هذا النصيب فى الولايات المتحدة الأمريكية للعام نفسة بإعتبارها تساوى ١٠٠ .

ويجد الباحث أن هناك من المبررات المنطقية ، مايجعلة يعتمد هذا المؤشر الذى إعتمد عليه البنك الدولى ـ مؤشراً مقبولاً لتعريف حالة الفقر وقياسه ـ حيث يعتبر نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى معبراً عن مستوى معين من حصة الفرد مما ينتجه المجتمع من مجموعة كبيرة من السلع والخدمات مقارنة بنصيب كل فرد داخل الدولة .

الفصل الثاني

مفاهيم ومداخل نظرية

١ ـ " نوعية الحياة " وعلاقتها بالتنمية :

١-١ يرتبط مفهوم " نوعية الحياة " Quality of life إرتباطاً مباشراً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث تصبح نوعية الحياة نتاجاً مباشراً لما تقدمه برامج التنمية بأنواعها إقتصادية وإجتماعية . وتذهب هذه الدراسة إلى أن محتوى التنمية ونتاجها ـ يبدو دائماً في صورة فرص عمل ، تتزايد كما وكيفاً لمواجهة الطلب على العمل ، وتوفير زيادة مضطردة في الناتج القومي ، وتحسين الدخل وإرتفاعه وتناميه بصور ملائمة ، وتحسين الغذاء وتوفيره .. مع توفر الطعام ومياه الشرب الصالحة ، والرعاية الصحية والملبس والمسكن، والنقل والمواصلات ووسائل الاتصالات ، وتنعكس في مدارس وجامعات أفضل ، وأكثر عدداً لمواجهة الزيادة السكانية ، ومستشفيات ومراكز لرعاية الشباب والأمومة والطفولة ومواجهة الحاجات المتزايدة لبعض الفئات الخاصة . إنها أكثر من مجرد زيادة تراكمية في الناتج القومي والدخل القومي ، إنها ثقافة أفضل ، إنها تغير في القيم ، والتنظيم الإجتماعي ، وبالتالي تصبح التنمية أكثر قدرة على الارتقاء بالإنتاج المادي السلعي واللامادي في مسار إشباعها للحاجات الانسانية ، وبذلك تصبح التنمية مصدراً يملأ سلة هذه الحاجات لتشكل حياة نوعية أفضل ، ترتقي باتساق وإنتظام نحو مستوى معيشة يمكن أن نطلق عليه مستوى التنعم والرفاهية Well - being وعندنا أن برامج التنمية وجهود الدولة الموجهة تنمويا ، مطالبة بتسريع خطواتها للضغط من أجل الوصول إلى تلبية الحاجات الانسانية الأساسية Basic human needs وعندما يتحقق ذلك ، فإن دفقه قوية يجب ان تظل تمارس فعلها من أجل الوصول إلى حزم أخرى بحيث ينتقل البلد المعين من مستوى تلبية الحاجات الأساسية ، إلى تطوير شامل للسلع والخدمات الذي ينعكس إيجابا على نوعية الحياة . هنا يمكن تصور خطوات التنمية الشاملة مرحليا ـ في سيرورة متتابعة من مستوى مواجهة الحاجات المادية أو الفسيولوجية للحفاظ على حياة الانسان ـ (غذاء ـ صحة ـ مياه شرب ـ مسكن ... إلخ) إلى حاجات كيفية نوعية ترتقي بالانسان نحو حرية وكرامة ومشاركة أفضل (التعليم ـ الثقافة المشاركة في إتخاذ القرار ـ الديموقراطية .. إلخ).

ويرى الباحث ، أنه وعلى الرغم مما يطرح الآن من هجوم على الفكر الأيديولوجي خصوصا بعد إنهيار دول المنظمة الاشتراكية ، وما يذهب إليه بعض الكتاب

من تحميل الأيديولوجيا مسئولية إنهيار النظم السياسية لبلدان هذه المنظومة إلا أنه من المتعين أيضا التأكيد على ثمة ركائز قيمية (وأيديولوجية) فى سياسات التنمية الموجهة نحو تحسين نوعية الحياة ـ تستمد مصدر قوتها من الدين والحضارة والايمان بقدرة التغير، وحق الانسان فى أن يحيا حياة أفضل ، تزيل وصمة الفقر وتحد من معاناة الفقراء ، تؤكد حقوق الأغلبية المحرومة من فرص الحياة ، ومن ممارسة أى قوة . وبذلك ترتبط سياسة التنمية بنوعية الحياة وتحتل الحاجات الانسانية جدول الأولويات فى التخطيط التنموى محليا ـ أو إقليميا ـ أو وطنيا شاملا بحيث تكون حاجات الأغلبية فى مقدمة الأولويات التى تبنى عليها الخطط والبرامج والمشروعات .

هنا نتوصل إلى قضية تستحق أن تثار فى هذا السياق . حول جدوى التنمية، حيث يكشف تحليل الخطاب السياسى للنخب السلطوية ـ خصوصا تلك التى صاحبت صعود السلطه الوطنية فى كثير من بلدان العالم الثالث ، وحصول قياداتها على مراكز السلطة ومن شايعها كثير من منظرى التنمية والمثقفين ، نلاحظ أن خطاب هذه النخب ومحط إهتمامها عشية توليها دوائر صنع القرار تركيزها على حاجات الجماهير ، الأغلبية الفقيرة الصامتة ، وأن تحسين نوعية الحياة لهذه الجماهير يعد بمثابة الحرب المقدسة ضد مظاهر الظلم والاستغلال واللامساواة ، ومن هنا كان تمجيد قيم العدالة الاجتماعية وتبنى الاشتراكية فى أغلب الحالات ـ محور الخطاب السياسى التنموى فى بلدان العالم الثالث غير أن الخبرات التى حصدتها أغلب بلدان العالم الثالث بعد عقود من التنمية كانت رذاذاً تساقط على الجماهير باستعارة عبارات " محبوب الحق " فى كتابه الموسوم ستار الفقر " . ففى معظم هذه البلدان تراجعت مستويات المعيشة ونوعية الحياة التى تحياها الأغلبية الفقيرة ، وتشهد مدن عدد من هذه البلدان (آسيا) وأفريقيا وأمريكا اللاتينية نشوء ظواهر جديدة ليس أقلها ، ما نقوم بدراسته . من تجمعات سكانية عشوائية وتشوية للأبنية الطبقية نتيجة للنمو غير المتكافىء بين مناطق البلد الواحد (ناهيك عما هو حادث بينها وبين البلدان الأخرى) . وزادت مشكلات الفقر والتخلف وأصبحت أكثر خطراً سواء فى المناطق الزراعية أو الحضرية ، إلى درجة يمكن القول معها أن قيم العدالة الاجتماعية والاشتراكية والمساواة أصبحت بالفعل بمثابة أدوات لتزييف الوعى تم تمجيدها لفظا وسطحت فى الممارسة ، وتحول فى مجتمعات الفقراء إلى ممارسات أكثر معاداة لمصالحهم وحقوقهم .

نخلص مما تقدم إلى أن مفهوم نوعية الحياة يشير إلى مستوى المعيشة وله علاقة مباشرة بدرجة الرفاه الاجتماعي وقدرة المجتمع على إشباع حزم الحاجات الانسانية . وبمعنى أكثر مباشرة ، قدرة النظام الاقتصادى والسياسى على الوفاء بحاجات السكان وتحقيق آمالهم وأهدافهم وصولاً إلى التقدم . وتتضمن مجموعة من المجالات وحقول النشاط التنظيمي بحيث يمكن الاعتماد عليها كمحتوى يقيس نوعية الحياة فى أى مجتمع ويشمل ذلك : التعليم وفرص العمل الانتاجي وتخصيص الوقت وتقسيمه ، وقضاء وقت الفراغ ، ومستوى الدخل والثروة وتوزيعها بين السكان ، ومستوى المأوى المسكن وظروف البيئة والمساواة التوزيعية والمشاركة والاحساس بالأمن .

ويمكن دائما رغم وجود صعوبات منهجية فى القياس ـ الاعتماد على المؤشرات الكمية والكيفية التى تقيس نوعية الحياة فى أى مجتمع .

١ ـ ٢ نوعية الحياة وصعوبات قياسها :

تستند دراسات نوعية الحياة إلى مناهج علمية ومؤشرات كمية وكيفية فى معالجة وتحليل وتفسير الواقع الاجتماعى ، ومع وجود بعض الاعتبارات التى قد تحد من دقة النتائج فى البحوث التى تعتمد على قياس رأى المبحوثين فى تقييم نوعية الحياة ومستوى الرضى عنها ، فى المجالات التى أشرنا إليها ، وصعوبة الاعتماد على المقارنات بين الدول ، أو عبر الفترات الزمنية للمجتمع الواحد ، فقد أمكن الوصول إلى مؤشرات جيدة لتحديد علاقة نوعية الحياة بنتاج التنمية فى المستوى القومى ، والعالمى ، بالإستناد إلى تحليل مؤشرات الدخل القومى والناتج القومى المحلى ـ والتوزيع بين أوجه الانفاق المتعددة للناتج القومى ، (الصحة ـ التعليم ـ الإسكان ـ الشباب ـ الطرق والمواصلات .. إلخ) . غير أن عدم توفر سلسلة متصلة بين البيانات عبر سنوات متتالية ، وغموض بعض البيانات ، وصعوبة المقارنة بالإعتماد على الأرقام فقط لإختلاف النظم الاقتصادية والسياسية ... الخ فإنه قد تثور صعوبات الاعتماد على هذه البيانات فى الكشف عن نوعية الحياة فى بلد ما ـ خصوصا وأن هذه البيانات لاتتاح إلا فى تقارير على مستوى دولى ، الأمر الذى يعوق الدراسات المقارنة أيضا لاختلاف أساليب معالجة البيانات من دولة لأخرى .

وإضافة لما سبق فإن دراسة نوعية الحياة تعتمد فى أغلب الأحوال على أراء عينات لأفراد من سكان المجتمع يختلفون فيما بينهم من حيث الطبقة والسن والتعليم والمهنة

... الخ . الأمر الذى قد يتيح الفرصة لصعوبات منهجية تحد من إمكانيات التعميم لنتائج هذه الدراسات خوفا وتحسبا للأحكام الذاتية .

وهناك مجموعة من المؤشرات التى تستخدم فى هذا المجال ، وهى مؤشرات ذات طبيعة كيفية نوعية يصعب فى أغلب الأحوال ترجمتها إلى دراسات وبيانات يمكن معالجتها كميا ورياضيا ، الأمر الذى يزيد من الصعوبات المنهجية فى التوسع فى دراسات نوعية الحياة ، وإضافة إلى ما سبق فإن ندرة مثل هذه الدراسات فى البلدان العربية ، وأنها فضلا عن ذلك ـ لم تتوفر بصورة واسعة فى بقية بلدان العالم الثالث . مع وجود صعوبات جمة مما أشرنا إليه أعلاه، وأهمها إستنادها للمؤشرات الدولية كتلك التى ينشرها البنك الدولى عن التنمية ، كل ذلك يؤدى إلى صعوبات منهجية تواجه الباحث فى هذا المجال وتحد من التوسع فى هذا النوع من الدراسات العلمية .

٢ ـ المناطق (المجتمعات) العشوائية :

تستخدم الدراسة " المنطقة العشوائية " للإشارة إلى أى مجتمع محلى ظهر فى مناطق على أطراف المدن الأكبر القريبة منها ، ولا تتضمنها الخرائط المساحية والتنظيم الادارى التقليدى للمدينة ، وهى مناطق غير مخططة لا تتوفر لها سبل ووسائل المرافق العامة والخدمات ظهرت بالتدريج نتيجة لهجرة وافدين من سكان المناطق المحيطة سواء كانوا من مناطق ريفية أو مراكز حضرية ، للإقامة أو العمل أو كلاهما فى المنطقة العشوائية .

٢ ـ ١ نشأة المناطق العشوائية وتطورها :

المناطق العشوائية ظهرت كمصطلح إدراى إستخدمته أجهزة الاعلام والادارة فى مصر للإشارة إلى مجتمعات محلية تعيش فى بيئات طرفية تقع فى أغلب الأحوال على أطراف وحدود المدن الكبرى كالقاهرة والاسكندرية . وهى مجتمعات إقامة لسكنى الفئات من الأسر والأفراد ، تفتقد إلى التنظيم سواء فى بناء المساكن أو الشوارع والطرق ، وتكون فى أغلب الأحوال محرومة من أى مرافق عامة كالمياة والكهرباء والصرف الصحى ، تتكون مساكنها من مبانى أقامها أصحابها بصورة غير نظامية ، بنيت من مواد عديدة تجد فيها بقايا معدات وآلات قديمة وتتضمن الخشب والصاج والطوب والحجارة وبقايا صناديق التغليف والتعبئة والقش وعيدان البوص وفروع الأشجار ، وأى مواداً أخرى يمكن أن تستخدم فى إقامة سواتر أو حوائط أو أسقف.

تبدأ الأقامة فى المنطقة العشوائية عادة عندما يفد إليها بعض الأفراد والأسر المهاجرة من مناطق قريبة أو بعيدة سواء من مناطق ريفية زراعية أو مدن أخرى مجاورة أو حتى بيئات صحراوية ، وقد يلجأ إليها وافدون من المدينة ذاتها ممن يبحثون عن مسكن رخيص بسيط قريب من مكان عمل الوافد الجديد ، وعادة مايكون الوافدون من فئات العمال والمستخدمين الحرفيين أو المزارعين ممن ليست لهم حرف وأعمال مستقرة من ذوى الدخل المحدود .

وقد لوحظ أن أغلب هذه المناطق تحيط بالمدن الكبرى على أطرافها ، قريبة من بعض المناطق التى ظهرت بها مؤسسات وورش صناعية وحرفية مختلفة، أو بالقرب من بعض المناطق البحرية التى يعتمد سكانها على الصيد كحرفة ونشاط إقتصادى ومايرتبط بها من حرف تابعة [كصناعة القوارب والشباك وصيانتها] وورش صناعة عربات النقل التى تعتمد على الحيوانات لجرها (العربات الكارو) . أو بعض مناطق المؤسسات الصناعية الكبرى .

وقد تبدأ بعض المجتمعات المحلية العشوائية حول أطراف المدن كأماكن تنشأ فيها ورش ومحلات لبعض الحرف والصناعات البسيطة ، حيث هناك إمكانية للحصول على قطعة أرض رخيصة ، أو حتى بوضع اليد لإقامة الورشة أو مقر النشاط الحرفى أيا كان . وبعد أن تستقر الإقامة ويفد إلى البيئة الجديدة الأفراد الذين يأتون إليها بحثاً عن العمل وسعياً للحصول على الرزق ، سرعان ما تبدأ فى الظهور مؤسسات عشوائية لتوفير بعض الاحتياجات اليومية لسكان هذه المنطقة كمحلات بيع السجائر والأطعمة والمشروبات والمقاهى ، وتتوالى تباعاً ظهور أنشطة خدمية وتجارية أخرى لخدمة المقيمين فى المنطقة، ثم تبدأ فى الظهور بعض المبانى المخصصة للسكن والاقامة لمن يعملون فى كافة الأنشطة والتى تبدأ فى العادة ببناء مأوى بسيط تستخدم فى بنائه كل ما يمكن الاستفادة منه لإقامة المأوى ، ثم يتطور مع الوقت إلى سكن متعدد الحجرات والطوابق ، وسرعان ما تفد الأسر الجديدة التى يرتبط عمل أربابها فى أغلب الأحيان بالمنطقة العشوائية أو بالقرب منها .

وهكذا سرعان ماتنتشر فى البيئة المحلية حرف وأنشطة إقتصادية تحتمها ضرورة التجمع البشرى الذى بدء فى التكاثر فى المنطقة ، ونظراً لسهولة الحصول على الأرض أو رخص أسعار إيجار المسكن وبساطته ، يأتى بعض القادرين مالياً من سكان المناطق المحيطة ليشيدوا لأنفسهم مسكناً جديداً قد يضيفون إليه مساحات من الحجرات أو عدداً من الطوابق التى تبنى مخصصة لسكنى الآخرين مقابل الحصول على أجر ، أو دخل جديد

حتى أنه يتحول مع الوقت إلى مصدر لدخل وثروة أصحابه بدون وجود مصادر أخرى لدخولهم . في ظل هذه الظروف ، تنشأ المجتمعات المسماة العشوائية في بيئات تفتقر إلى توفر الحد الأدنى من المرافق والخدمات العامة التي تتمتع بها مناطق المدينة حتى تلك التي يسكنها أفراد الفئات الفقيرة (الشعبية) التقليدية ، فلا تواجد للطرق المرصوفة أو الشوارع المضاءة ليلاً ، أو لمصادر مياه الشرب النقية ، أو قنوات مغطاة لشبكة الصرف الصحي ، ناهيك عن المدارس أو المستشفيات أو مراكز رعاية للشباب أو للأمومة أو الطفولة أو حتى أجهزة الشرطة المسئولة عن الأمن والحماية والضبط .

ومع الوقت تظهر بعض الأسواق التي يتم تبادل السلع وتوفيرها من خلال جهود بعض السكان المحليين ونشاطهم الحرفي ، وهي أسواق بدائية عادة تتم في مكان متسع بالمنطقة أو في بعض شوارعها وأزقتها ، وتكون مصدراً للنشاط الاقتصادي الحرفي ومكان جذب لنشاط آخرين من المناطق المجاورة حيث يجلب بعض المزارعين وزوجاتهم وأبنائهم منتجاتهم الزراعية أو الصناعية الغذائية المنزلية (ألبان ـ خضروات ـ فواكه ـ لحوم ... دواجن .. الخ) لبيعها لسكان المنطقة .

ونظراً لعدم إعتراف سلطة الادارة التنفيذية بهذا التواجد الذي تطور مع الوقت إلى مجتمع محلي ، تغيب كافة أدوار السلطة ومسئولياتها تجاه المكان ، إلا أن إستمرار التزايد السكاني حجماً مع وفود باحثين جدد عن فرص الحياة والسكن ، وتبادل الحراك المكاني بين سكان هذه المناطق إلى داخل المدنية ، للعمل ـ التعليم ـ الحصول على خدمات وسلع غير متوفرة في البيئة المحلية .. الخ ، كل ذلك يصبح مقدمة لتوفر سبل للانتقال عبر سيارات الأجرة الخاصة سواء كانت سيارات صغيرة أو من تلك التي تحمل عدداً أكبر من الأفراد ، هكذا يوفر لسكان المجتمع المحلي "العشوائي" وسائل إنتقال جديدة تنقلهم من وإلى داخل المدينة أو إلى أقرب خطوط للمواصلات العامة .

ويشير بعض السكان ممن اعتمدت عليهم الدراسة من الأخباريين من بين أول رواد وصلوا إلى هذه المناطق ، أنه نتيجة لبعض الجهود الذاتية ، والشكاوى والعرائض التي تقدمت بمعرفة بعض قيادات محلية شعبية، أظهرت سلطة الادارة المحلية في الأحياء، والمحافظة إهتماماً جزئياً تمثل في إنشاء بعض مراكز الخدمات العامة كالمدارس ، وإدخال تيار كهربائي في بعض المناطق ، كما تم تمديد شبكة المياه الصالحة للشرب إلى داخل مناطق أخرى ، كما بدأت أقسام الشرطة ترسل مندوبين من رجالها إلى المنطقة لمتابعة الحالة الأمنية ، إلا أنه في أغلب الأحوال تظل المنطقة العشوائية كما يعرفها الآخرون ـ

وليس سكانها فقط ، مناطق محرومة من نظم الخدمات والمرافق التى يتمتع بها بقية سكان المدينة .

٢-٢ البيئات العشوائية وحقوق المواطنة وعلاقتها بنوعية الحياة :

يكشف التحليل المتأنى لنوعية الحياة فى المناطق العشوائية عن خلل واضح وتحيز ولامساواة فى فرص الحياة بين سكان البيئات العشوائية وأحياء المركز (المدينة) لقد نشأت البيئات العشوائية كمجتمعات محلية هامشية على أطراف مركز حضرى كبير نسبياً ، ويعتبر تطور هذه البيئات وظروف الحياة فيها ، تطوراً لامتكافئ مع المركز ، كما أن نوعية الحياة فيها تتدنى إلى مستوى هدر كل مايتمتع به المواطن من حقوق إقتصادية وإجتماعية وسياسية .

ويكشف الواقع عن لامساواة توزيعية ، وتميز واضح لدى سلطة الادارة التنفيذية المحلية المسئولة .

١ ـ فمن ناحية أولى ، يمكن القول بأن البيئات العشوائية نشأت فى ظل ظروف غابت فيها أى ممارسات لسلطة الدولة عبر أجهزة الادارة المحلية سواء من حيث التنظيم أو الادارة أو توفير المرافق والخدمات . ويرتبط بما سبق ملاحظة أنه على حين تبدى سلطة الادارة المحلية إهتماماً متزايداً نحو مركز النشاط الاقتصادى (والتجارى على وجه الخصوص) ، وأحياء سكنى الأغنياء والذين ترتبط مصالحهم مع سلطة الادارة ومناطق الجذب السياحى ...إلخ مع الانشغال بتحديث الخدمات والمرافق وشبكات الطرق والتواجد الأمنى ، وعلى حين يحدث هذا فى أغلب مناطق المركز ، يقابلنا إغفال تام بتحسين نوعية الحياة، أو بالمعنى الأكبر دقة عدم توفر فرص الحياة المناسبة للبيئات العشوائية والمناطق الهامشية .

٢ ـ ومن ناحية ثانية نستطيع ان نلحظ تمايزا طبقيا فى توزيع فرص الحياة بين الفئات التى ترتبط مصالحها مع سلطة إدارة المركز ، وبين الفئات الدنيا التى تزداد فقراً وتخلفا وتهميشاً . ويترتب على غياب سلطة الأدارة (معبراً عنها فى عدم الاهتمام بسكان البيئات العشوائية والأحياء الفقيرة) ، فقدان هذه السلطة لقدرتها على التحكم بآليات الادارة فى تنظيم النشاط الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمعات الهامشية التى تنمو فى البيئات العشوائية . ومن ثم يصبح تطور هذه المناطق تطوراً غير متكافئ على جميع الأصعدة .. وإذا حدثت

محاولات جزئية للتدخل نحو تحسين أى ظروف معيشية داخلها سرعان ما تبوء بالفشل ، وكأن الناتج دوماً هو إعادة إنتاج التخلف الذى كان سكان هذه المجتمعات يعيشون فيه دوماً قبل هجرتهم إلى البيئات الجديدة التى صارت (عشوائية) .

٣ ــ ومن ناحية ثالثة ، ووفقاً لرؤية سوسيولوجية ، وقد يكون مناسباً إعتبار أن الأطراف الهامشية (العشوائية) والأوضاع المعيشية فيها ليست من قبيل حالة تخلف زمانية يمكن تجاوزها بتوفير بعض الخدمات المتناثرة ، وإنما يصبح هذا التخلف نتاجاً حقيقياً لبنية نظم الادارة المحلية وسياساتها المتحيزة التى تتسم باللامساواة التوزيعية ، فهناك تناقض موضوعي ملحوظ بين أطراف المدينة ومركزها . فالأطراف العشوائية تظل ضحية تخدم المركز بصفة دائمة ، فهى مأوى السكان الفقراء والمهاجرين الجدد من غير ذوى الكفاءات ، وممن ليس لهم عمل مستقر ، تستقبل الفقراء الأميين من الفئات الدنيا الذين لا يستطيعون الاقامة فى المركز ، ويعملون بأنشطة وأعمال وحرف دنيا لا تدر دخلاً كافيا، وكأنها منفى اجبارى لهذه الفئات ، ويصعب حصولهم على الخدمات التى يستحوذ عليها سكان المركز ، كما أن النفقات العامة من مخصصات الدولة لا تصل إلى هؤلاء السكان (وأعنى بها النفقات العامة على التعليم والصحة والإسكان والطرق والمواصلات والطاقة الكهربائية ومياه الشرب .. الخ) ، مما يتيح توجيهها نحو مناطق السكن بالمركز ، وتكاد أن تنعدم فى البيئات العشوائية ــ مما يعنى فى النهاية حرمان سكانها من حقوقهم السياسية الاقتصادية والاجتماعية ، مع ملاحظة أن أغلب سكان هذه المجتمعات العشوائية يرتبطون فى عملهم بأنشطة وحرف تخدم بقية سكان المناطق فى المدينة (المركز) فى أعمال وحرف وأنشطة غالباً لا يقبل عليها بقية هؤلاء السكان.

فإذا إنتقلنا إلى مناقشة مدى توفر حقوق الإنسان الذى يعيش فى هذه الظروف ، ونوعية الحياة التى يحياها ، نلمس أن هناك هدراً حقيقياً لهذه الحقوق ، فحقوق الانسان من وجهة نظر هذه الدراسة ، يتعين أن ترتبط بحاجاته أولاً ، ولا يعتد فى هذا المجال ، بالإكتفاء بأن حقوقه كمواطن معترف بها فى دستور الدولة وكذا مواثيقها ، بل تكون العبرة دائماً بأن أساليب مواجهة الحاجات الانسانية إستجابة لتلك الحقوق فى شبكة علاقات متبادلة بين الانسان (الحق ـ الحاجة) أمر واقع معاش ، فإذا كانت حقوق الانسان الأساسية للحياة ـ فى مستوى كاف للمعيشة يضمن للانسان وعائلته غذاء وملبساً ومسكناً قد أقرت عالمياً ،

فإن هذه الحقوق تستجيب بالدرجة الأولى لما تعارف عليه العلماء فى تصنيفهم للحاجات الانسانية بأنها حاجات فسيولوجية تأتى فى المستوى الرئيسى الأول لحاجات الانسان . وعندما نستمر فى تحليل شبكة الحقوق / الحاجات الانسانية ، تواجهنا فى المستوى التالى من الحاجات ، مجموعة مما يمكن أن نطلق عليها حاجات تقابل تهديدات خارجية لحياة الانسان كالمرض أو أى ظرف ناشئ عن الحرمان من حاجات المستوى السابق ، وهنا تقابلها حقوق متعددة كالحق فى العمل والحق فى الحماية من البطالة أو فقدان الدخل وبالتالى الحق فى الحصول على الضمان الإجتماعى والحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأخرى . وتظهر أمامنا مجموعة من الحاجات المعنوية التى تتطلب توافر تيسيرات كثيرة لإشباعها لتحقيق الذات الشخصية والوجود الانسانى فى كرامة وحرية ، طابعها إجتماعى نفسى فى الأغلب من الأحيان ، كالتعليم والتثقيف والإستمتاع بالحياة ووقت الفراغ والمساواة وتأمين الرعاية اللازمة للنمو الكامل للشخصية الانسانية والحرية ... الخ .

وتوفير هذه الحاجات المختلفة لسكان المجتمع ، لا يتأتى بمجرد صدورها كنوع من التشريعات الخاصة بحمايتها ـ فهذه التشريعات لا تكفل ممارستها لتحقيق جوهر الحياة، بل إن المعول الحقيقى على توفيرها ـ مدى تعبير السياسة الاجتماعية للدولة ، وماتوجهه من خطط وبرامج تنموية تهدف إلى تنمية الموارد البشرية وتوفير الحماية لها ، وذلك بتدبير الوسائل والأساليب والموارد الكافية لتحقيق أهداف التنمية وما تقدمه الدولة من دعم حقيقى لنقل الإنسان من حالة الحرمان من توفير حقوقه الاقتصادية والاجتماعية وما يمكن أن يترتب عليها من آثار مدمرة للشخصية الانسانية إلى حالة توفير التمتع بالحقوق فى ظل عدالة إجتماعية توزيعية بين السكان ، وكل ذلك لتحقيق أهداف إجتماعية كبرى هى فى النهاية حصاد التنمية .

ويكشف الواقع الذى أشرنا إليه حالاً ، وما سوف توضحه النتائج الميدانية التالية ، عن تردى وفقدان حقوق الانسان ، وقصور كبير يفصل المسافة بين ورود هذه الحقوق فى الدستور والمواثيق الرسمية الصادرة عن الدولة ، وبين ظروف المعيشة ونوعية الحياة فى المجتمعات العشوائية .

الفصل الثالث

سكان المجتمعات العشوائية

نوعية الحياة : السكان وأحوالهم الاقتصادية

أولاً : الخصائص الديموجرافية

ثانياً : المستوى التعليمى

ثالثاً : الأحوال الاقتصادية

أولاً : الخصائص الديموجرافية

١ ـ ١ توزيع المجتمعات العشوائية على أحياء المحافظة

تمثل المناطق والمجتمعات العشوائية ظاهرة عامة تنتشر في بلدان العالم الثالث ، حيث لا تختلف الصورة في تفاصيلها وجزئياتها ، ونعني بذلك شكل الاستيطان والاسكان والنشاط السكاني والافتقار إلى تسهيلات الحياة ومرافقها ، وينعكس هذا الوضع بأكمله ممثلا في حالة من الفقر والتخلف الذى يغلف مظاهر ونوعية الحياة التي يعيشها سكان هذه المجتمعات .

وتشير دراسة حديثة إلى أن المجتمعات المحلية العشوائية تنتشر في معظم محافظات المجتمع المصرى ، إلا أنها تتركز في القاهرة الكبرى والاسكندرية وبقية المحافظات الريفية في الدلتا والوادى ، وقد قدرت هذه المناطق في مصر في سنة ١٩٩٣ بنحو ١٠٣٤ منطقة تشغل ٣٤٤ كيلو مترا مربعا يسكنها ١١,٥ مليون نسمة بمتوسط كثافة بلغ ٣١ ألف نسمة / كيلومترا مربعاً ، وهو حجم يمثل نحو خمس سكان مصر وقرابة ٣٧٪ من سكان الحضر بها . (٦)

وطبقاً لأخر دراسة صدرت عن المناطق العشوائية بالاسكندرية ، فإن عدد المناطق (المجتمعات المحلية العشوائية تبلغ ٨٣ منطقة منها ٤٣ منطقة رئيسية ، ٤٠ منطقة تابعة (عزب ومناطق صغيرة) تتوزع على أحياء المدينة وهى المنتزه ، شرق الاسكندرية ، وسط الاسكندرية، غرب الاسكندرية ، حى العامرية ، حى برج العرب (ويشمل مركز ومدينة برج العرب) . (٧)

وهكذا ، يصبح لدينا ٨٣ مجتمعاً محلياً فى مناطق عشوائية فى محافظة الاسكندرية ، تتوزع على جميع أحيائها ، تحيط بالمدينة من جهات الشرق والغرب وفى وسطها أيضاً ، كما أن الامتداد الغربى الصحراوى بأكمله والذى يضم حى العامرية ، وبرج العرب يعتبر مناطق عشوائية بأكملها .

والأكثر من هذا أن هذه المناطق التى تتسع تدريجياً تصل فى مساحتها الاجمالية إلى ١٠٠,٩ كم٢ تمثل حوالى ٣,٥ ٪ من إجمالى مساحة المحافظة (مع ملاحظة أن أحياء المنتزة وبرج العرب والعامرية أحياء كبيرة نسبياً لإتصال بعضها بالمناطق الصحراوية ، ومنها العامرية ومساحته ٢٤٤٤ كم٢ على سبيل المثال .

١ ـ ٢ الخصائص السكانية :

أما إذا إنتقلنا إلى التوزيع الديموجرافى للسكان فسوف نلحظ أن هناك نسبة كبيرة من سكان الاسكندرية يعيشون فى هذه المجتمعات العشوائية ، فعلى حين بلغ عدد سكان الاسكندرية طبقا للبيانات المتاحة فى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٤ عدداً وصل إلى ٣,٥١٦٥٥ نسمة ، كان سكان العشوائيات ١,٣٠٦٨١٧ نسمة !! وهكذا نستطيع تقدير نسبة سكان العشوائيات بأنهم لا يقلوا عن (٣٧,١٪) من سكان المحافظة أى أن أكثر من ثلث السكان يعيشون فى حالة فقر ، وفى ظروف متدنية ، ونوعية حياة تفتقد الحد الأدنى من مرافق ومتطلبات الحياة الأساسية ، حيث تصل الكثافة النسبية للسكان فى بعض هذه المناطق إلى ١,٠٠٨٥٤٥ نسمة / كم٢ وفى مناطق أخرى تصل إلى ٥٠٧٧٥نسمة/كم٢، وفى ثالثة تصل الكثافة السكانية إلى ٢٨٩٩٥١ نسمة / كم٢ . !! ، وبمعنى آخر إذا وضعنا فى الاعتبار أن سكان الاسكندرية يمثلون ٦٪ من إجمالى سكان الجمهورية ، فإن (٣٧,١٪) من بين هؤلاء يعيشون فى ظروف الفقر فى مجتمعات عشوائية .

إن تواجد السكان وإرتفاع معدل زيادتهم سنويا ، يعنى فى التحصيل الأخير إرتفاعاً متزايداً فى الطلب على السلع والخدمات والمرافق ومزيداً من الاضرار بالبيئة ، وحيث تظل الزيادة السكانية من بين أهم مصادر التهديد ، ومن بينها التلوث، فعدد أكبر من السكان يعنى إنتاجا متزايداً من النفايات المهددة للصحة ، ومالم تقابل زيادة السكان بزيادة مناسبة فى مؤسسات الصحة والتعليم والاصحاح البيئى ، والمرافق العامة المناسبة ، فان ذلك يعنى فى النهاية مزايداً من تدنى نوعية الحياة عندما تعجز الدولة عن الوفاء بحاجات سكانها . وتصبح المسألة أكثر خطراً وتهديداً فى ظل قيام مجتمعات غير مخططة فقيرة ، تظهر بطريقة عشوائية .

ويلاحظ أن التركيز السكانى يزداد فى حى شرق الاسكندرية الذى يقيم فيه ٥٩٥٦٤٧ نسمة فى مناطقه العشوئية وهم بمثابة ٦٣,٣ ٪ من جملة سكان هذا الحى. كذلك تشير البيانات المتاحة إلى أن العامرية وبرج العرب بجميع سكانها يدخلون فى نطاق المناطق العشوائية .

وعلى أية حال فإن هذه التجمعات السكانية ، وإن كانت قد تزايدت بمعدلات عالية خلال حقبتى الستينات والسبعينات ، إلا أن بعضا منها كان موجودا قبل هذه الفترة التاريخية ، وسوف نرى فى المعالجات التالية كيف يعيش سكان هذه المناطق فى ظل ظروف متدنية تنقصهم أبسط الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية.(٨)

١ ـ ٢ ـ ١ وعندما ننتقل بالدراسة إلى حى غرب الاسكندرية وهو الحى الذى قام الباحث بإجراء الدراسة الميدانية للمجتمعات المحلية العشوائية المقيمة فيه ، نلاحظ أن سكان ذلك الحى بلغ عددهم ٥٩٢٧١١ نسمة وفقا للبيانات المتاحة فى وقت جمع البيانات (عام١٩٩٤) ، وقدر عدد سكان المناطق العشوائية بالحى (وهى ٨ مناطق) بما يساوى ٧٧١٢٧ نسمة أو ١٣,١٪ بكثافة سكانية تصل إلى ٨٩٩٥١ نسمة / كم٢ .

١ ـ ٢ ـ ٢ أما بالنسبة للبيانات التى إعتمدنا عليها من عينة الدراسة والمستمدة من المناطق العشوائية بحى غرب ، فقد كان حجم العينة مائتى (٢٠٠) مبحوثا من أرباب الاسر .

وبدراسة توزيع الاسر التى ينتمون إليها بحسب الحجم أو عدد الأفراد ، كشفت نتائج الدراسة عن أن الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن ٥ أفراد هى النمط الأكثر إنتشاراً ، وتمثل نسبة ٨٦٪ من مجموع الأسر فى العينة ، ومن بينها (٣١٪) يزيد عدد أفراد الأسرة فيها عن ١٠ أشخاص ، مما يوضح أن الأسر المقيمة فى هذه المناطق تزداد فيها معدلات الانجاب إلى حد كبير . وبالطبع يزيد عدد أفراد هذه الأسر عن المتوسط الحسابى العام لحجم الأسرة فى المجتمع المصرى (الجدول رقم ٢) كما أن البيانات الميدانية عن عدد أفراد الأسر فى العينة توضح أن عددهم ١٦٠٠ فرداً من الذكور والاناث (بما فيهم أرباب الأسر) ، وعليه يكون المتوسط الحسابى لحجم الأسرة فى العينة ٨ أفراد .

١ ـ ٢ ـ ٣ أما من حيث توزيع الأفراد فى هذه الأسر بحسب النوع ، فقد كانت نسبة الذكور (٥٤,٦٪) من الأناث مقابل (٤٥,٤٪) ، وبمقارنة هذا التوزيع فى المحافظة ، يتبين لنا أن نسبة الذكور فى محافظة الأسكندرية طبقا للبيانات المتاحة فى سنة ١٩٩٢ كانت ٥١,٣٪ وهى نسبة قريبة من التوزيع على مستوى المجتمع المصرى ككل حيث نسبة الذكور فى مصر عموما بلغت (٥١٪) أما نسبة الأناث بالأسكندرية فقد كانت (٤٨,٧٪) ، وفى الجمهورية عموما كانت ٤٩٪ . وبناء على ذلك يمكن إدراك أن هناك إختلاف فى توزيع السكان بحسب النوع فى المناطق العشوائية بحى غرب حيث تزيد نسبة الذكور فيه عن النسبة العامة على مستوى المحافظة ، وأيضا على مستوى المجتمع المصرى ككل .(الجدول رقم ٣) ووفقا لتقديرات الجهاز المركزى للسكان ، يتوقع أن يكون توزيع الذكور فى الاسكندرية فى يناير ١٩٩٥ بنسبة ٥١,٧٪ مقابل ٤٨,٣٪ للأناث بما يعنى إستمرار وجود

تباين بين نسب توزيع السكان بحسب النوع فى المناطق العشوائية محل الدراسة فى حى غرب الاسكندرية . (٩)

١ ـ ٣ فئات السن

بدراسة توزيع سكان الاسكندرية بحسب فئات السن ، يتضح لنا طبقا للبيانات الرسمية أن فئة السكان ممن تقل أعمارهم عن ٦ سنوات تصل إلى (١٥,٦٪) ، مقابل (٨٤,٤٪) تزيد أعمارهم عن ست سنوات ، منهم حوالى (١٣٪) فى الفئة العمرية من (٦ـ ١٢ سنة) ، (٦٨,٥٪) فى الفئة العمرية من (١٢ ـ ٦٥ سنة) ، وأخيراً هناك (٢,٨٪) من هم أعلى من ٦٥ سنة . من هذا التوزيع يتبين أن (١٨,٤٪) على الأقل من سكان المحافظة من بين فئات المعتمدين فى إعالتهم على آخرين (أطفال وشيوخ فى كبار السن). وهناك (٦٨,٥٪) على الأقل مسئولون عن إعالة أنفسهم وغيرهم .

١ ـ ٣ ـ ١ توزيع فئات السن بين أفراد الأسر فى العينة

على الرغم من أن الباحث لم يعتمد فئات التوزيع المستخدمة فى بيانات الجهاز المركزى للإحصاء عند توزيع السكان فى المناطق العشوائية ، إلا أن المقارنة بين التوزيع المحلى والتوزيع على مستوى المحافظة يكشف عما يلى :

- أن نسبة من تقل أعمارهم عن ١٥ سنة فى المناطق العشوائية فى غرب الاسكندرية (٤١,٩٪) ، مقابل (٥٨,١٪) موزعين على بقية الفئات العمرية حتى فئة (٥٥ـ٦٠سنة) .
- ومع إختلاف فئات التوزيع ، إلا أنه من الواضح إرتفاع نسبة الاعالة حيث يتحمل (٥٨,١٪) من السكان إعالة أنفسهم وإعالة (٤١,٩٪) ممن هم دون سن الخامسة عشرة. وهناك بلاشك إختلاف بين التوزيع العمرى للسكان (فى عينة البحث) عن التوزيع العمرى داخل محافظة الاسكندرية بوجه عام .
- كذلك لوحظ أن نسبة من تزيد أعمارهم عن ٥٠ عاما ـ ضئيلة فهى لم تتجاوز فى نتائج الدراسة الميدانية (٣,١٪) ، الأمر الذى نستدل منه على أن سكان المناطق العشوائية ممن هم فى سن العمل والانتاج من الذين تقل أعمارهم عن ٥٠ عاما ـ آخذين فى الاعتبار أن هناك (٤١,٩٪) ممن تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً .
- وهذا يؤدى بنا إلى الاستدلال على أن هناك طلبا متزايداً نتوقعه للخدمات والمرافق التى يشتد الطلب عليها لمواجهة إحتياجات الفئات العمرية الأقل

(الطفولة) وكذلك لرعاية الأمومة ، ومن بين أهمها خدمات الصحة والتعليم ورعاية الأمومة والطفولة والشباب ، وهو ما لم يتوفر بصورة كافية كما سيتضح لنا فيما بعد . الجدول رقم (٤)

١ ـ ٣ ـ ٢ توزيع فئات السن بين أرباب الأسر

إعتمدت الدراسة الميدانية أساساً على أفراد ممن هم فوق سن الخامسة والعشرين من أرباب الأسر ، ولذلك فإن توزيع أعمار هؤلاء بحسب الفئات العمرية يبدأ من فئة العمر (٢٥ـ٣٠سنة) . وعلى أى حالى فإن نسبة أرباب الأسر ممن هم فوق سن الخامسة والثلاثين تصل إلى (٦٧,٥٪) مقابل (٣٢,٥٪) فى الفئة العمرية (٢٥ ـ ٣٥ سنة) وقد بلغت نسبة الذين تزيد أعمارهم عن خمسين عاما من أرباب الأسر (١٥,٥٪) . وعموما فإن توزيع أرباب الأسر لا يبتعد كثيراً عن التوزيع العام للسكان فى المحافظة . (الجدول رقم ٥)

ثانيا : الحالة التعليمية ونوعية الحياة :

٢ ـ على الرغم من عدم توفر بيانات دقيقة وحديثة عن توزيع السكان بحسب التعليم ، وأن أخر بيانات رسمية عن هذا التوزيع ترجع إلى بيانات التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٦ ، على الرغم من هذا ، نستطيع بالرجوع إلى هذه البيانات التوصل إلى أن نسبة الأفراد الأميين فى محافظة الأسكندرية تصل إلى (٣٣,١٪) ، كانت نسبة من يعرفون القراءة بين سكانها (٢٧,٤٪) ، أما نسبة المتعلمين تعليما أقل من الجامعى فلم تتجاوز (٣١,١٪) وأخيراً تكون نسبة الحاصلون على التعليم الجامعى والعالى والأعلى (٨,٣٪).

٢ ـ ١ وبمقارنة توزيع المستوى التعليمى بين سكان المحافظة ونسبتهم إلى المستوى التوزيعى بين سكان المجتمع المصرى ، يتبين أن نسبة الأمية بين مجموع سكان الجمهورية تصل إلى ٤,٤٪ ، ويمثل سكان المحافظة إلى نسبة من يقرأون فى مصر (٧,٣٪) ، ونسبة الحاصلون على التعليم الأقل من الجامعى (٩,٣٪) والجامعيون (١٢,٣٪) وعموما تقترب نسبة الأمية بين سكان المحافظة من نسبة (٣٣,١٪) .*

---

* يقصد بالسكان الذين يشملهم التوزيع بحسب الحالة التعليمية ، للأفراد ممن هم فى سن عشر سنوات فأكثر وفقا لتعداد سنة ١٩٨٦ والذ بلغ عددهم فى هذا التعداد بمحافظة الاسكندرية ٢,٦٠٤٠٠٠ نسمة .

٢ ـ ١ ـ ١ الحالة التعليمية فى المناطق العشوائية بين أرباب الأسر

كشفت الشواهد الميدانية للدراسة عن أختلاف المستوى التعليمى بين أرباب الأسر فى عينة البحث بالمناطق العشوائية بحى غرب ، عن توزيع المستوى التعليمى بين سكان المحافظة بصفة أساسية . من ناحية أولى ، توضح البيانات التى يعرضها (الجدول رقم ٦) أن نسبة الأمية بين أرباب الأسر فى العينة تبلغ (٤٩٪)، وهى نسبة أعلى للأمية بين سكان المناطق العشوئية.. عن تلك التى عرضنا لها طبقا لبيانات سنة ١٩٨٦ .

وعند مقارنة المستوى التعليمى التالى والتى تضم من يقرأون ويكتبون والحاصلون على تعليم أقل من المستوى الجامعى ، نجد أن نسبة أفراد هذه الفئة تصل إلى (٤٤,٥٪) ثم تأتى بعدهم نسبة الحاصلون على التعليم الجامعى وبلغت (٦,٥٪) . يتبين لنا من هذا الوزيع أن الحالة التعليمية لسكان المناطق العشوائية أكثر تدهوراً عن التوزيع بين بقية سكان المحافظة .

٢ ـ ١ ـ ٢ الحالة التعليمية بين أفراد الأسر فى عينة البحث

لا تختلف نسب التوزيع كثيرا بين أرباب الأسر ، وبين نسب التوزيع للحالة التعليمية بين بقية أفراد أسرهم (الأفراد من سن عشر سنوات فأكثر وتتضمن الأبناء والزوجات) . والاختلاف فى قيم النسب لبعض الفئات والمستويات التعليمية يمكن تبريره من خلال وجود فئات عمرية أهمها فئات الأبناء الذين يتوقع أن يكونوا قد حصلوا على فرص تعليمية ، فنسبة الأمية بين أفراد الأسر تصل إلى (٤٥,٧٪) وهى أقل بقليل عن النسبة ذاتها بين أرباب الأسر . ونسبة من يعرفون القراءة والكتابة ، إذا أضيفت لنسبة فئة المتعلمون تعليما أقل من المستوى الجامعى تصل إلى (٥٢,٥٪) ، وأخيراً كانت نسبة المتعلمون تعليما جامعيا (١,٨٪) .

ونخلص من إستعراض النتائج التى يعرضها الجدول رقم (٧) ، مع الجدول السابق الذى يعرض الحالة التعليمية لأرباب الأسر فى العينة ، والمقارنة مع المستوى التعليمى بين سكان المحافظة إلى مجموعة من الملاحظات :

١ ـ هناك نسبة عالية للأميين فى المجتمعات المحلية الهامشية (على الأقل) بين المناطق التى تمت دراستها ميدانيا . فالأمية مرتفعة بين السكان عموما ـ وليس فقط بين أرباب الأسر (فى الجدول رقم ٦) .

٢ ـ نسبة المتعلمون (الأقل من التعليم الجامعى بصفة عامة بين السكان فى الأسر التى تمت دراستها كانت (٥٢,٥٪) ، بما فيها نسبة فئة من يقرأون

ويكتبون . مقابل نسبة (٤٤,٥٪) بين أرباب الأسر وذلك لوجود أبناء لهذه الأسر من الذين حصلوا على تعليم قبل الجامعى .

٣ ـ أن إنخفاض نسبة المتعلمين جامعيا فى الجدول رقم (٧) يعزى إلى أنه على حين كان هناك ١٣ رب أسرة من الحاصلين على تعليم جامعى بين (٢٠٠ مفردة) من عينية أرباب الأسر ، فإن عدد جميع الحاصلين على التعليم الجامعى بين أفراد الأسر فى العينة لم يتجاوز ٢١ فرداً بما فيهم ١٣ من أرباب الأسر . ودلالة هذا الرقم إنخفاض عدد أبناء الأسر الذين يصلون إلى مرحلة التعليم الجامعى . وهكذا تصبح الحصيلة النهائية ـــ عدم توفر فرص التعليم بالمستوى المناسب بين سكان المجتمعات المحلية العشوائية على نحو يعمل على زيادة نسبة الأمية فيها .

ثالثا : الظروف الاقتصادية ونوعية الحياة

٣ ـ من أهم السمات والخصائص البارزة للبلدان المتخلفة إنتشار الفقر بين عد كبير من السكان ، ويعبر عن الفقر مظاهر أهم ملامحها عجز الأفراد عن مواجهة حاجات ومطالب الحياة اليومية وبقاء أعداد كبيرة من السكان أيضا يعيشون فى ظروف حياة متدنية عند خط الفقر Poverty Line أو دونه فى فقر مدقع لينتج أحوال معيشية سيئة متدنية ، ويزيد المشكلة تفاقما ، أن الفقر يصاحبه دائما فى حالة البلدان المتخلفة سوء توزع الدخل وانعدام المساواة وحيث قدر خط الفقر فى سنة ١٩٨٥ وفقا لمعايير البنك الدولى للأنشاء والتعمير بما يساوى ٣٧٠ دولاراً للفرد فى السنة .

يتركز الفقر بصفة عامة فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط ، وقد قدر عدد الفقراء فى سنة ١٩٨٥ بحوالى ١٠٥١ مليون نسمة ، وقد وصل الرقم إلى ١١٣٣ مليون نسمة فى البلدان النامية . وتبرز البيانات الدولية أن شمال أفريقيا وجنوبها ومنطقة الشرق الأوسط كانت تضم حوالى ٤٧,٦٪ من السكان يعيشون عند خط الفقر فى سنة ١٩٨٥ . وهؤلاء يعيشون فى مناطق وبيئات صحراوية وريفية ومدن (فى أحياء هامشية) لا تتوفر للغالبية منهم فرص عمل مستمرة أو مستديمة ، وليست مناسبة من حيث الدخل الذى تدره عليهم. ويضاف إلى الصورة أن هؤلاء السكان يعيشون فى ظروف لا توفر لهم سلطة ـ أو ـ قدرة للأحاطة بظروف الحياة ومتطلباتها حيث يكافح الفقراء للحصول على مستوى الحد الأدنى للحياة عند مستوى الكفاف ، ويصحب

ذلك تدنى فرص السكان فى الحصول على التعليم وفرص العمل لهم ولأبنائهم ، ويزيد الأحوال سوءاً عدم وصول شبكة الأمن الاجتماعى وما يعتورها من إنخفاض مخصصاتها المالية بما يؤدى إلى عدم وصول قنواتها إلى الفقراء . ومع الوقت يدفع الفقراء فاتورة إرتفاع الأسعار ويعيشون في ظل مخاطر التهديد الدائم بالحرمان وإنخفاض المعيشة مع ندرة ما يحصلون عليه من السلع والخدمات .

٣ ـ ١ الظروف الاقتصادية في المجتمع المصرى (الدخل)

تصنف مصر إقتصاديا ضمن مجموعة بلدان الاقتصاديات منخفضة الدخل التى تضم (٥١ دولة) من بينها فى أفريقيا أثيوبيا وأوغندا والسنغال والكونجو ، وفى أسيا قيت نام ، بنجلاديش ، طاجيكستان ، أزوربجان ... إلخ ووفقا للتقارير الدولية كان نصيب الفرد فى هذه البلدان من الناتج القومى الأجمالى ٧٢٥ دولار سنويا . فى عام ١٩٩٤ ـ أو أقل من ذلك ، أما فى سنة ١٩٧٩ ، فقد كان نصيب الفرد من الدخل القومى بالأسعار الجارية بالجنية المصرى ـ كان نصيب الفرد ٣٦٣,٣ جنيها ، إرتفع إلى ٤٠٧,٢ جنيها فى العام الحالى ٨١ / ١٩٨١ ، ثم يصل إلى ٨٩٢ جنيها فى العام ٨٥ / ١٩٨٦ .

كان رقم تكلفة المعيشة فى المجتمعات المصرية فى مصر بلغ وقتها ٧٨١ جنيهاً وفقا لأسعار سنة ٦٦ / ١٩٦٧ . !!! كان منخفضوا الدخول لا يقل عددهم فى مصر خلال هذه الفترة عن ٤٠٪ من السكان ، وكانت نسبة كبيرة من السكان فى سنة ١٩٨٦ خارج قوة العمل . وفقا للتقارير الدولية ، أصبح نصيب الفرد من الناتج القومى المحلى فى مصر ٧٢٠ دولاراً فى سنة ١٩٩٤ ، فى وقت كانت قيمة ذلك النصيب فى الجزائر ١٦٥٠ دولاراً ، وفى تركيا ٢٥٠٠، دولاراً ، والمكسيك ٤١٨٠ دولاراً ، والمملكة العربية السعودية ٧٠٥٠ دولاراً ، أما في فرنسا، فقد كان متوسط نصيب الفرد ٢٣٤٢٠ دولار ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية ٢٥٨٨٠ دولاراً.(١٠)

٣ ـ ١ ـ ١ توزيع الدخل بين أرباب الأسر فى المناطق العشوائية

سكان المناطق العشوائية أغلبهم من الفقراء منخفضى الدخول من الذين يعملون بصفة أساسية فى أنشطة لا تدر دخلا مناسبا لمواجهة مطالب الحياة ، فمعظمهم طبقا لعدد من الدراسات السابقة من الباعة الجائلين وعمالة الخدمات وممن يعملون بأعمال هامشية وطفيلية جاء معظمهم من قرى ومناطق مجاورة . (١١)

وعندما نعرض للصورة العامة لتوزيع الدخل بين أرباب الأسر فى عينة البحث فى المناطق العشوائية ، فسوف نلمس على الفور مدى إنتشار الفقر بين الأسر التى تعيش

فى هذه المجتمعات . فهناك أسر تعيش على دخل شهرى يصل إلى ٢٠٠ جنية شهرى ونسبتهم (٥٠,٥٪) أما الأسر التى تعيش على دخل شهرى يقع بين ٢٠٠ جنية ــ ٥٠٠ جنية فإن نسبتهم تصل إلى (٣٣,٥٪) ، أما الأسر التى تعيش على دخل يزيد عن ٥٠٠ جنيها شهريا فلم تتجاوز نسبتها (١٦٪) من بينهم (٦٪) يعيشون على دخل ٦٠٠ جنية فأكثر . (الجدول رقم ٨) .* وجميع هذه النسب تعتبر دون خط الفقر .

٣ ــ ٢ العمل والنشاط الاقتصادى فى المناطق العشوائية

مما لاشك فيه أن هناك إرتباط بين الدخل ونوع العمل والنشاط الاقتصادى للأفراد. وتكشف البيانات الميدانية التى توصلنا إليها فى هذه الدراسة عن إشتغال أغلب السكان بأنشطة وحرف لاتدر دخولا كافية ، وهذا يتفق بالطبع مع الظروف والخصائص التى عرضنا لها (التعليم ــ الدخل ...) ، ويبدو ومن البيانات التى يعرضها الجدول رقم (٩) الذى يوزع أرباب الأسر بحسب المهنة والنشاط الاقتصادى ، أن أغلب أرباب الأسر فى العينة من العمال والمستخدمين والحرفيين ومن يشتغلون فى أعمال هامشية وغير مستديمة معظمهم بدون عمل محدد ثابت ، فقد كانت نسبة هؤلاء (١٨,٥٪) مقابل (١٤,٥٪) يعملون كموظفون فى أعمال إدارية وأعمال مهنية فنية وتخصصية ، وايضا (٤٪) من أرباب الأسر المتقاعدين عن العمل .

٣ ــ ٢ ــ ١ ولقد تبين لنا أن ١٩ ٪ رب أسرة من أفراد العينة لم يسبق لهم ممارسة أى نشاط مهنى / حرفى قبل نزوحهم إلى المناطق العشوائية بحى غرب . وباستعراض البيانات الميدانية التى توفرت لدينا فى هذه الدراسة ، نلاحظ أن معظم الحرف والأنشطة التى إشتغل بها أرباب الأسر حتى قبل نزوحهم إلى هذه المناطق لم يطرأ عليها تغيير واسع المدى / حيث تبلغ نسبة المشتغلون بالأعمال الحرفية وأعمال الخدمات (٥٥٪) من أرباب الأسر ، كذلك كان هناك (١٢,٥ ٪) ممن يعملون فى أعمال إدارية وكتابية ومهن متخصصه ، وأخيراً كان هناك (١٣,٥٪) ممن ليس لهم عمل ثابت ومحدد . (الجدول رقم١٠) ، وكأن هذه الظروف التى يعملون بها سواء من حيث أنواع الأعمال والحرف التى يشتغلون بها وبالتالى الدخول التى تدرها ، لم تتغير إلى حد محسوس أو ذو أهمية خلال السنوات الماضية .

---

* قيمة الدخل الشهرى هنا هى قيمة الدخل الاجمالى للأسرة بما فيها الدخل المتولد عن ناتج عمل رب الأسرة والابناء (إن وجد) ، إضافة إلى أى مصادر أخرى تتوافر للأسرة .

٣ ـ ٣ يبدو من خلال النتائج الميدانية التى توصلت إليها الدراسة الحالة أن سكان المناطق المعروفة " بالعشوائية " سيظلون كذلك ، يشاركهم فقراء الريف والمدن بصفة عامة ، يعيشون على حافة الفقر ، مستغرقين فى البحث عن إشباع أو حتى أقل ما يمكن الوصول إليه لمواجهة حاجاتهم الفسيولوجية ، وأن حاجاتهم وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية تعبر عن اهتمام مفرغ من أى مضمون حقيقى لدى النخبة (المثقفين والسياسيين) فكيف يكون الأمر فيما يتعلق بالحقوق السياسية والمدنية؟ !! والباحث فى نظرته هذه ، لا ينطلق من مزاعم أيديولوجية ، أو نزعة عاطفية ، أو أحكام وهمية مطلقة ، فلقد أكدت النتائج الميدانية فى هذه الدراسة على صحة ما يذهب إليه وعلى نحو ما سيتضح لنا من إستعراض بيانات (الجدول رقم ١١) .

٣ ـ ٣ ـ ١ أشار الباحث فى وضع سابق إلى أن أحد أساليب قياس نوعية الحياة أن نعتمد على رأى السكان أنفسهم ـ إلى جانب المؤشرات الموضوعية ، وعلى الرغم مما يقال عن أن رأى السكان قد يكون متحيزاً ـ أو متغيراً غير ثابت تنقصه الدقة الموضوعية أو الصدق والثبات (بالمعنى المنهجى للقياس) ، إلا أن وجهة نظر هؤلاء السكان تظل معبرة عن الحالة الفعلية كما يراها أصحاب الحاجة . لقد كشفت بيانات الدراسة ، عن سمات أساسية ، هى فى أغلب الأحوال سمات وخصائص تدنى مستوى المعيشة ونوعية الحياة ، وهى من وجهة نظرنا السمات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والأسر الفقيرة .

فالانتماء إلى أسر فقيرة كبيرة العدد يعولها فر د واحد هو أحد الوالدين فى أغلب الأحوال، ووجود أفراد يعيشون فى حالة بطالة أو فى أعمال غير مستقرة فضلا عن عدم تأمين الدخل ، ووجود أفراد فى سن كبيرة ، كما أن نسبة كبيرة من السكان ينقصهم التعليم، مع العجز عن حصولهم على دخول مناسبة لتغطية مطالب الحياة خصوصا بين المسنين والشيوخ والنساء والأطفال ، هذه السمات العامة يزيد من حدة أثارها الضارة قصور الخدمات العامة والمرافق هى بعينها سمات الفقر والمعاناة وإفتقار الناس إلى أبسط الحقوق.

٣ ـ ٣ ـ ٢ وفى (الجدول رقم ١١) يصف أرباب الأسر ظروف حياتهم السابقة (حتى قبل النزوح إلى المناطق العشوائية التى يعيشون بها الآن ، يصف ٦٤٪ منهم أحوال أسرهم الاقتصادية (معبرا عنها بالدخل الشهرى بأنها كانت ظروفاً غير مناسبة (بمعنى إنخفاض الدخل الشهرى وعدم تناسب حاجات الأسرة ، وفى المقابل لم يكن هناك إلا ٣٦٪ من أرباب أسر العينة الذين أعتبروا أن أسرهم كانت

تعيش في ظروف إقتصادية مناسبة ، من بينهم ٣٢,٥٪ أشاروا إلى أن ظروفهم مناسبة إلى حد ما ، بينما ٣,٥٪ هم الذين أكدوا على أن ظروفهم الاقتصادية كانت مناسبة .

٣ ـ ٣ ـ ٣ أما ظروف أسرهم السكنية ، فقد كانت متدنية غير مناسبة وفقا للبيانات التي يعرضها (الجدول رقم ١١) ، لدينا هنا ٧٣,٥٪ من أرباب الأسر في العينة أكدوا على ذلك ، مقابل ٢١,٥٪ فقط أشاروا إلى أن ظروفهم السكنية مناسبة (منهم ١١,٥٪) يقولون أنها كانت مناسبة إلى حد ما .

٣ ـ ٣ ـ ٤ أما عن توفر الأعمال أو الحرف (النشاط إقتصادى) في ظل ظروفهم السابقة قبل الانتقال إلى مجتمعاتهم الحالية ، فلم تكن أسعد أو أحسن حالا ، إلا أنها لم تكن أسوء بكثير (كما تبين في الظروف السابقة) ، وحوالي ٤٩٪ من أرباب الأسر وصفوا هذه الظروف بأنها غير مناسبة مقابل ٥١٪ إعتبرو أنها مناسبة .

٣ ـ ٣ ـ ٥ وعندما ننتقل إلى مدى توفر المرافق والخدمات في البيئة التي كانوا يعشون فيها من قبل ، ترتفع نسبة الأحوال السيئة بقصور المرافق والخدمات وهناك ٦٩٪ من أرباب الأسر أكدوا على ذلك . مقابل ٣١٪ أكدوا بأنها كانت مناسبة ومتوفرة. وليس في النتائج السابقة تناقصن ، فحتى بافتراض أن معظم هؤلاء السكان نزحوا من أحياء فقيرة هامشية في المدينة ، فإن هذه المناطق ـ قد تكون مزودة بالخدمات والمرافق (حتى ولوكانت قاصرة عن الوفاء بحاجات السكان) ، وهذا بلا شك ـــ وضع أفضل من إفتقادها تماما ، وكأن سكان المناطق (المجتمعات المحلية العشوائية) قوم بلا حقوق تجاه مجتمعهم وهو ما لا يبعد عن الحقيقة الاميريقية التي أكدت عدم توفر المرافق في كثير من هذه البيئات.

وعلى أى حال ، فإن نوعية حياة الناس ، ترتبط إلى حد كبير بدخلهم وثروتهم ، ومدى توفر الأمن ، وفرص وصول السلع والخدمات الإجتماعية لهم ، مما يؤثر في النهاية على مستوى معيشتهم ، فهل كان لرياح التغيير التي هبت على المجتمع المصرى خلال حقبة ما سمى بالإنفتاح الاقتصادى أثار مواتية على نوعية الحياة لهؤلاء السكان ، وهل أحدثت الإصلاحات الاقتصادية الانفتاحية وترك قوى السوق الأقتصادية تقوم بفعلها على هؤلاء السكان في المناطق العشوائية ، ورفع دعم الدولة وتدخلها لصالح الفقراء الذى كانت تقوم به من خلال إعادة توزيع الدخل ودعم الأسواق وخصوصا سوق العمل

وتوفير السلع والخدمات والمرافق ، هل كان لذلك كله أثراً مواتيا على نوعية الحياة فى المجتمعات الفقيرة الهامشية منها والعشوائية؟

ونختتم هذا الجزء من الدراسة بالاجابة عن ذلك التساؤل المشروع بأن النتائج التي توصلت إليها بالفعل ـ لم تقدم مؤشراً إيجابيا يدل على تحسن الأحوال المعيشية لسكان المناطق العشوائية ، إن رفع الدعم عن السلع الأساسية والسياسات الاجتماعية التى تهدف إلى تدعيم نوعية الحياة لدى سكان المجتمعات المحلية الفقيرة وفى ظل سياسات الحرية الاقتصادية ، يؤدى من وجهة نظرنا إلى هدر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وتنقل الإنسان من حالة التمتع بهذه الحقوق إلى حالة الحرمان ، مما يزيد من التساؤلات حول مصداقية السياسات الانفتاحية ويجعلنا نرفع تساؤلا مشروعاً أخر ، وهو إذا لم تكن السياسات الاقتصادية وسيلة لتحقيق أهداف إجتماعية تحقق الرفاهية للناس ؟ فالى من تتوجه هذه السياسة ؟

هل تظل مجرد أدوات موجهة لحرية تداول النقد وإنتقال الرساميل بين الدول الغنية وإستنزاف الدول الفقيرة وتحويلها إلى أسواق إستهلاكية للاقتصاد الرأسمالى العالمى والشركات عابرة القارات الوافدة عبر مظلة فتح الحدود للإستثمار الأجنبى ، وإذا لم يكن ذلك الاستثمار موجهاً كى يصب فى شرايين الاقتصاد الوطنى ، فما هى نتائجه الفعلية عندما يعجز النظام الاقتصادى المحلى (الوطنى) عن الوفاء بحاجات السكان ـ وخصوصاً السكان الفقراء (الأغلبية)؟!

إن هذه الأوضاع الاقتصادية المتدنية ، تترك بصماتها على بقية الحاجات نتيجة لعدم توفر الحاجات الغذائية ومظاهرها مثل إنتشار أمراض سوء التغذية ، وإرتفاع وفيات الأطفال ، وزيادة الفجوة الغذائية ، مع التناقص المستمر فى إنتاج الغذاء ، وإرتفاع أسعار السلع الإستهلاكية، نتيجة لزيادة الطلب على المواد الغذائية (الغلال ـ السكر ـ اللحوم ... إلخ) والذى تشير التقارير الدولية إلى أنها تمثل (الفجوة الغذائية) مقدرة بالسعرات الحرارية المستهلكة التى تزداد عمقا فى الوطن العربى (فى بلدان كالجزائر والعراق والأردن وموريتانيا والصومال والسودان واليمن ، وحيث يتوقع أن تدخل مصر ضمن هذه المجموعة . (١٢)

إن النتائج التى توصلت إليها الدراسة الميدانية الحالية فيما يتعلق بنوعية حياة سكان المجتمعات العشوائية فى مدنية الاسكندرية تحدد لنا ما يمكن القول معه بأنها حياة الحرمان الكامل Total deprivation ، هذا الحرمان محصلة نهائية لحلقات شريرة

متداخلة تعمل مع بعضها منتجة لظروف ومستويات معيشة متدنية شريرة متآزرة تحمل فى طياتها إنخفاض الدخل والثروة، وسوء التغذية وعدم مناسبة المسكن وسوء توفير التسهيلات الضرورية وإنتشار الأمراض وإرتفاع معدلات الانجاب وتفشى البطالة . هذه الظروف مجتمعة تشكل البيئة الفيزيقية والاجتماعية التى يعيش فيها سكان المجتمع العشوائي فى حضر مصر كما أسفرت عنه هذه الدراسة لعشوائيات الاسكندرية . (١٤)

الفصل الرابع

سكان المجتمعات العشوائية

نوعية الحياة : المسكن والإقامة

أولا : السكان قبل نزوحهم إلى المناطق العشوائية

ثانيا : ظروف الإقامة الجديدة

مقدمة

يعالج الباحث فى هذا الجزء من الدراسة محوراً أساسيا يبرز نوعية الحياة فى المجتمعات العشوائية ، وهو الذى يتصل مباشرة بأوضاع السكن والاقامه فى هذه المجتمعات والتى تعتبر من أعقد مشكلات المناطق العشوائية ، بل وأهمها ، فهى تتصل بتوفر المرافق العامة وظروف السكن والاقامة ، وبالطبع هناك أنعكاسات أساسية لهذه الأوضاع على نوعية الحياة ، بل والظروف الصحية ومدى أنتشار الأمراض وأنواعها ... إلخ وقد سبق أن أشار الباحث إلى أن أغلب المجتمعات التى نزحت إلى ما يعرف بالمناطق العشوائية ظهرت هناك بحثا عن مسكن ، أو محل لنشاط أو عمل حرفى . من هنا تصبح مسألة السكن والإقامة محوراً أساسياً لأى دراسة موضوعية عن المناطق العشوائية ، وهى المسألة التى نعالجها فى الفصل الرابع من هذه الدراسة.

أولا : الأحوال العامة للسكان قبل نزوحهم إلى المناطق العشوائية

١ ـ موطنهم الأصلى

إتفقت النتائج الميدانية التى توصلت إليها الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة ، من حيث تحديد الموطن الأصلى لسكان المناطق العشوائيه بمدنية الاسكندرية ، وإظهار حقيقة أنهم (السكان) يمثلون نوبات هجرات وافدة على المدينة سكنت حافتها وأطرافها ، كما أنها ضمت وافدين لفظتهم المدينة من الداخل من ذوى الدخول المتدنية والحرف الهامشية والطفيلية ، وحيث إستقبلت المدينة وفقا لتعداد سنة ١٩٨٦ أعداداً كبيرة من المهاجرين ، وتركز أغلبهم فى أحياء الأطراف ، وقد تحولت هذه الأطراف إلى نمط السكن العشوائى ، وظلت هذه المناطق ذات جذب سكانى شديد ، الأمر الذى يعنى أنها أسهمت بالدور الأكبر فى ظهور المناطق العشوائية (١٣) .

١ ـ ١ ومن حيث الموطن الأصلى لأرباب الأسر فى العينة ، تبين أن ٤٤٪ منهم نازحين من أحياء شعبية قديمة بمدينة " الأسكندرية " ، يضاف إليهم ٢١٪ ينتمون إلى مناطق تقع على أطراف المدينة . ولقد إتضح أن هناك ٣٢٪ من بين أرباب الأسر فى العينة ينتمون إلى مناطق ريفية ـ قروية من محافظات الوجه البحرى (١٨٪)، وقرى بمحافظات الوجه القبلى (١٤٪) وهناك ٣ ٪ على الأقل من مناطق ساحلية وصحراوية . وعلى هذا ، فانه من الواضح أن نسبة كبيرة من أرباب الأسر (٦٥٪) فى العينة ـ لفظتهم أحياء المدينة المزدحمة ـ وأتوا إلى المناطق الطرفية حى العامرية (حى غرب) بحثا عن مسكن جديد . (الجدول رقم ١٢)

١ ـ ٢ أعمار أرباب الأسر عندما نزحوا للمناطق العشوائية

سبق أن أشرنا إلى أن عينة الدراسة الميدانية إعتمدت على مبحوثين تزيد أعمارهم عن ٢٥ عاما لكل مبحوث ، وتكشف النتائج الميدانية التى يعرضها (الجدول رقم ١٣) الذى يوزع أرباب الأسر فى العينة بحسب أعمارهم عندما نزحوا إلى مناطق (مجتمعات الدراسة) ، أن ٢٢,٥٪ منهم كانت أعمارهم تقل عن ٢٥ عاما ، من بينهم ١٠٪ على الأقل كانت أعمارهم أقل من عشرين عاماً . وإعتباراً من بداية فئة العمر (٢٥ ـ ٤٥) ، يتبين لنا أن هذه الفئة العمرية ضمت أعلى نسبة من أرباب الأسر من حيث أعمارهم عند نزوحهم إلى المناطق العشوائية ، ونسبة هذه الفئة ٧٠٪ من مجموع أفراد العينة ، ولا غرابة فى ذلك ، فمعظم النازحين إلى هذه المناطق كانوا متزوجين يبحثون عن مقر لسكن وإقامة أو عمل ، وبالتالى فإن هذه الفئة العمرية تشمل الأفراد الذين هم فى حاجة إلى الحراك المكانى بحث عن ظروف عمل أو سكن مناسبة . وأخيراً نلاحظ أن ٧,٥٪ من المبحوثين ممن تزيد أعمارهم عن ٤٥ سنة .

١ ـ ٣ الحالة الزواجية لأرباب الأسر عندما نزحوا للمناطق العشوائية

كشفت النتائج الميدانية عن أن نسبة كبيرة (٦٢,٥٪) من أرباب الأسر فى العينة كانوا متزوجين عندما نزحوا إلى المناطق العشوائية ، مقابل ٣٧,٥٪ كانوا من غير المتزوجين (وقد عرفنا من الجدول السابق أن ١٠٪ منهم كانت أعمارهم أقل من٢٠عاماً). وتتفق هذه النتائج مع ما سبقت الاشارة إليه من أن نسبة كبيرة من أرباب الأسر فى الفئة العمرية (٢٥ ـ ٤٥ سنة) وهى الفئة التى تضم المتزوجين بصفة عامة (الجدول رقم ١٤).

١ ـ ٤ مدة إقامة أرباب الأسر فى مجتمع البحث

يعرض (الجدول رقم ١٥) توزيع المبحوثين بحسب مدة إقامتهم فى المناطق العشوائية المبحوثه فى حى غرب الاسكندرية .

(وقد سبقت الاشارة إلى أن هؤلاء قد تم إختيارهم بطريقه العشوائية والصدفة ممن قبلوا التعاون مع الباحث) .

وتظهر النتائج التى يعرضها الجدول أن (١٩٪) من المبحوثين من أرباب الأسر ـ مضى على إقامتهم هنا أقل من ٥ سنوات (إلا أنهم جميعا يعتبروا سكانا منذ ٣سنوات فأكثر . وهكذا يتبين لنا أن ٨١٪ من المبحوثين مضى على إقامتهم فى المناطق العشوائية بحى غرب مدداً تتراوح بين ٥ سنوات وأقل من ١٠ (٢٩,٥٪)، كما أن ١٨٪ عاشوا هنا لمدة تتراوح بين ١٠ ـ ١٥ سنة ، وهناك ١٩٪ مضى على تزوجهم (١٥ ـ ٢٠ سنة) ، وأخيراً نجد أن نزوحهم (١٤,٥٪) عاشوا هنا لفترات تقع ما بين (٢٠ ـ ٢٥ سنة) .

١ ـ ٥ الأسباب المباشرة للنزوح إلى المناطق العشوائية

تشير النتائج الميدانية التى توصلت إليها الدراسة ، إن ١٨,٥٪ من أرباب الأسر نزحوا إلى المنطقة بحثا عن ظروف عمل مناسبة ، كما أن ٥٩٪ كانوا يبحثون عن مسكن مناسب ، وأن ٨٤٪ من أفراد العينة أشاروا إلى إستحالة وصعوبة معيشتهم فى المساكن التى كانوا يقيمون بها أصلا مما إلى دفعهم للبحث عن مناطق سكنية جديدة ، وإضافة لما سبق فإن وجود أقارب لبعض أرباب الأسر وهم يعيشون فى المنطقة (٢٥٪) كان سببا شجعهم للبحث عن مقر إقامة جديد ، وأخيراً نلاحظ أن (٢١,٥٪) من أرباب الأسر أشاروا إلى أنهم هاجروا للمنطقة بحثا عن مقر إقامة قريب من مكان العمل ، وهناك ٩٪ أشاروا إلى أسباب أخرى (يلاحظ أن بعض الأراء قد تضمنت وجود أسباب متعددة أى أكثر من سبب من الأسباب السابق الاشارة إليها) (الجدول رقم١٦) ويعنى هذا بوضوح أن البحث عن مسكن للمعيشة فى ظروف أفضل كان الدافع الأساسى إلى جوار وجود دوافع أخرى مساعدة .

١ ـ ٦ ظروف الاقامة قبل نزوح السكان إلى المناطق العشوائية

يبدو من البيانات التى يعرضها (الجدول رقم ١٧) الذى يوزع أرباب الأسر فى العينة بحسب ظروف السكن والاقامة قبل نزوحهم إلى المناطق الجديدة ، أن هناك ٩٠٪ من أرباب الأسر أشاروا إلى أنهم كانوا يعيشون فى ظروف إقامة غير مناسبة . أما عن أسباب عدم مناسبة مساكنهم فإنها تراوحت بين عدم مناسبة المسكن من حيث المساحة (٧٢,٢٪) ، عدم مناسبة التهوية فى المسكن (٦٦,٦٪)، عدم توفر الصرف الصحى (٦٨,٨٪) ، عدم توفر مصادر الكهرباء (٧٨,٨٪) قدم المبنى (مقر السكن وضعف بناءه) (٨٨,٨٪) ، وعدم توفر مصادر لمياه الشرب (٩٢,٧٪) . وهكذا تتضافر مجموعة العوامل التى تتسبب فى دفع هؤلاء السكان للنزوح إلى خارج إقامتهم الأصلية ، وهى بصفة أساسية ظروف البحث عن سكن وإقامة ، والبحث عن عمل ، تفاديا لظروف إقامة سيئة .

١ ـ ٧ وجود الأقارب ومدى صلتهم بالنزوح للمناطق العشوائية

مما يلفت الانتباه فى النتائج التى توصلت إليها الدراسة ، أن بعضا من أسباب تزايد السكان فى المناطق العشوائية الهجرة والنزوح إليها وتزويدها بسكان جدد ، بتأثير النسق والعلاقات القرابية على قرارات بعض من النازحين الوافدين الجدد ، فلقد تبين من البيانات الميدانية أن ٣٦,٥٪ من أرباب الأسر المبحوثين لهم صلات قرابة مع سكان نزحوا قبلهم إلى المناطق العشوائية موضوع الدراسة ، مثل الأباء وأبناء العموم وغيرهم ،

ومن بينهم من إرتبطوا مع أقارب بصلات المصاهرة والنسب والتزاوج . ويبدو أنه من بين من كان لهم أقارب من سكان المنطقة ، وعددهم ٧٣ مبحوثا ، كان تأثير واضح فى إنتقال ٧٩,٤٪ للأقارب ليعيشوا فى المناطق الجديدة (الجدول رقم ١٨ ـ ١٩) .

وبناء على الشواهد السابقة ، نستطيع الحكم باطمئنان وثقة إلى أن وجود أقارب من المهاجرين الوافدين الأول إلى المناطق العشوائية كان سببا لتشجيع للنزوح إليها أعداد جديدة إليها، لكن ذلك لا يعنى انه سبب أساسى ، فالظروف غير المواتية الاقتصادية ، وعدم توفر المرافق والخدمات ، وظروف السكن السابقة غير المواتية ، والبحث عن عمل مناسب ... كل هذه الظروف تعتبر أسباباً أخرى تدفع بعض السكان للنزوح إلى المناطق العشوائية ، هذا فضلا عن عوامل أخرى أهمها تدنى الظروف الاقتصادية وعدم توفر فرص عمل مدرة للدخل ، وصعوبة إقامة هؤلاء السكان فى الأحياء السكنية بالمدينة ، كل هذه الظروف، تعتبر أسباباً أساسية أو ثانوية دافعة للهجرة والنزوح إلى المناطق العشوائية.

ثانيا : ظروف الاقامة فى المناطق العشوائية

٢ ـ ١ كيف تعرف أرباب الأسر على مناطق الاقامة الحالية

نزح (٤٩٪) من أرباب الأسر فى العينة مع أسرهم إلى المنطقة ، وبالتالى فإن معرفتهم بالمنطقة إنما هى جزء من معرفة الأسرة وهى نسبة عالية على أى حال تقترب من نصف عدد أرباب الأسر . ويبدو أن نسبة مساوية أخرى (٤٩٪) كان لزملاء العمل دور فى تعريف بعض أرباب الأسر من عينة البحث على المنطقة قبل أن ينتقلوا إليها ، ومن مصادر المعرفة ، الأخرى هناك (٢٤٪) من العينة تعرفوا على المنطقة من الجيران الحاليين ، ونسبة أخرى مماثلة (٢٤٪) تعرفوا على المنطقة بالصدفة ، وهناك نسب أقل ، تعرفوا عن طريق الأقارب (٢٠٪) ، أو جيران سابقين (١٧,٥٪) ، أو السماسرة (١٥٪). وأخيرا نجد أن (٣٧,٥٪) من المبحوثين لم تكن لديهم معلومات سابقة عن المنطقة ، وهكذا توضح البيانات التى يعرضها (الجدول رقم ٢٠) أن هناك معرفة من مصادر متعددة أدت إلى مساعدة المبحوثين على إتخاذ قرار النزوح إلى المنطقة .

٢ ـ ٢ كيفية الحصول على المسكن

إذا كانت هناك مصادر متعددة للوصول إلى المعلومات الخاصة بالمنطقة التى نزح إليها الوافدون الجدد ، فإن حصولهم على مساكنهم أيضا تم عبر مصادر متعددة ، الأمر الذى يعنى أن نسق العلاقات الاجتماعية بين السكان هنا ـ له تأثير فعال ، فالجيران والأقارب وزملاء العمل يمثلون مصدراً أساسيا أمكن من خلالهم الوصول إلى المسكن الحالى للمبحوث (٢٠٪ ، ٢٣,٥٪ ١٤٪) على التوالى . أما النسبة الأعلى فقد كانت

(٥٩٪) ، بمعنى أن هناك (٥٩٪) من أرباب الأسر فى العينة توصلوا إلى مسكنهم بالبحث والتحرى والاتصال بأصحاب العقارات ، أما سماسرة العقارات فلم يكونوا مصدراً للحصول على المسكن إلا لدى (١٨,٥٪) فقط . وهناك (٣٤٪) من المبحوثين أشاروا إلى أن مسكنهم يقيمون فيه من قبل مع أسرهم (بمعنى أنهم عندما نزحوا إلى المنطقة . كانوا بصحبة أسرهم ، وبالتالى فهم لم يبحثوا عن مسكن بأنفسهم ، هكذا يتبين لنا أن العلاقات مرة أخرى ــ لعبت دوراً ملحوظاً فى تعرف السكان على منطقة الاقامة وحصولهم على مقر للسكن . (الجدول رقم ٢١)

٢ ــ ٣ السكن والاقامة

ننتقل الأن إلى مسألة الاقامة في المناطق العشوائية وهى كما ذكرنا سابقا واحدة من أهم محاور قياس نوعية الحياة .

٢ ــ ٣ ــ ١ يعيش السكان فى مساكن تم إنشاؤها خلال فترات حديثة نسبيا (ما بين سنتين إلى حوالى ٢٥ عاما) . ويعتبر بعض أرباب الأسر فى عينة البحث أن مساكنهم قديمة رغم أن عمرها يتراوح بين ١٠ سنوات إلى حوالى ٢٥ سنة ، وكانت نسبة هؤلاء (٢٨,٥٪) ، وعموما فإن النسبة الأكبر من أرباب الأسر يعيشون فى مساكن تعتبر حديثة نسبيا من (٢ ــ ١٠ سنة) والنسبة هنا تصل إلى (٧١,٥٪) من بينهم (٣١٪)يقيمون فى مساكن تراوح تاريخ إنشاؤها بين (٢ ــ ٥ سنة) . وبالتالى فإن معظم المساكن الحديثة تدل على أن العمر الزمنى لظهور العشوائيات فى حى غرب الاسكندرية أيضا حديثة .

٢ ــ ٣ ــ ٢ أما عن مواد البناء فهى التى تحدد نمط البناء السائد فى المناطق العشوائية ، فنسبة قليلة من المساكن استخدم فيها الخرسانة (١٤٪) ، أما الطوب الأحمر والحجارة (٢٨,٥٪)، الطين والخشب والصفيح والمواد الأخرى (٥٧,٥٪). ومن ناحية أخرى لاحظ الباحث خلال الدراسة الميدانية أن نسبة كبيرة من المساكن خصوصا فى المناطق الموازية لحرم السكة الحديد والمجاورة لمنطقة غيط العنب وماوى الصيادين وغيرها ــ عبارة عن أكشاك ومبانى (عشش بنيت من أى مواد وقعت تحت يد السكان ــ متراصة متلاصقة بدون أى خدمات أو مرافق ، تنعدم فيها تسهيلات الحياة من المياه والصرف الصحى ، وهذا إلى جانب منازل شيدت من الطوب الأحمر والحجارة .

٢ ــ ٣ ــ ٣ وإذا كانت أغلب المساكن مشيدة على هذا النحو ، فإغلبها أيضا من طابق واحد أو طابقين ، حيث لا تتحمل مواد البناء التى أشرنا إليها مبانى متعددة

الطوابق ، ويشير (الجدول رقم ٢٢) ، إلى أن (٣٣,٥٪) من المبانى السكنية التى يقيم فيها أرباب الأسر تتكون من طابق واحد، وهناك (٣٩٪) يقيمون فى مساكن من طابقين ، أما المبانى التى تتكون من ثلاثة طوابق فأكثر فهى لا تتجاوز نسبة (٢٧,٥٪) ، كذلك نلاحظ أن المساكن ضيقة قليلة الحجرات فى الأغلب ، فلدينا (٣٤٪) من العينة يعيشون مع أسرهم فى مساكن من حجرة واحدة ، وعندما نضيف إليهم أرباب الأسر الذين يعيشون فى مسكن يتكون من حجرتين ، عندئذ نستطيع القول بأن ظروف المسكن (الاقامة) فى المناطق الهامشية متردية ، وذلك لأن (٧٨,٥٪) من أرباب الأسر فى العينة أوضحوا أنهم يعيشون هم وأسرهم فى مساكن ذات الحجرة أو الحجرتان ، ولنا أن نتصور كيف يعيش هؤلاء بأسرهم الكبيرة الحجم فى مساكن ضيقة قليلة الحجرات صغيرة المساحة . ولعل ذلك يذكرنا مرة أخرى بارتفاع نسبة الكثافة السكانية فى المناطق العشوائية وفى حى غرب على وجه العموم والتى تصل إلى ٢٩٥٣٢ نسمة / كم٢ ، فما بالنا بالكثافة السكانية فى المناطق العشوائية بالحى . ولقد كان هناك عدد محدود من أرباب الأسر سعداء الحظ الذين يعيشون فى مساكن من ثلاث حجرات أو أكثر من أربع حجرات ، ولم تتجاوز نسبة هذه الفئة من أرباب الأسر (٢١,٥٪) .

٢ ـ ٣ ـ ٤ يعرض (الجدول رقم ٢٣) بقية وصف ظروف الإقامة فى المناطق العشوائية ، حيث يتبين أن أغلب السكان من المستأجرين ٦٩٪ مقابل ٣١٪ من أرباب الأسر يمتلكون مساكنهم .

أما إذا إنتقلنا إلى مدى توفر التسهيلات والمرافق العامة فى المسكن فسوف تكتمل صورة المسكن للمواطن الذى قدر له أن يعيش فى هذه المناطق .

* يعتمد السكان فى أغلب هذه المناطق على مصدر مياه (حنفية مياه عامة) تذهب إليها السيدات والفتيات والصبية الصغار يحملون ما لديهم من أوانى لنقل وتخزين المياه التى يستخدمونها فى حياتهم اليومية * ، ونسبة أرباب الأسر الذين أشاروا إلى هذه الصورة (٥٠,٥٪) مقابل (٤٩,٥٪) توفر لديهم مياه شرب من مصدرمشترك مع جيرانهم .

---

* صورة سوف تظل فى عمق ذاكرة مواطنى المجتمع العشوائى عن نوعية الحياة فى مدينة الاسكندرية مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين !!) .

* أما عن الصرف الصحى ، فمن المرجح أنه لا يوجد قنوات تصريف عامة فى أغلب المناطق العشوائية ، وأرباب الأسر فى العينة ، وهم الذين أكد (٧٣٪) منهم ذلك ، مقابل نسبة ٢٧٪ أشاروا إلى وجود صرف صحى بمنازلهم ، وقد يعنى ذلك وجود حفر داخلية أو آبار يحفرها بعض أصحاب المساكن لتصريف الفضلات الأدمية فيها ، ويطلق عليها فى الدراسة التى أعدتها محافظة الأسكندرية طريقة " الصرف الذاتى " .

* أما عن توفر الطاقة الكهربائية فهى أفضل حالاً مما سبق الاشارة إليه من المرافق ، وذلك لأن (٨٩٪) من أرباب الأسر أشاروا إلى توفر مصدر الطاقة الكهربائية من الشبكات العامة ، ومع ذلك ، فهناك ١١٪ من العينة مازالوا يعتمدون فى إنارة مساكنهم على وسائل بدائية أولية (البترول) لم تصل إليهم مصادر التيار الكهربى .

* وبالطبع فإن هذه المساكن التى يعيش فيها سكان المناطق العشوائية موضوع الدراسة ـ سينة التهوية فى أغلبها (رأى ٥٦٪ من أرباب الأسر فى العينة) ، ومعظم السكان يعيشون مسكن مشترك مع أسر أخرى (٨٣,٥٪) مقابل ١٦,٥٪) يعيشون فى مساكن مستقلة ، هذه هى الصورة العامة للإقامة التى يعيشها سكان أحد الأحياء فى عشوائيات الاسكندرية .

والحقيقة التى لا تقبل الجدل ، أن هذه الأحوال تعبر عن أقصى صور هدر حقوق الانسان الاقتصادية الاجتماعية ، بل وتعبر عن الحرمان من حق الحياة الكريمة الحرة التى تضمن النمو الإنسانى الكريم ، وتدمر فيها شخصية الفرد المسحوق الذى ما زال يكافح من أجل لقمة عيش ، ومأوى يضمه وأفراد أسرته ، وحق فى أن توفر له فرصة العمل والسكن والإقامة والانتقال والأمن ... بل أن توفر له أصلا فرصة الحياة فى ظل ظروف أدمية ، وهو فى التحصيل الأخير وضع يمكن أن نطلق عليه بلا تحفظ ، سياسة هدر الحقوق وتكريس الحرمان والفقر.

٢ ــ ٣ ــ ٥ ثم يتبقى لنا بعدئذ أن نتحدث عن الانتماء الوطنى ، والاستقرار والأمن الاجتماعى والجنائى ، ورضى المواطن وإستقراره ومشاعره تجاه العدالة الاجتماعية ، وحق المشاركة فى فرص الحياة ، وفى الحياة الاجتماعية والسياسية والمدنية !!

ورغم كل هذه الأوضاع المتدنية لمستوى ونوعية المعيشة والحياة ، فلا زال لدينا ٢٩٪ من أرباب الأسر فى العينة يشعرون بالرضى عن الظروف السكنية، إلا أن (٧١٪)

من العينة كانوا بالطبع غير راضين ، وقد لا نحتاج كثيرا إلى البيانات التى يعرضها (الجدول رقم ٢٤) لتحديد أسباب عدم الرضى ، فغياب المرافق العامة والخدمات ، وتفشى الجريمة وإنهيار الأمن ، وتفشى الأمراض والأوبئة ، وسوء ظروف المسكن ـ بل وإرتفاع الايجار أيضا ، فضلا عن بعد أغلب النازحين عن أقاربهم ، والبعد عن مكان العمل .. كل هذه الأسباب قدمها أرباب الأسر كمبررات لعدم رضائهم عن المسكن والإقامة .. ومعهم كل الحق فى ذلك .

وعلى أية حال فإن شبكات المياه والكهرباء المتوفرة تخدم بصورة محدودة بعض سكان المناطق العشوائية بالحى ، إلا أن الصرف الصحى والطرق والشوارع وعدم التواجد الأمنى يكاد أن يكوّن الملامح العامة للحياة فى هذه المناطق . وبدون الدخول فى تفصيلات متعددة ، يبدو واقع الحياة فى هذه المناطق أكثر سوءاً عندما تطالعنا قوائم الاحتياجات الأساسية التى تبنتها أجهزة السلطة المحلية (المحافظة والأحياء) ، وما يقابلها من تدابير لتوفير التمويل اللازم لإقامة المشروعات والمرافق العامة والتى تكلفت حتى الآن مئات الملايين من الجنيهات ، والسؤال المطروح بمشروعية وموضوعية ـ لماذا أهدر حق سكان هذه المناطق كل هذه السنوات؟ وبالتالى من أين جاءت التدابير والموارد والتى تسعى الدولة لتوفرها الآن لخدمة سكان هذه المجتمعات العشوائية ؟ وهل كان من الضرورى الانتظار كل هذه السنوات حتى تصبح المناطق العشوائية مثار تهديد ورعب أمنى إجتماعى وإقتصادى وسياسى حتى تبادر السلطة المحلية إلى التدخل لعلاج المشكلات المتفجرة فى تلك المناطق ؟

الفصل الخامس

سكان المجتمعات العشوائية

نوعية الحياة : المرافق والخدمات وإنعكاسها على حياة السكان

أولا : خدمات الرعاية الصحية

ثانيا : التعليم

ثالثا : المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية

رابعا : الاستقرار الأمنى

خامسا : رؤية السكان نحو واقعهم المعاش

مقدمة

عالجت الدراسة بعض المحاور الأساسية التى ترتكز إليها مقاييس ومؤشرات نوعية الحياة فى أبعادها الديموجرافية والاقتصادية (معبراً عنها بالدخل والثروة) وظروف السكن والاقامة . ويبقى لدينا محور أساس أخير يتصل بالمرافق العامة والخدمات والتى عرضنا لها بصورة جزئية فى الفصل السابق ، وتدور المعالجات التحليلية هنا حول الواقع المعاش الذى تشهده المناطق العشوائية فيما يتعلق بالخدمات الصحية والتعليمية ومدى توفير السلع والخدمات الاستهلاكية والأمن الجنائى . وحيث ينتهى الفصل الحالى برأى المبحوثين ورؤيتهم الذاتيه لحياتهم فى ظل الظروف التى يعيشون فيها .

أولا : خدمات الرعاية الصحية

يحتل موضوع الرعاية الصحية إهتماماً بالغاً لدى واضعى السياسات الاجتماعية ، ومماالاشك فيه أنه يستحوذ أيضا على جانب كبير من موارد الدولة وميزانياتها ، فالهدف الأساسى للسياسة الصحية ، ينبغى أن يتحدد فى تحسين صحة المواطنين وتساوى فرص الحصول على الرعاية الصحية ، وإنتاج كم معقول مناسب كما وكيفا من مدخلات الرعاية الصحية تكفى حاجة المواطنين (فى ظل قيود الميزانية العامة للدولة) ، وتوفير كفاءة فى إدارة المؤسسات الطبية يمكنها أن تحقق أهداف هذه السياسة . ويجب أن نعترف بداءة بأن هناك مجموعة عوامل تؤثر على صحة الانسان فى أى مجتمع ، أولها الدخل ، وثانيها أسلوب الحياة ونوعيتها ، والبيئة بظروفها وما قد يكون فيها من تلوث وضرر يعود على الانسان ، وأخيراً بيئة العمل ونوعه والممارسات المهنية وما قد يحيط بها من أخطار . هنا يحق لنا أن نعترف أيضا بأن هناك عوامل مما ذكر حالا تتجاوز قطاع الصحة والخدمات الطبية ومنها مثلا ما يتصل بالدخل وأسلوب الحياة وظروف البيئة .

وبدون الدخول فى مناقشات نظرية حول مفهومى الصحة والمرض وصولا إلى تحديد أبعاد الرعاية الصحية وخدماتها وتأثير غيابها على الأحوال الصحية للسكان ، يمكن إستخدام الصحة بمعنى الحالة التى يتمتع فيها الفرد بكامل سلامته من النواحى الجسمية والعقلية وخلوه من الأمراض الشائعة والضعف والعاهات . وبذلك يكون المرض هو كل خلل يطرأ على صحة الانسان من شأنه إعاقة الفرد عن أداء متطلبات حياته اليومية وإصابته بالوهن أو الضعف أو التهديد بالبقاء . وبذلك تكون الرعاية الصحية هى كافة الجهود والخدمات المنظمة الموجهة لمقابلة الحاجات الصحية .

وفى ضوء نتائج هذه الدراسة نستطيع الاشارة إلى أن معظم العوامل التى حددناها كمؤثرات أساسية للأحوال الصحية ، توجد فى غير صالح سكان المناطق العشوائية ، فالدخل المتدنى غير الكافى ، والمسكن غير المناسب صحيا ، وسوء التهوية وتلوث البيئة ، سواء بسبب سوء إستخدام الانسان للبيئة (مقالب وأماكن لتجميع الفضلات والقمامة) فضلا عن تلوث الهواء بسبب تواجد نسبة كبيرة من المصانع موزعة بين أحياء مدينة الاسكندرية (المنتزه وشرق وغرب المدينة ومنطقة الملاحات) التى كانت فى يوم ما مصبا لفنوات الصرف (غير الصحى !!) ، وعندما نضيف إلى ما سبق متغيرات أخرى كارتفاع نسبة الأمية وإنتشار الفقر والجهل بأمور الثقافة الصحية وعدم توفر مراكز ومؤسسات الخدمات الصحية والاسعافية بقدر كبير ، فى ضوء كل هذه المتغيرات يمكن معرفة بعض الأحوال الصحية السائدة فى المجتمعات العشوائية .

وإذا إعتمدنا على مدى توفر مراكز ومؤسسات الرعاية الصحية وبعض المؤشرات الأخرى لابراز مستوى خدمات الرعاية الصحية فى المناطق العشوائية ، فسوف تكتنا بوضوح معالم الأوضاع الصحية والتى ستحدد وعلى نحو أكثر شمولا بالرجوع إلى رأى السكان أنفسهم فى المناطق العشوائية موضوع الدراسة .

١ ـ ١ خدمات الرعاية الصحية بالمناطق العشوائية بالمحافظة

اعتماداً على نتائج الدراسة التى قامت بها محافظة الاسكندرية للمناطق العشوائية بالمدينة، يمكن أن نشير إلى التوزيعات والمعدلات التى تتوفر بها بعض خدمات الصحة :

- مراكز الرعاية الصحية لرعاية الطفل وتنظيم الأسرة تتواجد بنسبة وحدة لكل ٤٢٠١٤ نسمة على مستوى المحافظة ، أما على مستوى عشوائيات حى المنتزة فهى وحدة لكل ٣٨٩٨٩ نسمة .
- الوحدات الصحية تتوزع بنسبة وحدة صحية / ٢٠٥٢٥ نسمة على مستوى المحافظة ، أما نسبتها فى عشوائيات المنتزة فهى وحده / ٦٢٣٨٣ نسمة .
- مكاتب الرعاية الصحية ، نسبتها مكتب / ٨٤٠٢٩ نسمة على مستوى المحافظة ، أما فى عشوائيات حى المنتزة فهى مكتب / ١٥٥٩٥٧ نسمة .
- مراكز الرعاية الصحية ، نسبتها مركز / ٢٠٠٧٣٦ نسمة على مستوى المحافظة ، أما فى عشوائيات المنتزة ـ فهى مركز / ٥٥٩٥٧ نسمة .
- أما من حيث تلوث البيئة بالصرف (غير الصحى) ، فمعظم المناطق العشوائية هنا تصرف على مصارف مكشوفة فى القرى والفروع (العزب).

فى حى شرق الاسكندرية توزعت الخدمات الصحية فى عشوائياته فيها بمعدل وحدة تنظيم أسرة / ١٩٨٥٤٩ نسمة ، وحدة صحية / ٢٩٧٨٢٣ نسمة ، مكتب صحة / ١٤٨٩١١ نسمة ، مركز طبى / ١٤٨٩١١ نسمة .

وإذا أنتقلنا إلى عشوائيات حى وسط الاسكندرية ، فسوف نلاحظ أن عدد سكان المناطق العشوائية فى هذا الحى فى سنة ١٩٩٤ بلغ ١١٨٠٠٠ نسمة ، ومع ذلك فهى مناطق محرومة حرمانا كاملا من أى وحدات صحية ، أو مكاتب صحة ، أو مراكز للرعاية الرصحية ، ويوجد بها خدمات رعاية طفل وتنظيم أسرة بمعدل وحدة / ١١٨٠٠٠ نسمة .

وفى حى غرب الأسكندرية (موضوع الدراسة الميدانية) فإن توزيع الخدمات الصحية فى مناطقه العشوائية التى يقيم بها ٧٧١٢٧ نسمة توزعت بمعدلات : وحدة رعاية طفل وتنظيم أسرة/ ٢٥٧٠٩ نسمة ، ووحدة صحية / ٧٧١٢٧ نسمة ، مكتب صحة / ١٩٢٨٢ نسمة ، ومركز صحى / ٧٧١٢٧ نسمة . وهناك ٢٩ وحدة صحية لخدمة جميع سكان الحى ، كما أن به ٣٨ مكتب صحة وتطعيم ضد الأمراض والأوبئة . (١٥)

وهكذا يبدو لنا من هذه البيانات عن توزيع مراكز ومؤسسات الخدمات الصحية أن هناك بعض المناطق المحرومة حرماناً كاملاً منها ، كما أن القائم بالفعل لا يستطيع أن يغطى حاجة السكان فى ضوء هذا التوزيع غير العادل للخدمة سواء نظرنا إليها من حيث إمكانية تغطيتها لعدد السكان ، أو من حيث الكفاءة التى يمكن أن تدار بها هذه الخدمات الموجهة لأعداد تتجاوز مائتى ألف نسمة فى بعض الأحوال . (١٦)

١ ـ ٢ خدمات الرعاية الصحية والأثار المترتبة عليها

إهتمت الدراسة الميدانية الحالية بالتعرف على رأى سكان المجتمعات العشوائية فى أحوال الخدمات الصحية هناك .

١ ـ ٢ ـ ١ فمن حيث وعى الناس بمدى توفر مراكز أو مؤسسات الرعاية الصحية سواء كانت عامة حكومية أو خاصة ، (والوعى هنا يرتبط بقياس مدى معرفة السكان بتواجد هذه المؤسسات) ، تكشف البيانات التى يعرضها (الجدول رقم ٢٥) عن أن ٥٪ فقط من المبحوثين أشاروا لوجود مستشفيات عامة تخدمهم (والواقع غير ذلك) ، وقد يرجع هذا إلى وجود مستشفى القبارى العام ، وهى تقع فى منطقة قريبة نسبيا من المناطق العشوائية ، وكذلك مستشفى كرموز للتأمين الصحى ...الخ إلا أن الوصول إليها يقتضى الانتقال بوسائل مواصلات ، فهى ليست فى متناول سكان المناطق المبحوثة مباشرة . وهناك نسبة ٨,٥٪ من أفراد

العينة أشاروا لوجود مستشفيات خاصة ، كما أن ١٧٪ أشاروا لوجود عيادات خاصة ببعض الأطباء الذين جذبتهم التجمعات السكانية الكبيرة ، وغياب مؤسسات الخدمة الصحية الحكومية ، كما أن هناك ٢٩٪ من أفراد العينة أشاروا إلى وجود الصيدليات الخاصة في المنطقة ، وهذه الخدمات الخاصة مدفوعة الأجر تمثل أعباء إضافية بالطبع يتحملها سكان المناطق العشوائية الفقراء .

ويرى الباحث أن هذه البيانات مؤشرات دالة على عدم توفر الخدمات الصحية بالقدر الكافي لتغطية السكان بحاجاتهم للرعاية الصحية ، خصوصا وأن بيانات الخدمات المتوفرة عن المناطق العشوائية بالحي والتي سبق الاشارة إليها حالاً صادرة عن الجهات الرسمية تؤكد صحة هذا الواقع المتدني لأحوال الرعاية الصحية بالمنطقة .

١ ـ ٢ ـ ٢ ونتيجة لهذه الأوضاع البارز فيها عدم توفر الخدمات الصحية ، وباستخدام رأى السكان كمؤشر لقياس أثر قصور الخدمات على السكان ، تؤكد البيانات الميدانية على أن ٨٢,٥٪ من أفراد عينة البحث يرون أن هناك قصور في توفير الخدمات الصحية ، بل إن النتيجة الواضحة لعدم توفر هذه الخدمات تبدو في وجود مشكلات صحية (من وجهة نظر ٩١,٥٪ من أفراد العينة) . ولقد تعددت الآثار الناتجة عن تردى مستوى الخدمات الصحية وتدهورها في مناطق الدراسة . فالبعض من السكان يرى أن إنتشار الأمراض يعد نتيجة واضحة لعدم توفر الخدمات الصحية (٧٠٪ من أفراد العينة) ، ويكون اللجوء إلى العيادات الطبية الخاصة بديلا في علاج الأمراض التي يعاني منها الأهالي (٨٩٪) من أفراد العينة هو الحل ، ويشكل هذا أعباءً إضافية ضاغطة على دخل الأسرة وميزانيتها (٨٣,٥٪) من أفراد العينة ، كما أنه يشكل عامل ضغط وطلب متزايد على المستشفيات القريبة من المنطقة (٥٥٪ من أفراد العينة) . وقد يكون ذلك سببا في أن يتجه بعض الفقراء من السكان إلى العلاج غير الصحيح سواء بعدم الذهاب للمستشفيات أو العيادات الخاصة والاعتماد على وصفات شعبية أو وصفات علاجية من المعارف والجيران (٤٣,٥٪) إما لإعتبارات عدم القدرة على تحمل تكاليف الفحص والعلاج الطبي الخاص ، أو بسبب الأمية وغياب الثقافة والوعي الصحي .

وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أكثر الأمراض إنتشاراً كما يراها أفراد العينة ، فهناك أمراض الرمد وأمراض الجهاز الهضمي ، وأمراض التنفس والدرن، والحوادث وبالطبع ، فإن غياب الخدمات الصحية ، مع إنتشار الأمية وإنخفاض الوعي الصحي والفقر

وسوء مستوى السكن ، فضلا عن تلوث البيئة ـ باعتداء الانسان عليها واستخدامها فى تصريف وتجميع الفضلات والقاذورات ... الخ الفيصل الأخير فى هذه الأوضاع هو معدلات أنتشار أنواع من الأوبئة والأمراض ومعدل الوفيات خصوصا بين الأطفال والرضع .

وفى ضوء التقارير والدراسات الدولية ، كان معدل وفيات الرضع لكل ألف من المواليد الأحياء في سنة ١٩٩٤ هو ٥٢ ، مع تغشى سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ٩٪ ، وعند مقارنة هذه المعدلات مع بلدان الدخل المتوسط، نجد أن معدل وفيات الرضع لنفس العام ٣٦ ، وفى دوله كالسعودية كان المعدل ٢٦/ ١٠٠٠ من المواليد، وفى عمان ١٨/١٠٠٠، أما فى فرنسا وهى من بلدان الاقتصاديات مرتفعة الدخل كان معدل وفيات الأطفال الرضع ٦ / ١٠٠٠ من المواليد ، والسويد ٤ والولايات المتحدة الأمريكية ٨ ، ولا تعرف البلدان التى أشرنا إليها حالات أمراض سوء التغذية . هكذا يبدو لنا أن الأحوال الصحية وسياسة الرعاية الصحية فى مصر فى حاجة إلى تدخل مخطط شامل وتزداد خطورة المسألة الصحية عندما تنتقل إلى المناطق العشوائية التى تعتبر محرومة حرماناً كاملا من هذه الرعاية . (١٧)

ثانيا : التعليم

٢ ـ الغرض الأساسى من النظام التعليمى توفير المعرفة والمهارات ، فضلا عن دمج قيم إجتماعية وإقتصادية وسياسية لدى المواطن بحيث يتم إعداد الأفراد فى النهاية إعداداً إقتصاديا وإجتماعياً وسياسياً للإندماج فى حياة مجتمعهم كأعضاء منتجين مشاركين فى الحياة مستمتعين بها مسايرين للتقدم الحضارى . وعلى ذلك فإن النظام التعليمى يسهم مع غيره من النظم الاجتماعية الأخرى فى إعداد المواطن المنتج الايجابى الواعى المشارك بحيث يصبح التعليم إستجابة لحاجات التنمية . من هنا يعتبر التعليم مدخلاً من مدخلات تنمية الموارد البشرية لايجوز إغفاله ، فالتعليم فضلا عن كونه حق للانسان ، إداة لمساعدة الفرد على مساعدة نفسه والاعتماد على ـ وتنمية القدرات والمهارات وسبل الأداء وأساليب التكيف مع الحياة والإعداد للعمل والانتاج .

٢ ـ ١ وعندما نتعمق فى فهم أبعاد الخدمات التعليمية فى المناطق العشوائية بالمحافظة ، يتضح لنا مدى وجود قصور فى هذه الخدمات فإذا كان معدل توفر المدارس (بجميع مراحل التعليم) فى المحافظة قد بلغ فى سنة ١٩٩٤ مدرسة / ٢٨٨٧ نسمة من السكان ، فإن هذا المعدل فى المناطق العشوائية كان مدرسة / ٥٦٧١

نسمة فى عشوائيات حى المنتزة/ مدرسة/ ٢٣٨٢٦ نسمة فى عشوائيات حى شرق الاسكندرية ، ومدرسة / ٢٩٥٠٠ نسمة فى وسط الاسكندرية . أما حى غرب الاسكندرية فمن الثابت أنه لا توجد مدارس بمناطقه العشوائية موضوع الدراسة الميدانية !!! وكان معدل توزيع المدراس فى عشوائيات حى العامرية مدرسة / ٨٩٣٧ نسمة . فى عشوائيات مركز ومدينة برج العرب كان توزيع الخدمة التعليمية مدرسة / ٦٧٠٤ نسمة .

وهكذا يتضح بجلاء مدى تردى الخدمات التعليمية بالمجتمعات العشوائية ، حيث يبدو وبوضوح مدى ما يتعرض له سكان هذه المجتمعات من الحرمان واللامساواة فى توزيع فرص التعليم – ليس بينهم وبين بقية السكان من المصريين عموما ، بل وأيضا على مستوى توزيع الفرص التعليمية لسكان محافظة الاسكندرية- بل أيضا بينهم وبين جيرانهم من سكان الأحياء فى المناطق غير العشوائية رغم تردى هذه الخدمات فى بعض المناطق والأحياء (ولكن هذا موضوع أخر) ومن الطبيعى أن نتوقع والحالة التوزيعية على هذا النحو ، أن تزداد الأمية بين سكان المجتمعات العشوائية ويتكرس الفقر والتخلف .

ثالثا : المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية

فى شأن توفر المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية للسكان ، قد ينظر إليها البعض باعتبارها قضية سوق إقتصادية حرة تحركها آليات العرض والطلب ، أما من وجهة إهتام هذه الدراسة ، فإنها تشكل محوراً أساسيا كاشفا عن نوعية الحياة فى المناطق العشوائية التى إتضح لنا فيها وعبر النتائج التى توصلنا إليها ، أنها لاتنتج إلا ظروف الفقر وتدنى مستوى المعيشة ، فهناك أنواع من السلع الاستهلاكية خصوصا ما يتصل منها بالسلع الغذائية ومن بينها (القمح والغلال بأنواعها والسكر والشاى والزيت والسمن واللحوم البروتينات بأنواعها والخبز ... الخ) هذه السلع الضرورية لا يمكن أن يستغنى عنها فرد أو أسرة فى حياتهم اليومية . وبالطبع فإن توفر هذه السلع مرتبطة بالنشاط الاقتصادى الذى يمارسه بعض الأفراد والمؤسسات، وكذلك قدرة الأفراد على تلبية حاجات أسرهم من حاجاتهم اليومية الاساسية من قبل هذه السلع . إلا أن هناك من الشواهد الميدانية ما يدل على إستمرار مظاهر الحرمان فى هذا الجانب أيضاً فى المجتمعات العشوائية .

لقد تبنت الدولة عبر سنوات طويلة – دوراً هاماً تدخلت عبر آلياتها المتعددة لتوفير السلع الاستهلاكية للمواطن بأسعار مناسبة ، كما كانت تتدخل بالرقابة الحكومية على هذه السلع من حيث أسعارها ، أو بتوفير وسائط بيع هذه السلع عبر منافذ كالمخابز العامة

الحكومية أو الخاصة والمجمعات الاستهلاكية ومراكز توزيع المواد التموينية . فما هو الحال بالنسبة لتوفر السلع الاستهلاكية والغذائية . فى المناطق العشوائية ؟

٣ ـ ١ توفر منافذ السلع الاستهلاكية والخبز

إذا كان توفر منافذ السلع الاستهلاكية على مستوى المحافظة بمعدل / مجمع إستهلاكى / ١٦٤٩٩ ، مخبز / ٣٤٣٢ ، ففى عشوائيات حى المنتزة كان معدل تواجد المجمعات الاستهلاكية بمعدل مجمع / ٢٨٣٥٦ نسمة ، وأما المخابز فقد توزعت بمعدل مخبز / ٢٩٩٩ نسمة ، وفى حى شرق كانت النسبة للمجمعات الاستهلاكية بواقع مجمع / ٥٤١٥٠ نسمة ، ومخبز / ٨٥٠٩ نسمة ، وفى حى وسط الاسكندرية كانت مجمع / ٩٠٥٠١ نسمة ، مخبز / ٩٠٥٠٠ نسمة أيضا. أما فى حى غرب ، فقد كانت نسبة التوزيع فى عشوائياته بمعدل مجمع إستهلاكى / ١٩٢٨٢ ، مخبز / ٣٦٧٣ نسمة وعلى هذا النحو نجد أن توفير منافذ توزيع السلع الاستهلاكية والمخابز التى توفر الخبز حاجة للغذاء اليومية الاساسية للإنسان المصرى تتوزع بمعدلات تقل كثيراً بين سكان المناطق العشوائية مقارنة بتوزيع هذه المؤسسات وما تقدمه على مستوى أحياء المحافظة ، وهكذا مرة أخرى يتأكد لنا إلىأى مدى يتعرض سكان هذه المناطق (العشوائية ؟) للحرمان ، واللاعدالة فى توزيع فرص الحصول على السلع الاستهلاكية المتاحة لبقية سكان المحافظة .

٣ ـ ٢ رأى أفراد عينة البحث فى توفر السلع الاستهلاكية

يعرض (الجدول رقم ٢٦) الصورة العامة لرأى أفراد عينة البحث فى مدى توفر السلع الاستهلاكية والغذائية المطلوبة للسكان ومدى وجود صعوبات تواجههم فى سبيل الحصول عليها، حوالى ثلث أفراد العينة (٣١,٥٪) أشاروا إلى أن السلع الاستهلاكية متوفرة وبعضهم أشار إلى أن توفرها نسبى ، على حين أن ٦٨,٥٪ من أفراد العينة اكدوا على أنها غير متوفرة ويجدون صعوبات فى الحصول عليها .

ومن يبين من أشاروا إلى وجود صعوبات تواجه الأهالى ونسبتهم ٥٠,٥٪ من أفراد العينة ، برزت أهم الصعوبات واضحة فى تعرضهم لإستغلال التجار ، مما يضطرهم إلى الذهاب إلى أسواق بعيدة نسبيا للحصول على حاجاتهم من السلع الغذائية والاستهلاكية وأنهم يتعرضون دائما لإرتفاع الأسعار ، وقد تضطرهم الظروف للحصول على سلع رديئة وهى المتاحة الممكنة التى يحصلون عليها .

ومن الصحيح أنه قد تكون فرص الحصول على السلع الاستهلاكية صعبة وقد لا تتاح كثيراً أمام عدد كبير من السكان بصفة عامة ، إلا أنها على الأقل تظل متاحة ، ويكون أمام الأفراد فرص الاختيار وفق الحاجة ، أما سكان المناطق العشوائية فإن حرمانهم

الفرص المتكافئة بعدم توفر منافذ بيع السلع الاستهلاكية يعرضهم للمصاعب التى كشفت عنها النتائج الميدانية ، كما أن غياب الدعم الحكومى الموجه للفقراء أصلاً ، وغياب الرقابة يجعل الصعوبات فى هذه الحالة أكثر حدة وأكثر تعقيداً .

رابعا : الاستقرار الأمنى بالمناطق العشوائية

على الرغم من أن الحالة الأمنية مطلب ضرورى لانتظام وضبط التواجد والنشاط الانسانى والعلاقات السائدة بين السكان ، إلا أنها (الحالة الأمنية) كانت وما تزال بعيدة عن إهتمام معظم الدراسات الاجتماعية فى هذا السياق ، إلى أن حدثت بعض التجاوزات الاجرامية التى كانت مقدمة ، وسرعان ما كشفت الأيام عن عمق الخلل الأمنى فى المناطق العشوائية التى ظلت بعيدة عن إهتمام أجهزة الأمن حتى وقعت الجرائم والتجاوزات والاستهانة بالقانون وظهرت تجاوزات تعتبر إختراقا لسيطرة الدولة على الحالة الأمنية ، وأكتشفت أجهزة السلطة المحلية مراكز لتجاوة المخدرات وجرائم القتل وعصابات السرقة وإبتزاز المواطنين ، وبؤر وأوكار للارهاب ومخابىء للأسلحة ... والأكثر من هذا عتاة المجرمين الفارين من العدالة وممن صدرت ضد معظمهم أحكام بالسجن والعقوبات الجنائية. هكذا كانت أحوال الأمن فى المناطق العشوائية والتى كانت مفتاحاً لكل ما حدث بعد ذلك من إهتمامات إعلامية وإدارية على جميع المستويات بعد أن تبين أن هناك ثمة خطر جثيم وهائل يهدد المجتمعات المحيطة ، وبعد أن طال الاختراق والتجاوز سطة الدولة الرسمية .

٤ ــ ١ وتكشف البيانات المتاحة عن عشوائيات الاسكندرية عن خلل واضح فى توفر قوى الحفاظ على الأمن (أجهزة الشرطة وأقسام الأمن العام والجنائى) فى أغلب المناطق العشوائية بالمحافظة . وكانت معظم أقسام الشرطة تكتفى بأن ترسل بعض أفراد قواتها من الأقسام التابعة للشرطة والتى تقع المناطق العشوائية فى نطاق وحدودها الادارية . فاذا كانت وحدات الأمن (الشرطة) وفقا لتوزيعها على مستوى المحافظة ، تتوزع بمعدل وحدة نقطة شرطة / ٥٧١١٢ نسمة كان معدل التوزيع فى حى المنتزة نقطة شرطة / ٧٢٦٨٧ نسمة ، وفى حى شرق الاسكندرية تكون النسبة أعلى لزيادة الكثافة النسبية وكذلك فى وسط الاسكندرية ، وفى غرب الاسكندرية كانت نسبة التوزيع ومعدلاته قد بلغت نقطة شرطة / ٣٨٥٦٤ نسمة ، وفى برج العرب وصلت إلى / ٩٠٥٠٠ نسمة ، وغنى عن البيان أن هناك قصورا واضح فى التواجد الأمنى فى المناطق العشوائية على النحو إلى ذى كشفت عن البيانات .

ويزيد الأمر سوءاً أن هذه المناطق طرفية على حدود وأطراف المدينة ، فهى قد تتصل بأراضى زراعية أو الملاحات والبحيرات أو أراضى فضاء أو صحراوية مما يجعل الطريق مفتوحاً لدخول وهروب الخارجين على القانون ، كما أن عدم تنظيم الأسكان والوضع الفيزيقى لتوزيع المساكن الضيقة وعدم وضوح الشوارع والحوارى ، وعدم توفر بيانات تفصيلية عن السكان المقيمين فى هذه المناطق فضلا عن سوء الاضاءة ليلا وعدم توفر الانارة الكهربائية فى مساحات واسعة منها ـ كل ذلك مع غياب التواجد الأمنى يؤدى فى النهاية زيادة الجريمة وتركزها وإستيطان الخارجين على القانون فيها .

٤ ـ ٢ رأى أرباب الأسر فى الأحوال الأمنية .

تؤكد البيانات الميدانية التى كشفت عنها الدراسة عن إحساس السكان بأن التواجد الأمنى متدنى إلى درجة كبيرة ، وهو تعبير عن الواقع ، فقد أكد ٨١,٥٪ من أفراد العينة على غياب التواجد الأمنى ، وإنعكس ذلك على أحساس السكان بالتهديد والخوف ، فهناك (٥١٪) من أفراد العينة أكدوا على عدم توفر الاحساس بالأمن ، وأن هناك مشكلات كثيرة تترتب على غياب الأمن وظهور أشكال متعددة من الجرائم فى المناطق العشوائية وكان ذلك رأى (٦٩٪) من أفراد العينة .

أما عن أنواع هذه المشكلات ، فقد تعددت ما بين إنتشار المشاغبات والمشاجرات التى تؤدى إلى الاعتداء على الأنفس بالضرب والموت فى بعض الحالات (٦٠٪) ، وحوادث الاعتداء على النفس الأخرى مع أستخدام الأسلحة فى ذلك (٤٩٪) ، وانتشار المخدرات تجارة وتعاطيا (٣٨,٥٪) ، والسرقة والاعتداء على الممتلكات (٣٣,٥٪) .

ونتيجة لذلك يستشعر الأهالى بوجود سلبيات كثيرة ، لعل أهمها الإحساس بعدم كفاية الجهات الأمنية لمواجهة الجريمة فى المنطقة (٦٧,٥٪) ، ويجد أرباب الأسر صعوبات كثيرة فى الحصول على بعض الخدمات الادارية والأمنية المرتبطة بجهاز الشرطة ووزارة الداخلية ، (٨٤٪) ، كما يشعر البعض بعدم إهتام جهات الأمن (٤٩٪) ، وسلبية الناس تجاه إنتشار المشاجرات وتواجد العصابات (٤٤٪)، وتفشى المخاطر والخروج على النظام (٣٩٪) .

خامسا : السكان والواقع المعاش فى المناطق العشوائية

٥ ـ يبدو أن كل الظروف المحيطة بالحياة فى المناطق العشوائية تجعلها مجتمعات محلية تفتقد الأمن والاستقرار ، مجتمعات الحياة عند مستوى الحرمان الفسيولوجى والفيزيقى والاجتماعى ، تهدر فيها حقوق المواطن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية ، وبالطبع فإن الحرمان والاحباط والاحساس بالظلم والعنف والاستغلال

واللامساواة ، وعدم توفر فرص العدالة التوزيعية، هذه الصفات التى يمكن أن نطلقها على نوعية الحياة فى المجتمعات العشوائية لابد وأن تخلق إتجاهات إجتماعية سلبية لدى المواطن الذى يعيش فى هذه المجتمعات .

٥ ـ١ وعند سؤال أفراد العينة عن مشاعرهم وإتجاهاتهم فى ضوء واقعهم المعاش ، أكدت النتائج الميدانية المعبرة عن رأى أفراد العينة من وجود إحساس طاغ بأن حقوقهم كمواطنين مهدرة لا يضمن أحد توفرها لهم (٧٢,٥٪) ، وأن غياب إهتمام السلطة (الحكومة المحلية) وغياب سلطة الدولة أيضا واقع يعبر عن الظلم واللامساواة (٨٩٪) .

كما أن الأحباط الدائم والاحساس بالقهر وعدم إستجابة مستولى الاجهزة المحلية لمطالبهم وشكاواهم ومعاناتهم تخلق بالتالى سلبية من الأهالى تجاه أوضاعهم المتردية (٥٢,٥٪) .

ونتيجة لذلك تنتشر أمراض إجتماعية كثيرة ، بين السكان تزداد الأمية ، بين الكبار (٥٣,٥٪) ، وتنتشر الجريمة ومظاهر الانحراف الأخرى (٦٢,٥٪) ، وإنتشار الأمراض نتيجة عدم توفر الخدمات الصحية (٦٤٪) وأنتشار البطالة بين البالغين (٤٩٪). هذه النسب التى عرضنالها تعبر عن رأى أفراد عينة البحث من أرباب الأسر فى واقع الظروف الحياتية التى يعيش فيها سكان المناطق العشوائية ، وهى واقع حقيقى يتطلب التدخل المخطط الشامل من أجل التغيير . (الجدول رقم ٢٩) .

وختاماً ، فإن الدراسة الميدانية لواقع الحياة ونوعيتها فى أحد المجتمعات العشوائية فى مدينة الاسكندرية ، لم يتعرض لكثير من صور تردى نوعية الحياة ، وصور هدر حقوق المواطن التى تستحق إعادة نظر فى سياسات الدولة بأجهزتها وسلطاتها وأدواتها ، لمواجهة المشكلات ومعالجة الأسباب والعوامل الأساسية التى أدت لوجود هذه المجتمعات العشوائية ، وتوفير أبسط حقوق الانسان ، المواطن .

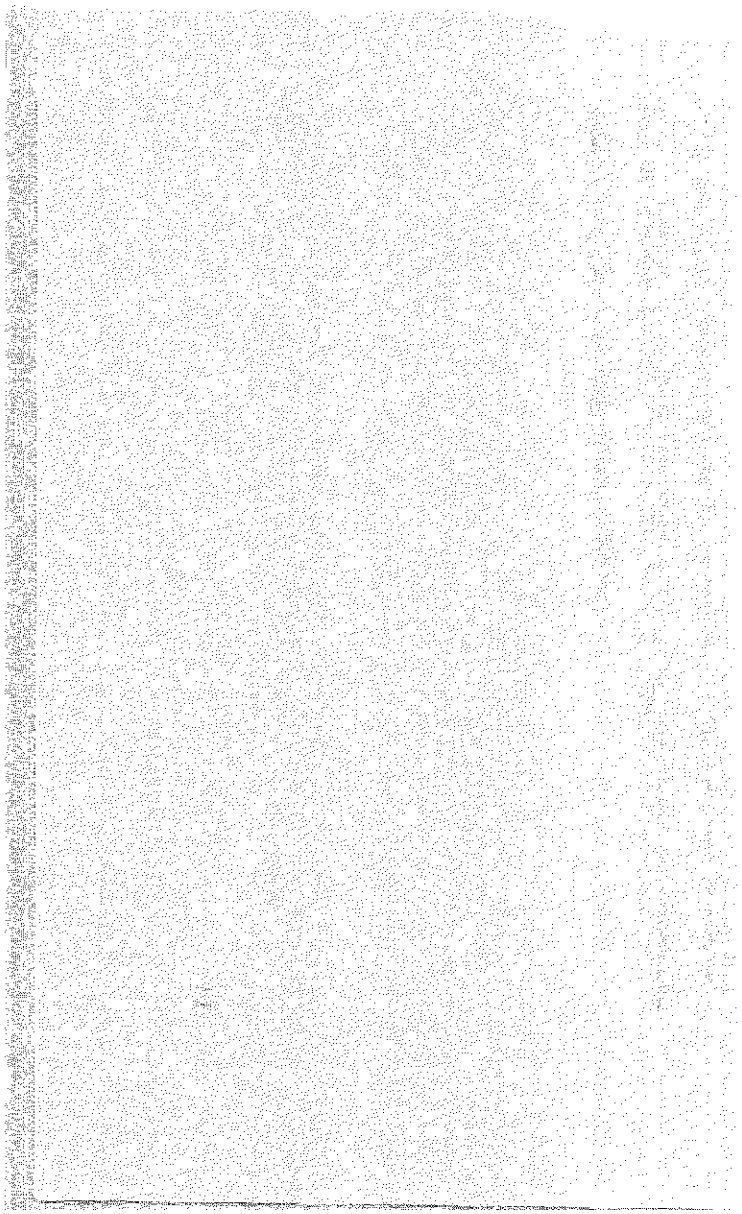

إستخلاصات الدراسة وتوصياتها

هل هناك ثمة علاقة بين هذا الواقع وسياسات دولة الرعاية الاجتماعية التى تبنت الاتجاهات الاصلاحية فى أبعادها الاقتصادية والاجتماعية ؟ منذ عقد الخمسينات ؟

لقد سعت الدولة فى الحقبة الناصرية والساداتية للوصول إلى إصلاحات جوهرية تحقق العدالة التوزيعية وتوفر إمكانيات لتحسين نوعية الحياة للأغلبية ، إتجهت الأولى نحو التنمية الاقتصادية المستقلة المعتمدة على الذات ، باستخدام التخطيط الاصلاحى أداة عبر هيمنة الدولة وتدخلها فى الحياة والنشاط الاقتصادى والمركزية البيروقراطية الحكومية . واتجهت الثانية عبر سياسات الانفتاح الاقتصادى وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها لدفق قوى الانتاج فى شرايين الإقتصاد المصرى ودفع عجلة التنمية التى عوقت بفعل بيروقراطية الدولة المركزية والظروف الخارجية (قوى الرأسمالية والصهيونية والحروب والمعارك الكثيرة التى تمت خلال الحقبة الناصرية) .

وجاءت الحقبة الحالية التى بدءت منذ ١٩٨٢ لتبدأ حلقات التوسع فى النشاط الانتاجى الاقتصادى بغية زيادة النمو الاقتصادى بما يؤمل معه اصلاح ما أفسدته معارك السنوات السابقة، وحملت رياح التغيير معها ما عرف بسياسات الاصلاح الاقتصادى وفقا لوصفات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وغيره من المؤسسات الدولية المهيمنة ، مبشرة بنظام إقتصادى عالمى تسوده أيديولوجية الحرية اللبرالية ، مع الحد من التدخل البيروقراطى لجهاز الدولة فى الحياة الاقتصادية ، ورفع الدعم عن الفقراء (الغالبية) والسماح لقوى السوق وآلياته بأن تمارس فعلها فى تحقيق الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى فى ظل دعاوى اللامركزية والديموقراطية وإلغاء ضوابط الأسعار وفتح أبواب التجارة الخارجية أمام النظام الرأسمالى العالمى بما يشمل عليه ذلك من خصخصة للإقتصاد الوطنى .

وتذهب هذه الدراسة إلى حقيقة إمبيريقية ، وهى أن المجتمعات العشوائية ليست نتاجاً حديثاً ظهر فجأة فى واقع الحياة الحضرية أو الريفية فى مصر ، بل كانت المجتمعات العشوائية موجودة دوماً منذ فترة طويلة فى قرى مصر ونجوعها وفى مدنها على أطراف المراكز الحضرية الكبرى ، وفى المراكز الحضرية التى ظهرت مع تبنى سياسات التوسع الصناعى ، إلا أن المؤكد أيضا أن هذه التوسعات والبروزات التى تعبر عن (حالات مرضية) تصيب بلدان العالم الثالث (وبالأخص فى المناطق الحضرية) ، تزايدت وتيرة نموها وإتساعها خلال حقبة السبعينات والثمانيات والتسعينات فى مصر ، وإستقبلت هذه المناطق (العشوائية) مزيدا من النازحين من الريف بحثا عن فرص عمل جديدة ، أو

الوافدين من داخل المدن الكبرى ممن لفظتهم ظروف الحياة المتدنية فى المناطق الشعبية وهم " جيران " الاقامة السابقين لسكان المناطف العشوائية .

ولقد كشفت الدراسة الميدانية ، وإتفقت فى نتائجها مع دراسات أخرى عن زيادة ملحوظة فى عدد السكان النازحين المقيمين بالمناطق العشوائية بمدينة الاسكندرية وزيادة وإرتفاع الكثافة السكانية بها . وصاحب ذلك ظواهر سلبية نتيجة لأن أغلب النازحين لهذه المناطق من الفقراء (أفراد وأسر) ممن يعملون فى أعمال وحرف لا تدر عليهم دخولا كافية ، ولسوء مستواهم الاقتصادى ، وصعوبة حصولهم على مساكن الاقامة مناسبة داخل المدينة ، ولأنهم من قاع المجتمع (منظوراً إليهم بحسب إنخفاض الدخل والثروة حيث يكونوا دائما من بين الفئات الأقل دخلا والأقل تعليما ، يعيش هؤلاء فى مساكن غير مناسبة سواء من حيث كيفية تشييدها ومواد بنائها وتجهيزها تفتقد إلى تسهيلات المياه والصرف والكهرباء والتهوية . مزدحمة وغير مهيأة ... الخ ، كما ترافق مع هذه الأوضاع إغفال متعمد من السلطة المحلية بعدم الاعتراف بهذه المجتمعات بحجة أنها أقيمت بدون تخطيط أو تنظيم وتمثل إعتداء على أراضى وممتلكات للدولة، لم تصدر لها تراخيص بناء أو تشييد، حرمت تلك المناطق وفقا لسياسة أجهزة الادارة المحلية من توفير أبسط وأهم حقوق الانسان المواطن فى توصيل أنابيب المياه أو شبكات الصرف الصحى أو خطوط التيار الكهربى، بل حرمت فئات السكان جميعا أطفال وأمهات وشيوخ مسنين وشباب ، من مؤسسات الرعاية التى تسعى الدولة لتوفيرها لبقية السكان . خلاصة الأمر ــ أن إنتهاج سياسة الحرمان ، وعدم تدخل الدولة (معبراً عنها فى السلطات التنفيذية المحلية للادارة) طوال سنوات كثيرة حدا بلغ أقصاه عندما إمتنع النظام الأمنى أو أغفل إهتماماً كان يجب أن تحصل عليه هذا المجتمعات . وتحولت كلها أو بعض كبير منها إلى " معازل مجتمعية " يقطنها الفقراء من الأفراد والأسر وكأنها مجتمعات محلية مغلقة ، بل هى أشبة " بالجيتو " أحياء الفقراء التى تفتقد الحد الأدنى اللازم لحياة الناس فى حرية وكرامة وأمن . وفى ظل هذه الأوضاع أنفجرت بعض الأحداث لتزيح الستار المفروض على المناطق المسماة بالعشوائية .

وبدءت جهود الاصلاح التى حتى استنفدت الآف منات الملايين من أرصدة ميزانية الدولة التى وزعت على المحليات فى المحافظات ، وذلك للارتفاع بمستوى الخدمات فى هذه المناطق وتوفير خدمات جديدة لم تكن قائمة بالقطع من قبل .

هل هناك ثمة سياسات يمكن تحديد بعض توجهاتها وملامحها في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة الميدانية الحالية وغيرها من الدراسات السابقة ؟ هذا ما سوف تنتهي إليه هذه الدراسة في ضوء أهم الاستخلاصات والتوصيات .

أولا : من المتعين إبتداءً ، التأكيد على أن أى إصلاحات في السياسة الاجتماعية عملية صعبة سواء من الجانب السياسي أو القانوني أو التنفيذى ومن هنا فإن إصلاح السياسة الاجتماعية الموجهة لتعامل مع مشكلات المجتمعات العشوائية لابد وأن يحظى بأولوية فائقة للمستقبل ، ويجب أن تشمل جوانب أساسية قد يكون مفيداً إعتبارها إستراتيجيات مستقبلية :

١ ـ ضرورة توفر سياسات تعالج الحراك الجغرافي (نزوح وهجرة الوافدين إلى تلك المناطق) سواء للمناطق العشوائية أو الامتداد التوسعى المتوقع .

٢ ـ ضرورة توفر سياسات تعالج الأوضاع الاسكانية وظروف الاقامة في هذه المناطق .

٣ ـ قيام سياسات أساسها التصدى لظروف الفقر وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية لفئات السكان الأكثر تضرراً نتيجة لتردى الأحوال المعيشية (الأطفال ـ النساء ـ الشيوخ وكبار السن) .

٤ ـ توفر سياسات تمديد خطوط وشبكات التسهيلات اللازمة ـ مياه نظيفة كهرباء ـ صرف صحى ـ رصف طرق .

٥ ـ توفر سياسات انمائية وتوعوية ذات أبعاد وإهتمامات ثقافية صحية ـ إجتماعية .

وسوف نعالج فيما يلى مضمون هذه السياسات :

أولاً : **سياسات الحراك الجغرافي** : تتطلب صياغة سياسة لتنظيم المناطق العشوائية دراسات تفصيلية جغرافية ، يتم من خلالها وضع خرائط تنظيمية لهذه المناطق وتحديد المناطق السكنية مع محاولة وضع حدود لتخطيط هذه المناطق . وقد يكون مستحيلا التدخل لإعادة تخطيط المناطق الا بإزالة بعض من المنشآت القائمة بالفعل ، إلا أن التعامل الصحيح قد يستلزم الازالة الكاملة وإعادة هيكلة شوارع المنطقة المحددة ، ويمكن فى هذه الأحوال إقامة مساكن تعويضية بطريقة منظمة في مناطق أخرى ينقل إليها السكان من المناطق المعرضة للازالة بالتعويض عما سوف يفقدوه من مساكن . وقد سبق أن تمت مثل هذه الاستراتيجيات والبرامج

التغييرية (تجربة إعادة تخطيط منطقة تلال " زينهم " بالقاهرة خلال حقبة الخمسينيات) .

١ ـ ١ حيثما تتوفر مساحات لانشاءات جديدة ، تستوعب التوسع السكاني ، تسعى الدولة إلى تشديد قبضتها على هذه المناطق ، على أن تخطط وتنظم وفق الأساليب الحديثة ، وتعرض للبيع بأسعار مقبولة ، مع إتاحة توفير تيسيرات مالية ودعم مالى لتشجيع السكان على الاستثمار العقارى المنظم فى هذه المناطق . ويشمل ذلك تزويدها بخطوط التسهيلات اللازمة . والتى يشترك المواطن فى تكلفة إنشائها . والهدف هنا هو التدخل عن طريق التخطيط المسبق لانشاء مجتمعات جديدة حتى وإن كانت للفقراء ، فالتخطيط للمجتمع الجديد أسلوب ومنهج يستفيد منه الجميع .

١ ـ ٢ الحيلولة دون الهجرة العشوائية أو التوسع الاسكانى العشوائى بوضع الضوابط ونظم محددة للإنشاء العقارى الجديد وفق أسس التخطيط العمرانى المناسبة والتى تضع فى الاعتبار التوسعات المستقبلية ، وإذا كان التوسع المستقبلى المتوقع فى إتجاه غرب محافظة الاسكندرية ، فإنه قد يكون مناسباً البدء بالتخطيط لمناطق مستحدثه جديدة فى هذا الاتجاه، بدلا من أن يكون التوسع القائم موازيا للشريط الساحلى فى طريق الاسكندرية مطروح فقط وعلى النحو المشاهد فى الوقت الراهن فيما يتعلق بالتجمعات الساحلية للإسكان الفاخر. يمكن أن يزداد التعمق فى التوسع فى الامتداد الطبيعى لحى برج العرب وعمق الصحراء على أن يتم تخطيط وتوفير وسائل الانتقال والاتصالات والمواصلات فى هذا الاتجاه بعيداً عن شكل كتل الانشاءات الخرسانية التى نمطت الساحل .

١ ـ ٣ ويسير فى خط مواز لهذه السياسات إغلاق أى إحتمال للتوسع الجغرافى السكنى على حساب الأرض الزراعية فى مناطق المنتزة أو شرق المدينة المتصلة بمحافظة البحيرة ومصادرة أى توسع إسكانى فى هذا الاتجاه .

ثانياً : سياسات للأوضاع الإسكانية :

٢ ـ ١ أما من حيث الأوضاع الاسكانية، فإنه من اللازم البدء بخطة شاملة واسعة النطاق ، تتيح الدولة فيها ومن خلال المحليات تشجيع المستثمر من أفراد ومؤسسات على التوسع الإسكانى بمشروعات إسكان إقتصادى مناسب لمحدودى الدخل .

٢ ـ ٢ وضع حوافز إيجابية لتشجيع الاستثمار العقارى الاقتصادى لمحدودى الدخل سواء بتخفيض ضرائبى ، أو إتاحة القروض ميسرة الفائدة ، أو تخفيض فى أسعار أراضى البناء فى المساحات المتوقعة للإتجاه غرباً لإستقبال الزيادة السكانية .

٢ ـ ٣ توفير القروض الميسرة للسكان ممن يرغبون فى بناء مساكنهم بانفسهم أو ممن يرغبون فى الحصول على مسكن مستقل بالتمليك أو الإيجار ، مع تقديم دعم مالى للأسر الفقيرة من برامج التحويلات الاقتصادية الحكومية (كبرامج الضمان الاجتماعى) وفق ضوابط محددة يمكن التحكم فى تنظيمها وإدارتها عبر المحليات .

٢ ـ ٤ العمل على مواجهة تردى الأحوال الصحية فى المساكن العشوائية غير المناسبة ـ أو ـ تلك التى تحول دون تنظيم وتخطيط البيئة ـ أو تزويدها بخطوط المياه ، الصرف الصحى ... إلخ . على أن يتم ذلك وفق مراحل يسبقها توفير مسكن لكل فرد ـ أو ـ أسرة سيتم إزالة مسكنها . وبالطبع لابد أن يسبق ذلك دراسة مستفيضه تخطيطية للمنطقة ـ تعطى فيها الأولوية لانشاء مساكن لأصحاب المساكن الذين سوف تطالهم برامج التنفيذ الاسكانى .

ثالثاً : سياسات العدالة التوزيعية للخدمات :

٣ ـ ١ أما من حيث سياسات إعادة توزيع خدمات الرعاية الاجتماعية ، فإنها تتسع لتشمل كافة السياسات التى يتم فى ضونها إعادة توزيع فرص وخدمات الرعاية الاجتماعية ، عن طريق إستحداث مؤسسات الرعاية الاجتماعية والصحية لأفراد المجتمع ، كمراكز رعاية الأمومة والطفولة والمستشفيات والوحدات الصحية ومراكز رعاية الشباب وبرامج التأهيل المهنى والتدريب المهنى مع التركيز على مؤسسات الرعاية الصحية الأولية .

٣ ـ ٢ إعطاء الفرصة لإستثمارات القطاع الخاص فى هذا المجال بشرط توفير رقابة حكومية ودعم حكومى على المستثمرين فى هذا المجال والذين يدخلوا كمساهمين مع الدولة فى توفير خدمات الرعاية ودعمها من أجل السكان .

رابعاً : سياسات تنموية عامة :

٤ ـ ١ التركيز على سياسات تنموية تهتم بالأبعاد الأقتصادية والثقافية والاجتماعية ويشمل ذلك شبكة واسعة النطاق من :

٤ ــ ١ ــ ١ شبكة الأمن الاجتماعى التى يجب أن تظلل أعداد كبيرة من الأفراد والأسر من الفقراء معدومى الدخل ممن يمكن أن يستفيدوا من خدمات الضمان الاجتماعى والتحويلات الحكومية الأخرى .

٤ ــ ١ ــ ٢ زيادة مساحة فرص الحصول على التعلم بزيادة عدد المدارس والفصول لاستيعاب أبناء المجتمعات المحلية العشوائية الذين ينتقلون إلى خارج مناطق سكنهم فى الأحياء المجاورة .

٤ ــ ١ ــ ٣ التركيز على البرامج الثقافية التى يمكن أن تتاح عبر مراكز الرعاية الصحية ومراكز رعاية الشباب والأندية والمدارس وجمعيات التنمية الاجتماعية .

٤ ــ ٢ تشجيع وحفز السكان على إنشاء مؤسسات / منظمات غير حكومية تعتمد المبادرات الذاتية ، والجهود التطوعية لتحسين ظروف المعيشة وشغل وقت الفراغ، وتوفير التوعية الثقافية والاجتماعية بين السكان .

٤ ــ ٣ الاهتمام بانشاء مراكز محو الأمية خصوصا بين السيدات مع إستحداث أساليب مناسبة لجذب الأفرد لبرامج محو الأمية .

٤ ــ ٤ وعلى نحو خاص ، توفير فرص التدريب المهنى لمن ترغب من العناصر النسائية فى تعلم حرف وأنشطة أو أعمال يمكن أن تسهم فى زيادة دخل الأسرة وتحسين أحوالها الاقتصادية ، مع توفير إمكانية توفير مستلزمات الانتاج لهذه الأنشطة ، وتسهيل فرص تسويق منتجاتها ، على غرار مشروعات الأسر المنتجة .

٤ ــ ٥ إن الدولة ــ وعن طريقة السلطة المحلية فى جهاز المحافظة والأحياء ــ طرف أصيل فى أى سياسة إصلاحية لمواجهة مشكلات المجتمعات العشوائية ، ولا يصح أن تظل هذه المجتمعات رهينة قيود قوانين وتشريعات جائرة ظالمة ظلت لسنوات عديدة تتجاهل حقوق المواطنين من سكان هذه المجتمعات تجاه وطنهم . وفى ضوء هذا الاطار توحى الدراسة بما يلى :

٤ ــ ٥ ــ ١ الاهتمام بالبحوث والدراسات العلمية التى تعالج أوضاع ومشكلات المجتمعات العشوائية.

٤ ــ ٥ ــ ١ دعم المؤسسات العلمية (الجامعات ومراكز البحث العلمى) للإتجاه نحو دراسة الأوضاع والظواهر التى سبق الاشارة إليها من مشكلات ومعوقات

وتحديات يواجهها سكان المجتمعات العشوائية ، مع التركيز على بحوث العمليات الإجرائية التى يمكن أن تطور إلى خطط عمل وبرامج ومشروعات يمكن تنفيذها.

٤ ـ ٥ ـ ٣ العمل على ربط المجتمعات العشوائية بجهود المؤسسات الحكومية فى المجتمعات المحلية المجاورة (مدارس ـ مستشفيات ـ أجهزة الاداره المحليه .. الخ) من خلال مشروعات مشتركة تسهم فى دمج التنظيمات الاجتماعية فى حياة المجتمعات العشوائية ، فتنتقل التنظيمات إلى حيث توجد هذه المجتمعات . ومثال ذلك ربط النشاط الطلابى فى المدارس والكليات الجامعية ومعاهدها بالعمل الاجتماعى فى هذه المناطق . وخصوصا ضمن برامج التدريب العملى الميدانى فى تخصصات الخدمة الاجتماعية ـ الاجتماع ـ الزراعة ـ الهندسة ـ الطب ـ التربية ـ التمريض ... الخ . وفى يقيننا أن مثل هذا التدخل ، قد يؤدى إلى نتائج إيجابية سواء بين الطلاب فى المؤسسات التعليمية المعنية على جميع مستوياتها وتخصصاتها ، أو من جانب إستفادة المجتمع من هذه الجهود . وتصبح المؤسسات فى خدمة المجتمع .

٤ ـ ٥ ـ ٤ فى ضوء هذه الدراسة ، وما أسفرت عنه من نتائج ، قد يكون أساسياً كالتزام علمى إجتماعى ، إشراك سكان المناطق العشوائية ، عبر أليمات وتنظيمات محلية مجتمعية غير حكومية ، فى تحديد ومناقشة كافة جهود التغيير المطلوبة إبتداءاً من تحديد الحاجات والمشكلات وإنتهاء بما يتم التخطيط له من برامج ومشروعات ، عبر مشاركة فعالة فى تمويلها وتنفيذها وإدارتها .

هوامش الدراسة ومصادرها

١ ـ من الملاحظ أنه منذ نهاية عقد الثمانينات ، تراكمت الكتابات والبحوث والدراسات التى تتحدث عن مأزق الأيديولوجيا وإنتهاء عصرها ، وقد صاحبت هذه الموجة من الكتابات مرحلة إنهيار النظم الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتي وبلدان أوربا الشرقية. أنظر على سبيل المثال لا الحصر :

فهمية شرف الدين وآخرون : مأزق الأيديولوجيا . الفكر العربى ، مجلة الانماء العربى للعلوم الانسانية ، العدد الثامن والستون (أبريل / يونيو ١٩٩٢ ـ معهد الانماء العربي بيروت . ١٩٩٢ .

٢ ـ يمكن الاعتماد على الحالة المصرية نموذجاً لخطاب النخبة السياسية ونخبة المثقفين ممن شايعوا نظام يوليو ١٩٥٢ خلال عهد الرئيس جمال عبد الناصر . ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى : محروس خليفة / إتجاهات التغيير فى سياسات الرعاية الاجتماعية فى مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ رسالة دكتوراة غير منشورة ـ كلية الأداب جامعة الاسكندرية ١٩٨٣ م .

٣ ـ فى مفهوم نوعية الحياة أنظر :

نادر فرجانى: عن نوعية الحياة فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٩٢ . ص ص ١٣ ـ ٢٥ .

٤ ـ هناك وثائق صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظماتها بخصوص حقوق الانسان ويمكن الاشارة على وجه التحديد إلى :

ـ الاعلان العالمى الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم -A 217 فى ١٠ / ديسمبر/ ١٩٤٨ .

ـ القرار رقم 2200 - A الصادر فى ١٦ / ديسمبر / ١٩٦٦ .

ـ القرار رقم 32 / 130 الصادر فى ١٦ / نوفمبر / ١٩٧٧ .

ـ القرار رقم 41 / 128 الصادر فى ٤ / نوفمبر / ١٩٨٦ .

٥ ـ إعتمد الباحث فى هذا التحديد للدخل الفردى على البيانات الواردة فى تقرير البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، وهو تقرير عن التنمية فى العالم لعام ١٩٩٦ .

أنظر فى ذلك : البنك الدولى : للأنشاء والتعمير تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٦ .

البنك الدولى : ترجمة وإعداد مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ القاهرة ١٩٩٦ ـ ص ص X I ، ٢٣٨ .

٦ ــ فتحى محمد أبو عيانة : عشوائيات الاسكندرية بين التطور والتطوير . بحث منشور فى " ندوة عاطف غيث العلمية الخامسة ٢٢ ــ ٢٤ مارس ١٩٩٤ . ص ١٨ .

٧ ــ إعتمد الباحث فى هذه الدراسة على دراسة أصدرتها محافظة الاسكندرية بعنوان : المناطق العشوائية بمدينة الاسكندرية ومدى توفر الخدمات بها . أنظر تفصيلا :
محافظة الاسكندرية ، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار . نشرة إحصائية ١٩٩٥ .

٨ ــ البيانات الواردة عن السكان فى المناطق العشوائية بالجدول رقم (١) من إعداد الباحث مبنية على بيانات دراسة محافظة الاسكندرية عن المناطق العشوائية لعام ١٩٩٥ . دراسة سبق ذكرها .

٩ ــ بيانات السكان للمحافظة والجمهورية مستمدة من إصدارات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء : أنظر :
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى لعام ١٩٩٥ .
ـ وكذلك : محافظة الاسكندرية . مشروع الانشطة السكانية على مستوى المحليات لسنة ١٩٩٢ .

١٠ ــ البيانات الخاصة بمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومى فى مصر ، وكذا المقارنة مع المستويات الدولية الأخرى مستقاة من :
أ ـ تقارير البنك الدولى لأعوام (١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ ـ ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢ ـ ١٩٩٤).
ب ـ بيانات صادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ الكتب الاحصائية السنوية حى عام ١٩٨٩ .

١١ ــ مريم أحمد مصطفى ، الخصائص الاجتماعية والثقافية للمناطق العشوائية ــ دراسة فى مدينة الاسكندرية ـ دار المعرفة الجامعية ـ الاسكندرية ١٩٩٣ ــ ص ٧٦ وما بعدها . والاشارة واردة فى دراسة . فتحى أبو عيانة ، عشوائيات الاسكندرية بين التطور والتطوير (مصدر رقم ٦) مرجع سبق ذكره .

١٢ ــ نعتمد هنا على : عبد السلام رضوان (مترجم) حاجات الانسان الاساسية فى الوطن العربى (تقريرعن برنامج الأمم المتحدة للبيئة) . عالم المعرفة ـ العدد رقم ٢١٥٠ يونيو ١٩٩٠ ص ص ١٥٥ ـ ١٩٥ ، وأيضا تقرير البنك الدولى لسنة

١٩٩٢ والتى تشير إلى زيادة طلب مصر على الغلال (من ٣,٨٧٧,٠٠٠ طن مترى فى سنة ١٩٧٤ إلى ٨,٥٨١,٠٠٠ طن مترى فى سنة ١٩٩٠م . وزادت معها المعونة الدولية من الحبوب والغلال من ٦١٠,٠٠٠ طن مترى إلى ١,٢١٠,٠٠٠ طن مترى خلال الفترة المشار إليها . أنظر فى ذلك :

ـ البنك الدولى للإنشاء والتعمير . تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٢ . ص ٢٦٤ .

١٣ ـ فتحى محمد أبو عيانة ، عشوائيات الاسكندرية بين التطور والتطوير . دراسة سابقة . ص ص (١٧ ـ ٢٠) .

١٤ ـ هناك دراسات غربية متعددة ، عالجت ظروف الفقر ونوعية الحياة فى المجتمعات الفقيرة. ومن أبرز تلك الدراسات التى إستفاد الباحث منها :

تقرير " الشمال والجنوب برنامج للبقاء :

- North - South : A Programe for survival, Report of the indepndent Commission - In ternational Develе Opment issues , pan Books , London , 1980 .
- Robert Plotnick & Felicity skidmore : Progress Against Poverty ; Academic press . New york . 1975.

١٥ ـ البيانات الأخيرة عن مؤسسات الرعاية الصحية بحى غرب الاسكندرية مستقاة من : محافظة الاسكندرية ، مشروع الأنشطة السكانية على مستوى المحليات بجمهورية مصر العربية ـ ١٩٩٢ . ص ٨٦ .

١٦ ـ البيانات المشار إليها هنا حول توزيع ومعدلات الخدمات الصحية مستقاة من الدراسة التى أعدتها محافظة الاسكندرية بعنوان : المناطق العشوائية بمدينة الاسكندرية ومدى توفر الخدمات بها ـ ١٩٩٥ ـ مرجع سبق ذكره .

١٧ ـ المعدلات التى أشرنا إليها عن وفيات الأطفال الرضع وسوء التنفيذية مستقاة من تقرير البنك الدولى عن سنة ٩٤ / ١٩٩٥ ـ جدول رقم ٦ ص ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩ .

ملحق رقم (١)

جـــداول الدراســـة

جدول رقم (١)

توزيع المناطق العشوائية (المساحة والسكان) بمحافظة الاسكندرية فى ١٩٩٤ *

الأحياء	عدد سكان الحى	عدد سكان العشوائيات	مساحة المنطقة العشوائية والكثافة السكانية		مساحة الحى	عدد المناطق العشوائية
			المساحة **	الكثافة **		
المنتزة	٧٣٥٤٥٤	٣١١٩٤	٦,٥٩ كم ٢	٤٧٣٣١ كم ٢	١٧٩,٢٩ كم٢	٧
شرق	٩٤٠١٩٨	٥٩٥٦٤٧	١١,٧٣ كم ٢	٥٠٧٧٥/ كم ٢	٤٧,٣ كم٢	٦ + ١٥ عزبة تابعة
وسط	٧٤٨٤٤٣	١١٨٠٠٠	٠,١٧٧ كم ٢	١,٠٠٨٥٤٧/ كم	٢١,١ كم٢	١٠
غرب	٥٩٢٧١١	٧٧١٢٧	٠,٢٦٦ كم ٢	٢٨٩٩٥١ / كم ٢	٢٠,٠٧ كم٢	٨
العامرية	٣٠٣٨٤٩	٣٠٣٨٤٩	١٧,٢٤ كم ٢	١٧٦٢٥ / كم ٢	٢٤٤٤ كم٢	٨
برج العرب	١٨١٠٠٠	١٨١٠٠٠	٦٥ كم ٢	٢٧٨٥ / كم ٢	١٦٥ كم٢	٤ + ٣٠ عزبة تابعة
المجموع	٣,٥١٦٥٥	١,٣٠٦٨١٧	١٠٠,٨٩ كم٢	-	٢٨٧٦,٨ كم٢	٤٣ منطقة أساسية + ٤٥ عزبة (تابع)

* المصدر : جدول مركب بمعرفة الباحث من مجموعة بيانات أعدها مركز دعم واتخاذ القرار بمحافظة الاسكندرية ، محافظة الاسكندرية: المناطق العشوائية ومدى توفر الخدمات بها ، ١٩٩٥ .

** المساحات الواردة بهذا الجدول مساحات إجمالية ويراعى أن بعضها مساحات غير مأهولة بالسكان خصوصاً فى المناطق الصحراوية بأحياء العامرية وبرج العرب .

الجدول رقم (٢)

توزيع أرباب الأسر في العينة

بحسب حجم الأسرة

حجم الأسرة	التكرارات	النسبة ٪
أسرة مكونة من ٣ أفراد	٢٨	١٤
أسرة مكونة من ٥ أفراد	٥٢	٢٦
أسرة مكونة من ٧ أفراد	٥٨	٢٩
أسرة مكونة من ١٠ أفراد	٣٧	١٨,٥
أسرة مكونة من ١٢ ـ ١٥	٢٥	١٢,٥
المجموع	٢٠٠	٪١٠٠

الجدول رقم (٣)

توزيع الأسر (في العينة) بحسب النوع

(جميع أفراد الأسرة) *

النوع	التكرارات	النسبة ٪
ذكور	٨٧٤	٥٤,٦
إناث	٧٢٦	٤٥,٤
المجموع	١٦٠٠	١٠٠

* ن = ١٦٠٠ مجموع أفراد أسر العينة بما فيهم أرباب الأسر

الجدول رقم (٤)
توزيع أفراد الأسر بحسب
فئات السن *

فئات السن	التكرارات	النسبة ٪
أقل من ٥ سنوات	٢٢٨	١٤,٢
من ٥ ـ	٢١٧	١٣,٥
من ١٠ ـ	٢٢٨	١٤,٢
من ١٥ ـ	٢١٣	١٣,٣
من ٢٠ ـ	١٨٧	١١,٧
من ٢٥ ـ	١٧٥	١١,٠٠
من ٣٠ ـ	١٣٢	٨,٢
من ٣٥ ـ	٧١	٤,٤
من ٤٠ ـ	٥٣	٣,٣
من ٤٥ ـ	٤٧	٣
من ٥٠ ـ	٢٢	١,٤
من ٥٥ ـ ٦٠	٢٧	١,٧
المجموع	١٦٠٠	١٠٠٪

* ن = ١٦٠٠ منهم ٢٠٠ رب أسرة

الجدول رقم (٥)

التوزيع النسبى لأرباب الأسر فى العينة

بحسب فئات السن

فئات السن	التكرارات	النسبة ٪
٢٥ سنة	٢٨	١٤
٣٠ سنة	٣٧	١٨,٥
٣٥ سنة	٥٠	٢٥
٤٠ سنة	٣٢	١٦
٤٥ سنة	٢٢	١١
٥٠ سنة	١٧	٨,٥
٥٥ ـ ٦٠	١٤	٧
المجموع	٢٠٠	٪١٠٠

الجدول رقم (٦)

توزيع أرباب الأسر فى العينة بحسب

حالتهم التعليمية

الحالة التعليمية	التكرارات	النسبة ٪
أميون	٩٨	٤٩
متعلمون ـ أقل من الثانوى	٥٢	٢٦
متعلمون تعليم ثانوى	٣٧	١٨,٥
متعلمون جامعى	١٣	٦,٥
المجموع	٢٠٠	٪١٠٠

الجدول رقم (٧)

توزيع أفراد أسر العينة بحسب

الحالة التعليمية *

الحالة التعليمية	التكرارات	النسبة ٪
أميون	٥٢٨	٤٥,٧
متعلمون ـ أقل من الثانوى	٥٠٤	٤٣,٧
متعلمون تعليم ثانوى	١٠٢	٨,٨
متعلمون جامعى	٢١	١,٨
المجموع	١١٥٥	٪١٠٠

* ن = ١١٥٥ للأفراد فوق سن ١٠ سنوات فى جميع الأسر

الجدول رقم (٨)

توزيع أرباب الأسر فى العينة بحسب

الدخل الشهرى للأسرة *

فئات الدخل الشهرى	التكرارات	النسبة ٪
أقل من ٢٠٠ جنيه ـ	٤٩.	٢٤,٥
٢٠٠ جنيه ـ	٥٢	٢٦
٣٠٠ جنيه ـ	٤٤	٢٢
٤٠٠ جنيه ـ	٢٣	١١,٥
٥٠٠ جنيه ـ	٢٠	١٠
٦٠٠ جنيه فأكثر	١٢	٦
المجموع	٢٠٠	٪١٠٠

* قيمة الدخل الشهرى هى القيمة الاجمالية لدخل أفراد الأسرة بما فيها نتاج عمل أفرادها أو أى مصادر أخرى .

الجدول رقم (٩)

توزيع أرباب الأسر فى العينة بحسب

الحرفة والعمل *

الحرفة والعمل	التكرارات	النسبة ٪
موظفون وكتبة فى أعمال إدارية	١٨	٩
مشتغلون بمهن فنية تخصصية	١١	٥,٥
مستخدمون بقطاع الخدمات	١٨	٩
عمال فى القطاع الصناعى	٢٠	١٠
عمال فى القطاع الزراعى	١٥	٧,٥
حرفيون لدى الغير	٤٥	٢٢,٥
مشتغلون بالصيد والمحاجر	٣٨	١٩
بدون عمل محدد	٢٧	١٣,٥
متقاعدون	٨	٤
المجموع	٢٠٠	٪١٠٠

* مجموع المشتغلون من أفراد أسر العينة ٧٣٦ فرداً من بينهم ٢٠٠ هم أرباب الأسر ، وباقى العدد موزع بين الأبناء والزوجات . وبذلك تكون نسبة المشتغلين فى هذه الأسر ٤٦٪ حيث ن = ١٦٠٠ .

الجدول رقم (١٠)

توزيع أرباب الأسر بحسب مدى ممارستهم لأعمال أو حرف قبل النزوح للاقامة بالمنطقة

نوع النشاط	التكرارات	النسبة ٪
لم يسبق له عمل قبل ذلك	٣٨	١٩
العمل بنشاط حرفى	٥٨	٢٩
العمل بأعمال كتابية	١٧	٨,٥
مستخدم بالحكومة	٥٢	٢٦
نشاط مهنى وفنى	٨	٤
ليس له عمل محدد	٢٧	١٣,٥
المجموع	٢٠٠	٪١٠٠

الجدول رقم (١١)

توزيع أرباب الأسر بحسب وصفهم للظروف الأسرية قبل النزوح للمنطقة

وصف أحوال للأسرة		غير مناسبة	مناسبة إلى حد ما	مناسبة
١ ـ الأحوال الاقتصادية الدخل	تكرارات	١٢٨	٦٥	٧
	نسبة ٪	٦٤	٣٢,٥	٣,٥
٢ ـ الأحوال السكنية	تكرارات	١٥٧	٢٣	٢٠
	نسبة ٪	٧٣,٥	١١,٥	١٠
٣ ـ الأعمال والحرف والمهن	تكرارات	٩٨	٦٤	٣٨
	نسبة ٪	٤٩	٣٢	١٩
٤ ـ مدى توافر المرافق	تكرارات	١٣٨	٥٢	١٠
والخدمات بالسكن	نسبة ٪	٦٩	٢٦	٥

* ن = ٢٠٠ فى جميع المتغيرات

الجدول رقم (١٢)

توزيع أرباب الأسر في العينة بحسب

مكان الاقامة قبل نزوحهم إلى المنطقة

مكان الاقامة السابق	التكرارات	النسبة ٪
حى من أحياء الاسكندرية	٨٨	٤٤
إقامة فى أطراف المدينة	٤٢	٢١
قرية من محافظات بحرى	٣٦	١٨
قرية من محافظات قبلى	٢٨	١٤
أخرى	٦	٣
المجموع	٢٠٠	٪١٠٠

الجدول رقم (١٣)

توزيع أرباب الأسر بحسب أعمارهم

عند النزوح للمنطقة

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة ٪
أقل من ٢٠ سنة	٢٠	١٠
٢٠ سنة	٢٥	١٢,٥
٢٥ سنة	٤٢	٢١,٥
٣٠ سنة	٤٨	٢٤
٣٥ سنة	٣٢	١٦
٤٠ سنة	١٨	٩
٤٥ فأكثر	١٥	٧,٥
المجموع	٢٠٠	٪١٠٠

الجدول رقم (١٤)

توزيع أرباب الأسر بحسب الحالة الزواجية عندما نزحوا إلى المنطقة

الحالة الزواجية	التكرارات	النسبة ٪
أقل من سن الزواج	٧	٣,٥
أعزب	٦٨	٣٤
متزوج	١٢٥	٦٢,٥
المجموع	٢٠٠	٪١٠٠

الجدول رقم (١٥)

توزيع أرباب الأسر في العينة بحسب مدة إقامتهم في المنطقة (المجتمع العشوائي)

مدة الاقامة	التكرارات	النسبة ٪
أقل من ٥ سنوات	٣٨	١٩
٥ ـ	٥٩	٢٩,٥
ـ١٠	٣٦	١٨
ـ١٥	٣٨	١٩
٢٠ ـ ٢٥	٢٩	١٤,٥
المجموع	٢٠٠	٪١٠٠

الجدول رقم (١٦)

توزيع أرباب الأسر في العينة بحسب الرأى

في العوامل والأسباب المباشرة للهجرة (النزوح) إلى المنطقة*

العوامل والأسباب	التكرارات	النسبة ٪
بحث عن ظروف عمل مناسبة	٣٧	١٨,٥
بحث عن مسكن مناسب	١١٨	٥٩
صعوبة / استحالة السكن في مكان آخر	١٦٨	٨٤
وجود أقارب مقيمين بالمنطقة	٥٠	٢٥
قرب المنطقة من مكان العمل	٤٣	٢١,٥
أسباب أخرى	١٨	٩

* ن = ٢٠٠ مع ملاحظة إحتمال وجود أكثر من سبب (تعدد العوامل)

الجدول رقم (١٧)

توزيع أرباب الأسر في العينة بحسب رأيهم

في ظروف الاقامة قبل النزوح للمنطقة

رأى المبحوث في ظروف الاقامة	التكرارات	النسبة ٪	
١ ـ ظروف الاقامة غير مناسبة والسبب في ذلك : **	١٨٠	٩٠٪	*
عدم مناسبة المسكن (المساحة)	١٣٠	٧٢,٢	
سوء التهوية	١٢٠	٦٦,٦	
عدم توفر الصرف الصحى	١٢٤	٦٨,٨	
عدم توفر مياه الشرب	١٦٧	٩٢,٧	
عدم توفر الكهرباء	١٤٢	٧٨,٨	
قدم المبنى (متهالك وآيل للسقوط)	١٦٠	٨٨,٨	
أسباب أخرى	١٠	٥,٥	
٢ ـ ظروف الاقامة كانت مناسبة	٢٠	١٠٪	*

* ن للعينة = ٢٠٠ ** ن النسبة للعوامل = ١٨٠

الجدول رقم (١٨)

توزيع أرباب الأسر في العينة بحسب

وجود أقارب في المنطقة ودرجة القرابة إن وجدت

وجود صلة القرابة	التكرارات	النسبة ٪
نعم يوجد أقارب من الدرجة الأولى	٤١	٢٠,٥
نعم يوجد أقارب من الدرجة الثانية	١٧	٨,٥
نعم يوجد أقارب من الدرجة الثالثة	١٥	٧,٥
لا يوجد أقارب	١٢٧	٦٣,٥
المجموع	٢٠٠	٪١٠٠

الجدول رقم (١٩)

توزيع أرباب الأسر ممن لهم صلة قرابه بالمنطقة

بحسب مدى تأثير أقاربهم في قرار النزوح للمنطقة

الرأى فى التأثير	التكرارات	النسبة ٪
نعم كان للأقارب تأثير	٥٨	٧٩,٤
لا لم يكن للأقارب تأثير	١٥	٢٠,٦
المجموع	٧٣	٪١٠٠

الجدول رقم (٢٠)

توزيع أرباب الأسر فى العينة بحسب كيفية

معرفتهم أى معلومات عن المنطقة قبل النزوح إليها

كيفية المعرفة	التكرارات	النسبة ٪
نزح مع أسرته من قبل	٩٨	٤٩
الأقارب مصدر المعرفة	٤٠	٢٠
زملاء العمل مصدر المعرفة	٩٨	٤٩
جيران سابقين	٣٥	١٧,٥
جيران حاليين	٤٨	٢٤
سمسار عقارات	٣٠	١٥
الصدفة	٤٨	٢٤
لا توجد معلومات سابقة	٧٥	٣٧,٥

ن = ٢٠٠

الجدول رقم (٢١)

توزيع أرباب الأسر فى العينة بحسب كيفية

الحصول على المسكن الحالى

كيفية الحصول على المسكن	التكرارات	النسبة ٪
بمساعدة سمسار عقارات	٣٨	١٩
بمساعدة أحد الجيران	٤٠	٢٠
بمساعدة أحد الأقارب	٤٧	٢٣,٥
بمساعدة أحد زملاء العمل	٢٨	١٤
البحث عن المسكن بمعرفة المبحوث	١١٨	٥٩
عامل الصدفة وحدها	٣٥	١٧,٥
أقيم مع أسرتى من قبل	٦٨	٣٤

ن = ٢٠٠

الجدول رقم (٢٢ ـ ٢٣)

توزيع أرباب الأسر فى العينة بحسب الرأى فى مواصفات المسكن ومدى توفر التسهيلات والمرافق

مواطنات	ملكية المسكن		إستقلالية المسكن		عدد الحجرات				عدد الشوابق			مواد البناء					عمر المبنى			
المسكن	ايجار	ملك	مشترك	مستقل	١ فأكثر	٢ حجرات	حجرتان	حجرة واحدة	٣ فأكثر	طابقان	طابق واحد	لنشب ومعادن ومواد أخرى	طين لنشب	حجارة	طوب لأسر	خرسانة مسلحة	قديم ١٠ فأكثر	متوسط ٥ ـ ١٠	حديث نسبياً ٢ ـ ٥	حديث للبناء ٢ سنة
التكرارات	١٣٨	٦٢	٣٣	١٦٧	١٠	٣٣	٨٩	٦٨	٥٥	٧٨	٦٧	٦١	٥٤	٢٠	٣٧	٢٨	٥٧	٣٣	٦٢	٤٨
النسبة ٪	٦٩	٣١	١٦,٥	٨٣,٥	٥	١٦,٥	٤٤,٥	٣٤	٢٧,٥	٣٩	٣٣,٥	٣٠,٥	٢٧	١٠	١٨,٥	١٤	٢٨,٥	١٦,٥	٣١	٢٤

ن = ٢٠٠ لكل متغير

توفر التسهيلات والمرافق	الشوارع والطرق		التهوية		مصدر كهرباء عام		الصرف الصحى		مصدر مياه للشرب	
	غير مرصوفة	مرصوفة	غير مناسبة	صحية مناسبة	يوجد	لا يوجد	لا يوجد	يوجد	مصدر مشترك مع آخرين	حنفية عامة
التكرارات	١٩٠	١٠	١١٢	٨٨	١٧٨	٢٢	١٤٦	٥٤	٩٩	١٠١
النسبة	٩٥	٥	٥٦	٤٤	٨٩	١١	٧٣	٢٧	٤٩,٥	٥٠,٥

ن = ٢٠٠ لكل متغير

الجدول رقم (٢٤)

توزيع رأى أرباب الأسر فى العينة بحسب الرضى عن المسكن الحالى وأسباب عدم الرضى إن وجدت

الرأى	التكرارات	النسبة %	
راضى عن المسكن الحالى	٥٨	٢٩	*
غير راضى لأسباب :	١٤٢	٧١	*
المنطقة نائية وبعيدة عن الأقارب	٩٨	٨٦	**
عدم توفر المرافق العامة	١٠٥	٩٢,١	
تفشى الأمراض والأوبئة	٧٨	٦٨,٤	
تفشى الجريمة فى المنطقة	٩٦	٨٤,٢	
بعيد عن مكان العمل	٣٨	٣٣,٣	
سوء المسكن وارتفاع الايجار	٧٨	٦٨,٤	
أسباب أخرى	١٥	١٣,١	

* ن = ٢٠٠

** ن = ١١٤ مجموعة الاجابة " لأ غير راضى "

الجدول رقم (٢٥)

توزيع أرباب الأسر في العينة بحسب توافر خدمات الرعاية الصحية وآثار قصور هذه الخدمات

الرأى		التكرارات	النسبة ٪
توفر مؤسسات الرعاية الصحية	مستشفيات عامة	٨١	٥,٥
	مستشفيات خاصة	١٧	٨,٥
	عيادات أطباء خاصة	٣٤	١٧
	صيدليات	٥٨	٢٩
الأمراض الأكثر إنتشاراً	أمراض الرمد والعيون	١١٨	٥٩
	أمراض الجهاز الهضمي	٨٨	٤٤
	أمراض الجهاز التنفسي	٦٧	٣٣,٥
	أحداث وحوادث	١٣٠	٦٥
	لا يعرف	٢٨	١٤
قصور الخدمات	نعم	١٦٥	٨٢,٥
	لا	٣٥	١٧,٥
وجود مشكلات صحية	نعم	١٨٣	٩١,٥
	لا	١٧	٨,٥
الآثار المترتبة على قصور الخدمات	إنتشار الأمراض نعم	١٤٠	٧٠
	لا	٦٠	٣٠
	اللجوء إلى العيادات الخاصة نعم	١٧٨	٨٩
	لا	٢٢	١١
	علاج عند غير المتخصصين نعم	٨٧	٤٣,٥
	لا	١١٣	٥٦,٥
	زيادة الأعباء الاقتصادية نعم	١٦٧	٨٣,٥
	على الأسرة لا	٣٣	١٦,٥
	ازدحام المستشفيات نعم	١١٠	٥٥
	لا	٩٠	٤٥
	تفشي الاهمال وسوء نعم	١٣٨	٦٩
	النظافة لا	٦٢	٣١

ن = ٢٠٠

الجدول رقم (٢٦)

توزيع أرباب الأسر فى العينة بحسب مدى توفر السلع

الاستهلاكية والغذائية وآثار عدم توفرها

الرأى	التكرارات	النسبة ٪
١ ـ السلع متوفرة	٣٥	١٧,٥
٢ ـ السلع متوفرة إلى حد ما	٢٨	١٤
٣ ـ السلع غير متوفرة	١٣٧	٦٨,٥
توجد صعوبات فى الحصول عليها	١٠١	٥٠,٥
الصعوبات هى ارتفاع الأسعار	٧٨	٧٧,٢
الاعتماد على أسواق بعيدة عن المنطقة	٩٠	٨٩,١
إستغلال التجار	٩٨	٩٧
السلع المتاحة رديئة	٦٥	٦٤,٣

* بند ١ ، ٢ ، ٣ ن = ٢٠٠

** متغيرات بند ٣ منسوبة إلى ١ ـ ١(عدد إجابة وجود صعوبات تواجه الأهالى)

الجدول رقم (٢٧)

توزيع أرباب الأسر بحسب حالة الأمن بالمنطقة

الرأى فى الحالة الأمنية			التكرارات	النسبة ٪
التواجد الأمنى	متوفر		٣٧	١٨,٥
	غير متوفر		١٦٣	٨١,٥
توفرالاحساس بالأمن	متوفر		٩٨	٤٩
	غير متوفر		١٠٢	٥١
مدى وجود مشكلات أمنية	توجد		١٣٨	٦٩
	لا توجد		٦٢	٣١
أنواع المشكلات الأمنية فى المنطقة	حوادث واعتداء على النفس	نعم	٩٨	٤٩
		لا	١٠٢	٥١
	إنتشار المخدرات	نعم	٧٧	٣٨,٥
		لا	١٢٣	٦١,٥
	سرقة وإعتداء على ممتلكات	نعم	٦٧	٣٣,٥
		لا	١٣٣	٦٦,٥
	إنتشار المشاجرات	نعم	١٢٠	٦٠
		لا	٨٠	٤٠
	وجود الخارجين على القانون والمجرمين	نعم	٥٨	٢٩
		لا	١٤٢	٧١

الجدول رقم (٢٨)

توزيع أرباب الأسر بحسب الرأى فى مظاهر غياب التواجد الأمنى فى المنطقة

مظاهر غياب الأمن	التكرارات	النسبة ٪
أشعر بعدم إهتمام سلطة الأمن	٩٨	٤٩
عدم كفاية التواجد الأمنى	١٣٥	٦٧,٥
صعوبة فى الحصول على خدماتها	١٦٨	٨٤
تفشى المخاطر والخروج على النظام	٧٨	٣٩
إنتشار المشاجرات والعصابات	٨٨	٤٤
مظاهر أخرى	٣٥	١٧,٥

ن = ٢٠٠

الجدول رقم (٢٩)

توزيع أرباب الأسر بحسب رأيهم فى أوضاع السكان فى مجتمع عشوائى (لبعض الحقوق والحاجات)

الرأى		التكرارات	النسبة ٪
هدر حقوق المواطن	نعم	١٤٥	٧٢,٥
	لا	٥٥	٢٧,٥
مدى توفر اهتمام سلطة الادارة	نعم	٢٢	١١
	لا	١٧٨	٨٩
انتشار البطالة	نعم	٩٨	٤٩
	لا	١٠٢	٥١
سلبية الأهالى أتجاه مشكلاتهم	نعم	١٠٥	٥٢,٥
	لا	٩٥	٤٧,٥
أنتشار أمراض اجتماعية — الأمية	نعم	١٠٧	٥٣,٥
	لا	٩٣	٤٦,٥
الجريمة	نعم	١٢٥	٦٢,٥
	لا	٧٥	٣٧,٥
الأمراض والأوبئة	نعم	١٢٨	٦٤
	لا	٧٢	٣٦